

مجلة  
**الخلييل**  
في علوم اللسان

**AL-KHALIL**  
JOURNAL FOR LANGUAGE SCIENCES

المجلد الأول - العدد الأول - سبتمبر 2021

ISSN: 2773-420x

تعنى مجلة الخليل بقضايا علوم اللسان ومناهجها الحديثة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الآداب واللغات



مجلة الخليل في علوم اللسان

Alkhalil review

---

مجلة

الخليل في علوم اللسان

مجلة أكاديمية دولية محكمة نصف سنوية

تعنى بقضايا علوم اللسان ومناهجها الحديثة.

تصدر عن كلية الآداب واللغات

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر.

مجلة

## الخلييل في علوم اللسان

مجلة أكاديمية دولية محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا علوم اللسان ومناهجها الحديثة.

تصدر عن كلية الآداب واللغات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر.

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ د / سليم حداد. مدير جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

مدير المجلة:

د / عثمان رواق. عميد كلية الآداب واللغات.

رئيس التحرير:

د / هشام صويلح.

## هيئة التحرير:

أ. عمار مقدم	د. حسين بوبلوطة
أ. فوزي لعبادلة	د. سفيان لحمانص
أ. هاني بوعسلة	د. ربيحة العلمي

## الهيئة العلمية الاستشارية:

أ.د. مسعود صحراوي/ الجزائر	أ.د. سعد مصلوح/ مصر	أ.د. بشير إبرير/ الجزائر	أ.د. بوجمعة بوبعويو/ الجزائر
أ.د. عبد الإله العداوي/ العراق	إسحاق أوغلو/ تركيا	أ.د. محمد صاري/ الجزائر	أ.د. نبيل بوالسليو/ الجزائر
د. فوزي صويلح/ اليمن	خليفة الميساوي/ تونس	أ.د. شريف بوشحدان/ الجزائر	أ.د. عبد القادر نظور/ الجزائر
د. حياة زروال/ الجزائر	د. لكحل إلياس/ الجزائر	د. عبد السلام جفدير/ الجزائر	د. منير كارك/ الجزائر
د. نسيمة علوي/ الجزائر	أ.د. عبد الحق منصور بوناب/ الجزائر	أ.د. صالح خديش/ الجزائر	أ.د. نوار عبيدي/ الجزائر
أ.د. نعيمة سعدية/ الجزائر	د. عبد الرشيد أولاتنجي/ ماليزيا	أ.د. أسامة سليم/ مصر	أ.د. خالد كاظم حميدي/ العراق
د. سليم حمدان/ الجزائر	د. محمد رضا بركاني/ الجزائر	د. زهور شتوح/ الجزائر	أ.د. إسماعيل زردومي/ الجزائر
د. بن عاشور يمينة/ الجزائر	د. زكريا مخلوفي/ الجزائر	د. توفيق بن خميس/ الجزائر	د. يوسف منصر/ الجزائر
د. نهاد مسعي/ الجزائر	د. صبرينة بوسحابة/ الجزائر	د. شناف شراف/ الجزائر	د. هشام فروم/ الجزائر
د. جيهان بلملود/ الجزائر	د. عبد الله عبان/ الجزائر	د. السبتي سلطاني/ الجزائر	د. نجوى بوقادوم/ الجزائر
د. نصيرة بن زايد/ الجزائر	د. السعيد خنيش/ الجزائر	د. حسن بوعقدية/ الجزائر	د. قدور كحالة/ الجزائر

## سياسة النشر:

- أن يكون المقال أصيلاً وجديداً، ولم يسبق نشره.
- ألا يقل عدد الصفحات عن 10 وألا يزيد عن 20 صفحة بما فيها المصادر والمراجع والهوامش.
- تكون الرسوم والدوائر والمخططات والجداول على شكل صورة.
- هوامش الصفحة 2.5 على كل الجهات؛ يمين ويسار أعلى وأسفل.
- تكتب المادة العلمية بخط Sakkal Majalla حجم 16 بالنسبة للغة العربية. أما بالنسبة للغة الإنجليزية والفرنسية فخط Times New Roman حجم 12، الكل بمسافة 1.15 بين الأسطر.
- تكون الهوامش في آخر البحث مرتبة ترتيباً آلياً.
- يرفق المقال وجوباً وملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية متبوعاً بالكلمات المفتاحية.
- تخضع المقالات للتحكيم العلمي السري، وكل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار.
- المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

## المراسلات:

توجه جميع المراسلات إلى السيد:

رئيس تحرير مجلة الخليل في علوم اللسان.

البريد الإلكتروني: [alkhalil.review@gmail.com](mailto:alkhalil.review@gmail.com)

## فهرس الموضوعات

## افتتاحية العدد.....01

الصفحة	الجامعة	عنوان البحث	اسم الباحث ولقبه
18-02	جامعة ابن خلدون- تيارت-الجزائر.	القصص: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى. قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.	د. محمد نعار
38-19	جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية. الجزائر.	عناصر تخاطبية في تراث علوم اللغة العربية.	د. نورة بن زرافة
59-39	جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.	القياس النحوي، آلية عقلية للاستدلال في علم اللسان العربي	د. هشام صويلح
72-60	جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر.	نظرية الاستلزام الحواري -المفهوم والمبادئ-	د. ريمة كعبش
85-73	جامعة ثليجي عمار- الأغواط، الجزائر.	الأبعاد التداولية في تفسير القرآن الكريم، تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور نموذجا.	أ. حساني سهيلة
100-86	Université 20 aout 1955 SKIKDA	La pragmatique : entre dimensions épistémologiques et philosophie du langage	Dr Yamina Benachour et Nour El Houda Ouaddah

## الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين،  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.  
أما بعد،

يطيب لنا أن نضع بين أيديكم مجلة "الخليل في علوم اللسان"، وهي مجلة علمية  
دولية محكمة نصف سنوية، تُعنى بقضايا علوم اللسان ومناهجها الحديثة، تصدر عن كلية  
الآداب واللغات بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

تهدف "مجلة الخليل" إلى نشر الأبحاث والدراسات المستجدة والمبتكرة المواكبة  
للتطورات العلمية والتكنولوجية في مجال اللسانيات العامة والتطبيقية والصوتيات  
والحاسوبيات والتداوليات ومناهج تحليل الخطابات اللغوية وغير اللغوية. وتقبل المقالات  
المكتوبة باللغات الثلاث؛ العربية والإنجليزية والفرنسية.

تلتزم هيئة تحرير المجلة بخدمة الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه من داخل الوطن  
وخارجه. وتأمل أن تحظى المجلة بسمعة ومكانة مرموقتين بين المجلات الوطنية والدولية.  
وتدعو معشر الباحثين إلى النشر في الميادين التي تغطيها المجلة، من خلال ارسال  
بحوثهم إلى رئيس التحرير عبر بريد المجلة الإلكتروني.

رئيس التحرير

د. هشام صويلح.

القصد: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى.

قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.

**Intention, its concepts and types according to the ancient Arab scholars.**

**Reading in the light of the views of modern linguists.**

د. نعار محمد، أستاذ محاضر-أ-

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة ابن خلدون-تيارت-الجزائر.

Naar1976mohamed@gmail.com

#### ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مفهوم القصد وأنواعه في جملة من النصوص العربية التراثية؛ النحوية منها والبلاغية والأصولية. كما يحاول أن يقارن مضامين هذه النصوص التراثية بما جاء في الفكر اللساني التداولي الحديث. هذا وقد توصل البحث إلى أن ما ورد عند العلماء العرب القدامى فيما يخص مفهوم القصد لا يقل أهمية من الناحية المعرفية عما أثبتته المحدثون. غير أن قراءة النصوص التراثية تبقى محكومة بالسياق المعرفي والتاريخي الذي وردت فيه، وذلك من أجل المحافظة على أصالتها وعدم وضعها في خانة واحدة مع المفاهيم الفلسفية والتداولية الحديثة. كلمات مفتاحية: القصد، العلماء العرب، قراءة، التداولية، اللسانيون المحدثون.

#### Abstract:

This research studies the concept of intention in terms of its concept and types in a group of traditional Arabic texts. It compares the contents of traditional texts and modern linguistic ideas.

The research concluded that the concept of intent among Arab scholars is no less important than what has been achieved by modern linguistics.

**Keywords:** intention; concept; traditional Arabic texts; modern linguistics;

نستطيع أن نستقصي معالم التحاقل المعرفي للدرس التداولي وغيره مما هو مطروح في هذا السياق من معارف ضمن دائرة التحاقل المعرفي بين تفاعل وتفعيل بين فهم وإفهام بين بيان وتبيين وتبيين من حيث تخريج تلك المعارف وتوجيهها أمكننا أن نضع الدرس التداولي ضمن هذا الإطار من حيث الأنشطة وقد اشتملها الاتساع والاستدلال في طابع تداولي ذلك ما أمكننا النظر فيه في اللغة العربية وعلومها من جهة وآدابها من جهة أخرى إذ كان من ثمرات ذلك . تفاعل الجهتين . نشاط تداولي عززه التفكير الموسوعي لأصحابه من علوم الآلة وغيرها ومن ترجمة ما جعل سوق التداول في انتعاش مع غمرة التطور والذروة الحضارية وبالتالي كان النشاط التداولي في كافة الميادين في ذروته كذلك .

فتح علم المقاصد وهو من ثمرات الطفرة الحضارية فضاء مكن أصحابه من إدارة هذا النشاط وتديير أسهمه الحضارية من شتى بقاع العالم فتصدى له علماء برزوا في العالم الإسلامي (الشاطبي ، الونشريسي،... ومن المعاصرين ابن عاشور ..) في تأصيله فخرج " المقصد " موجها تلك النوازل بما يحقق المصلحة ويسد المفسدة وعلى هذا الأساس تجلى دور اللغة في إحدى اهتمامات وتخصصات هذا التنزيل ما تعلق على سبيل المثال بالعقود فكان التلفظ والقيد وقيد الكتابة فأصبح ل"الكلمة " وقعها وأثرها " في تحقيق العقد وهو ما أردنا أن نلج من بوابته لاستقصاء جهة من جهات الدرس التداولي من خلال جهود العرب والمسلمين من بوابة لسانية حديثة أيضا يُستقصى فيها البحث هي نظرية أفعال اللغة في حدود ما جرى في سوق اللغة بين جنات أهلها .

سعيًا منا إلى إبراز هذه المدارك واستقصاء جهة مخصوصة من هذه الجهود أردنا تخصيص هذه الورقة في جهة من هذه الجهات من هذا الاشتغال وهي زاوية الشرع والأصول وفي جهة مخصوصة منه هي المقاصد فهي جهة تداولية بامتياز من حيث تنزيلاتها

القصـد: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى.

قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.

وواقعيتها في تثوير النصوص ورصد ما يوازئها من تفصيلات شرعية على مستوى النوازل أوفقه الواقع ..

-المقصد مفاهيم وقرائن : قراءة في نصوص العلماء العرب القدامى.

شكلت المقاصد عند الشاطبي، وهي: العقل، والدين، والنفس، والنسل، والمال الذي جاء الشرع لحفظها وحمايتها، الأساس الذي انطلق منه وقد تجلت اللغة ومنازعتها فيها كل منزع من ذلك ما يسوقه الامام الشاطبي وهو بصدد الحديث عن كتاب سيبويه يقول الشاطبي: " وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ سَيْبَوِيَّهٖ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَقَاصِدِ الْعَرَبِ، وَأَنْحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي الْأَقَاظِمِ وَمَعَانِيهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ يُبَيِّنُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ"

وبالحديث عن سيبويه لا بأس أن نذكر تقسيمه الكلام ويمثل هذا الأخير النواة التي ينطلق منها القصد ومنزعه كما هو معلوم في السياق التداولي ومن خلاله يكون المقصد يقسم سيبويه أحوال الكلام إلى :

المستقيم الحسن : فقولك : أتيتك أمس وسأتيك غدا ، وسأتيك أمس .

المحال : فأن تنقض أول الكلام بآخره : فتقول : أتيتك غدا ، سأتيك أمس .

المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر "ونحوه.

المستقيم القبيح : فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيد رأيت وكى زيد يأتيتك وأشباه هذا

المحال الكذب :فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس "1

يقول الشاطبي أن "كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة، بل التفقه في المُعبّر عنه وما المراد به، هذا لا يرتاب فيه عاقل"<sup>2</sup>. اعتبروا صيغ العموم بحسب ما تدل عليه في الوضع الإفرادي، ولم يعتبروا حالة الوضع الاستعمالي، حتى إذا أخذوا في الاستدلال على الأحكام؛ رجعوا إلى اعتباره: كل على اعتبار رآه، أو تأويل ارتضاه؛ فالذي تقدم بيانه مستنبط من اعتبارهم الصيغ في الاستعمال، بلا خلاف بيننا وبينهم؛ إلا ما يفهم عنهم من لا يحيط علما بمقاصدهم"<sup>3</sup>  
القصيدة لغة :

قال حازم القرطاجني: "وكيف يظن إنسان أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها في الزمن القريب، وهي البحر الذي لم يصل احد إلى نهايته مع استنفاد الأعمار  
القصيدة استقامة الطريق وطريق قاصد مستقيم والقصيدة في الشيء خلاف الإفراط والقصيدة من الشعر ما شطرت أبياته سمي بذلك لكماله وصحة وزنه ..."<sup>4</sup> ويقول ابن منظور " لا يقال عنيت بحاجتك إلا معنى قصديتها من قولك عنيت الشيء اعنيه اذ كنت قاصدا له وعنيت بالقول كذا أردت ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده "<sup>5</sup>  
يقول ابن فارس " ثلاثة أصول للقصيدة يدل احدهما على إتيان شيء وامه والأخر على اكتناز وامتلاء في الشيء والثالث يدل على الكسر "<sup>6</sup> قال ابن جني " أصل قصيدة الاعتزام والتوجه والنهوض بالشيء على اعتدال كان ذلك او جور ... " وابن جني مقدم في بحثنا عن التحاقل بما أحدثه من ثورة على صعيد التنزيل بين علوم اللغة وآدابها من خلال مفهومه المميز للغة على أنها أصوات يعبر بها الناس عن أغراضهم وفي مفهومه أيضا للنحو على أن ينحو الكلام على سمت كلام العرب هذا عدا موقفه كما هو معلوم من اللغة ونشأتها فقد خالف الرأي الغالب من شيوخه وقد رأى أن اللغة يحكمها الاستعمال والتداول وعلى هذا الأساس فهي تعاقد واصطلاح بشري كل هذا يجعلنا نقدم ابن جني في هذه المسألة ومن أقواله التي تنحو بأفكاره هذا المنحى قوله " اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة... وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف

القصيدة: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى.

قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.

الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحاءها جرى خطايم بها مجرى ما يألونه ويعتادونه منها،  
وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها<sup>7</sup>  
وفي هذا السياق بذهب ابن السراج في هذا المذهب يقول ابن السراج: "النحو إنما  
أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من  
استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة،  
فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب."  
وقد جاء القصد مرادف للمعنى ومحققا له يقول الزمخشري " عنيت بكلامي كذا أي :  
إرادته وقصدته ومنه المعنى "<sup>8</sup> ويقول: المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون  
وجه فيكون معنى الكلام ما تعلق بالقصد ..ويقول " المعنى هو القصد ...والغرض هو  
المقصود بالقول...وسمي غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامي بسهمه هو الهدف "<sup>9</sup>  
ويضيف «يأنس من الكلام بالمعروف ويسكن إلى المألوف ويصغي إلى الصواب ويهرب من  
المحال وينقبض عن الوخم ويتأخر عن الجافي الغليظ "<sup>10</sup> ويقول أيضا " بل الأحسن أن  
يكون في صجر كلامه دليل على حاجته ومبين لمغزاه ومقصده كما ان خير أبيات الشعر ما  
إذا سمعت صدره عرفت قافيته "<sup>11</sup>

وجاء القصد بمعنى الغرض يقول ابن سنان الخفاجي: إن الكلام غير مقصوده في  
نفسه وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم" وقد  
جاء معنى القصد بمعنى الاستدلال أي بمعنى القصد وهو التوجه إلى نقطة بعينها وهو ما  
نجد له أثرا بلا منازع في مشروع الجاحظ فالكلام يحقق مقصده من خلال ما يسميه  
الجاحظ شمائل "الشمائل موزونة والألفاظ المعتدلة واللهجة نقية فان جامع ذلك السن  
والسمت فقد تم كل التمام فن جامع ذلك السن والسمت فقد تم كل التمام وكمل كل  
الكمال "<sup>12</sup>

والمعلوم أن الجاحظ صاحب ثنائيات مبدعة في هذا الجانب بين الفهم والإفهام يقول  
مسعود بودوخة أن مفهومه عنها " تكتسي بعدا تداوليا بحيث تعني بقضية الإفهام إفهام  
السامع إفهام السامع وإقناعه بالإفهام بهذا المعنى ينطوي على استحضار الآخر من جهة

واعتبار الوظيفة التواصلية للقول من جهة أخرى<sup>13</sup> يقول الجاحظ " إنما بالفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الوضع"<sup>14</sup> وبين المعنى والغرض حديث مفصل لهما في مشروع شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني الذي تضمنه كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة مفصلاً وذلك في نظريته الجريئة "النظم" وهذه بعض الملامح والتفصيلات يقول عبد القاهر الجرجاني في موضع ان: القول المفيد بالقصد "يقول مسعود صحراوي " ركز الجرجاني على الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه أي مراعاة الغرض من الكلام "<sup>15</sup> ويقول عن الاغراض وهي تحقق مقصدها من خلال "الكلام " " وإنما وضع الكلام لإفادة المعاني والمقاصد والبلاغة فيه أن تبلغ ما تريد من إقناع وترغيب وترهيب وتشويق وتعجيب أو إدخال سرور أو حزن أو غير ذلك وكل هذه المقاصد يتوصل إليها بالكلام "<sup>16</sup>

ويذكر الجرجاني أن مشروعه جاء من خلال ذلك ليخدم المعنى فهو عنده متقدم وبه يقع على اللفظ تمثيله وتحقيقه «فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب وان يكون الفكر في النظم الذي يتوآصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ "<sup>17</sup>

ويتبين مقصد الجرجاني في مسعاه هذا من خلال مفاصل موزع في كتاباته منها قوله: "والذي له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يُفردون) اللفظَ (عن) المعنى (ويجعلونَ له حُسناً على حدة، ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا: إن منه ما حسن لفظه ومعناه، ومنه ما حسن لفظه دون معناه، ومنه ما حسن معناه دون لفظه. ظنوا أن اللفظ من حيث هو لفظ حُسنا ومزينة ونبلا وشرفا وأن الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصحة، وذهبوا عما قدمنا شرحه من أن ذلك رأيا وتدبيراً، وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرضُ (وبين) الصورةِ (التي يخرجُ فيها فنسبوا ما كانَ منَ الحُسْنِ والمزينةِ في صورةِ المعنى إلى اللفظِ "<sup>18</sup>



بينه وبين مخاطبه، فيكون ذلك كالتركيب من القسمين، وليس به على الحقيقة لكون ذلك ليس من كلام واحد.

والقصد عند حازم مقرون أيضا بالتخييل وهو أي حازم صاحب نظر في هذه المسألة ومتقدم فيها على غيره يقول «القصد في التخييل والإقناع حمل النفوس على فعل شئ أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده.... وكانت علقه جل أغراض الناس وآرائهم تي أشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير أو شر بالأشياء ال.... وجب أن عانى في الصناعة الشعرية ما اشتدت علقته بأغراض الناس تكون أعرق»<sup>21</sup>

ونحن بصدد البحث عن التداولية والمقصد وجدنا إشارات حازم الكثيرة مقصد بالتداول عند بعض المعاصرين ومن بين تلك الإشارات ما وقفنا عنده من بعض المعاصرين كطه عبد الرحمان يقول " المقصدية مصدر ميمي مبدوء بميم زائدة مصاغة من الفعل الثلاثي قصد على وزن مفعول..وبقول قصد بمعنى الفائدة والمعنى الثاني مقابل النسيان وقصد بمعنى حصول الغرض..وحجج بمعنى الذي يفيد قصد في قولنا حج البيت الحرام كما يفيد غلبه بالحجة في قولنا حاجه فحجه " <sup>22</sup> قول الباحث المغربي طه عبد الرحمن رائد التداولية عند العرب: "إني وضعت هذا المصطلح - يعني التداولية - منذ سنة (1970)، في مقابل (pragmatique) ولو أن التداوليين الغربيين علموا بوجود هذه اللفظة في العربية لفضلوها على لفظة (pragmatique) ، لسبب واحد، وهو أنها لا توفى بالمقصود من علم التداول، فلفظة التداول تفيد في العلم الحديث الممارسة... وتفيد أيضا التفاعل في التخاطب... ثم بالإضافة إلى ذلك أنها من مادة واحدة ولفظة الدلالة نفسها، يعني أن التداول سوف يرتبط بالدلالة، فإذاً هذا هو التبرير العلمي الأولي لمصطلح التداول " <sup>23</sup>

- نظرية أفعال اللغة في التراث العربي :

القصص: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى.

قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.

جاء في لسان العرب: تداولنا الأمر: أخذناه بالدول، وقالوا دواليك، أي مداولة على الأمر ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس. وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مر، وقال الفراء: تداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة. وقال الحجاج: يوشك أن تداول الأرض منا كما أدلنا منها، أي تجعل لنا الكرة والدولة علينا، فتأكل لحومنا كما أكلنا ثمارها وتشرب دماءنا كما شربنا مياهها<sup>24</sup>

بناء على الملاحظات الدقيقة التي وقف عندها العلماء نحاول أن نقف معهم عندها ونستدل على مواقع هذه النظرية في بحوثهم ومن هذه البحوث ما وقف عنده القزويني في: الإيضاح في علوم البلاغة لقد رأى أن البعض يحصر الخبر في الصدق والكذب وبعضهم استدل على الخبر بوصف عندما يطابق الحكم لاعتقاد المخبر أكان صدقا منه أو كذبا فقد وقع الاحتجاج في ذلك كونه أنه اعتقد صدقه فإن خالف ذلك مكان منه ذلك كذبا وإنما خطأ " <sup>25</sup>

ويرى مسعود صحراوي أن ابن سينا قد قسم الكلام بين خبر وطلب ورأيه أن الخبر أو القضية هو الذي يصلح أن يصدق أو يكذب وثمة بعض الكلام الذي لا يمكن عده قضية ولا خبرا وهو الذي يصلح أن يصدق أو يكذب أما الأول فكقولنا: زيد كاتب وأما الثاني فيدخل في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وبمثل هذا المعيار قرر قطب الدين محمود بن محمد الرازي " <sup>26</sup>

والجاحظ بدوره يرى أن دائرة الخبر تتجاوز القسمة العادية بين صدق وكذب بل هناك مرتبة يكون فيها لا صدق ولا كذب " <sup>27</sup>

وقد عرف مسعود صحراوي التداولية من جهة أنها تختص في " .. إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي " <sup>28</sup> كما قد تعرّف من وجهة نظر المتكلم بأنها "وفي السياق نفسه جاء في كتاب استراتيجيات الخطاب لصاحبه الضافر...قولا جميلا عن ما حاول مسعود صحراوي اجماله في مفهومه للتداولية يقول "كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجه المرسل عند إنتاج الخطاب، بما في ذلك

استعمال مختلف الجوانب اللغوية، في ضوء عناصر السياق، بما يكفل ضمان التوفيق من لدن المرسل إليه عند تأويل قصده، وتحقيق هدفه" <sup>29</sup>

ولعل في تفصيلات مسعود صحراوي مقصدا فيما ذهب إليه بن الضافر.. في الاستعمال أولا وفي صلته بالتواصل تحديدا إنها "علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره" <sup>30</sup> ويضيف صلاح فضل تفصيلا نراه معقبا لقول مسعود صحراوي بشيء من التفصيل " فهي إذن الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللغوية الذي يختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللغوية، وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام " <sup>31</sup> لينتهي بمسعود صحراوي إجماله لمفهوم التداولية أنها " مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه وطرق وكيفية استخدام العلامات اللغوية بنجاح" <sup>32</sup>

من القضايا التي أردنا أن ندرج من خلالها تحاقل المفهوم التداولي من زاوية أفعال اللغة وصلته بالمفهوم التداولي البلاغي لها من خلال زاوية المقام والمقال إذ نرى أنه من الممكن الوقوف على هذا المعنى بين الأمرين إجمالا مع اختلاف في التفصيل " أطلق العرب قولهم (لكل مقام مقال؛ وسار في الناس مثلاً وشاع لدى طائفة ولعل أسبق من نسب إليه إرسال هذا المثال هو طرفة ابن العبد إذ روى عنه قوله:

تصدَّقْ علىَّ هداك المليكُ \*\*\* فإن لكلِّ مقامٍ مقالا <sup>33</sup>

هو جملة ما يحيط الحدث من عوارض وملابسات ودواعي وقرائن تشال الزمان والمكان " وهو أيضا مجموع الظروف العامة التي يتنزل فيها الخطاب، ويتكون من المتكلم والمستمع ومن أنساقها المعرفية والإرادية والتقديرية، ومن علاقاتها التفاعلية المختلفة" <sup>34</sup> ومثلما تختلف هذه الظروف، تختلف أيضا المقامات، وتتعدد وفي ذلك يقول السكاكي: " لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهئة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب،

القصود: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القدامى.

قراءة في ضوء آراء اللسانيين المحدثين.

ومقام الجد يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، وكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال.<sup>35</sup>

وهو عند الجاحظ أين ومتى يقدر المتكلم التكلم ومتى يمكن له أن يمسك مؤكداً ذلك حين بقوله أنه "ينبغي على المتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"<sup>36</sup>

جاءت البلاغة من خلال أدواتها وآلياتها تعمل على تحقيق وتحقق أثر المقام في المقال بل نكاد نجزم بهذا الدور وعلى أساسه قام هذا العلم " في دراسته للخطابات المتنوعة قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية (متكلم وسماع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية...) وعنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجح الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، او المؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، مما أكسب البلاغة العربية أبعاداً لسانية وتداولية مهمة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر "<sup>37</sup>

لقد ساق الجرجاني في مشروعه الجامع والموسوعي حظاً وافراً من هذا الباب مستدلاً به على خصائص تداولية نرى من خلالها طبيعة النظم وبالتالي ما يدعى بالأجناس الأدبية وأنواعها وبالتالي طبيعة النسق ومستوياته اللغوية التي تميز الأول عن الآخر " تلك المستويات التي تبدأ من مستوى الكلام العادي إلى مستوى الكلام المعجز (القرآني) وبينهما مستوى الكلام الأدبي الذي وقف الجرجاني أمامه طويلاً لتحديد خصائصه: .<sup>38</sup>

وقد أصبح المقام في مطلقه يعنى بمصطلح جديد هو السياق إذ أصبح أنه باتت "تتنازعه نزعتان اثنتان: إحداهما "المرجع"، وإحداهما الأخرى "تداولية اللغة أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه السكاكي مقتضى الحال"<sup>39</sup>، ومن الممكن جدا أن تلحق به نظرية أفعال اللغة ففي نظرنا المقام والمقال يقومان في تحققهما على تنزيل المستويات اللغوية التي حق يتناولها المقال بما يتناسب وأحوال المقام ومن هنا نستطيع أن نرى جهد الترجمة التي يحملها مصطلح فعال اللغة جاء متوسما لتحقيق هذا التطابق ومن بين ما ترجم نذكر على سبيل المثال : علم الاستعمال، وعلم التخاطب، وعلم المقاصد والإفعالية والسياقية والذرائعية وحتى النفعية<sup>40</sup>

تشير هذه المصطلحات إلى دراسة اللغة في الاستعمال من خلال التفاعل والتواصل للوصول إلى المعنى بروابط اللغة ومستوياتها ابتداء ومن خلال مستعملها و متلقيها خبرا لأن ما يجمع هـ ولاء اللغة واستعمالها حين يكون التجاوب ويكون الأخير كذلك عندما تكون اللغة " قيد الاستعمال أو الاستخدام language in use بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبيها النحوية. هي دراسة للكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة، لا كما نجدتها في القواميس والمعاجم " <sup>41</sup>

ويحبد البعض وسم هذا العمل انطلاقا من جعل دراسة الاستعمال اللغوي أو " ... لسانيات الاستعمال اللغوي وموضوع البحث فيما هو توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى. " <sup>42</sup>

## - نظرية أفعال الكلام :

إشارة للأفعال الكلامية الغير مباشرة التي أتى بها سيرل وهي سلسلة نتائج توصل إليها الأخير متأثرا بأستاذه أوستين عن نظرية أفعال الكلام عموما وقد اخترنا أفعال الكلام غير المباشر متوسلين الوصول إلى الصلة التي تجمع بينها . افعال الكلام غير المباشر. وما قررنا أنه يحقق مقصد المقام والمقال وما يحيط بهما بلاغيا " فقد لاحظ . سيرل . أن

القصء: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القءامى.

قراءة فى ضوء آراء اللسانىىن المءءىىن.

التأوىل الكافى لءمل اللغات الطبعىة يصءح مءعءرا إذا إكءفنا بما ءءوىبه الصىغ من أءبار. و أبرز مءال على ذلك، عبارة "هل يمكنك أن ءناولنى المءح" فظاهرها ءوىى إلى اسءفهام، ولكن ذلالها لا ءشىر البءة إلى ذلك، فالمقصوء بها هو الطلب. ومن هنا ءءساءل: كىف للمءكلم أن ءقول شىئا و ءقصد به شىئا آءرا؟ كىف ىءم الاءءقال من المعنى المصءح به إلى المعنى المراد أو المءءلزم ءطابىبا؟ كىف ىمكن ضبب ومعرفة المعنى الذى ءءرء إلىه صىغة معىنة كالأسءفهام والءءاء والطلب والأمر؟

مءل سىرل لذلء بأءمءة عءىءة منها:

(س) لءءهب معا إلى المءرء (ع): ىءب أن أراءع لاءءءان الءء.

القول س ىشكل ءعوة للءهاب إلى المءرء، وء (ع) هو رء سلبى لءعوة (س) و لكنة ءاء فى شكل صىغة إءباء، و السؤال المءرء هو كىف ءمكن (س) من فهم رء (ع) على أنه رفض للءعوة؟

ىسى سىرل رفض (ع) للءعوة بالءعل الكلامى الأوىى، و لكن رفض (ع) ءاء بءعل كلامى ءانوى و هو إءعأؤه مراءعة الاءءءان، و بالءالى فالءعل ءانوى ىءمل ذلالة ءقىقة، أما ذلالة الءعل الأوىى ففى ذلالة ءىر ءقىقىة. و هذا ىءعونا إلى طرء السؤال السابق بأسلوب آءر: كىف ىمكن الاءءقال من الءعل الكلامى ءانوى الءقىقى إلى ءعل كلامى أوىى ءىر ءقىقى؟

قسمة سىرل ءءلله لما ءرى بىن (س) و (ع) إلى عءرة مراءل، و هى بمءابة نسق من القواعد الإسءءلالىة لوصف قءرة المءاطب على اسءءءاء و إءراك الءعل ءىر المباشر المنءز فى مقام معىن.

ءءءىم الءعوة ل (ع)، ىءبب هذا الآءىر بأنه ىراءع الاءءءان

نعتقد أن (س) متعاون في المحادثة، وملاحظته تبدو في محلها (قوانين الخطاب).

الإجابة قد تكون بالإيجاب أو بالرفض أو بدعوة أخرى مخالفة أو بمواصلة الحديث (نظرية أفعال الكلام).

كن قوله لا يشكل أي شيء مما ذكر، فإجابته إذن في غير محلها

من المحتمل إذن أنه يريد أن يقول أكثر مما صرح به، فغاياته الأولية مخالفة لغاياته الثانوية.

يشير سيرل أنه في هذه المرحلة التي يعتبرها أخطر المراحل، لا يمتلك المستمع أية وسيلة لفهم الأفعال الكلامية غير المباشرة، إذ تنعدم لديه إستراتيجية استنتاجية تمكنه من اكتشاف الحالة التي تغاير فيها الحالة الأولى للكلام، الغاية الثانوية.

ندرك مسبقا أن التحضير للامتحان يدوم أكثر من أمسية، والذهاب إلى المسرح قد يدوم تقريبا نفس هذه المدة (معلومات خلفية).

لا يمكنه بطبيعة الحال الذهاب إلى المسرح والتحضير للامتحان في نفس الأمسية.

أحد الشروط الأولية لقبول أية دعوة، هو القدرة على إنجاز ذلك الفعل في ظل شروط المحتوى الإسنادي (نظرية أفعال الكلام).

لذا فإننا نعلم أنه قال شيئا، وهذا يستلزم احتمال رفض الدعوة.

غاياته الكلامية هي رفض الدعوة.<sup>43</sup>

حاول البعض انطلاقا من هذا الاستئناس إلى أن يجد بصمات ذلك على الأثر البلاغي في حده ضمن ما يمكن أن تبدو عليه هذه النظرية ضمن المقال والمقام حفظا للحدود والخصوصيات ومن تلك الاستدلالات على هذا التحاقل ما وقف البعض عنده في

القصء: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القءامى.

قراءة فى ضوء آراء اللسانىىن المءءءىن.

مشروع الكتابة عند السكاكى ذلك لاعتبار ما خطه هذا المبعء من منهج فى كتاباته فعنءما وقف الأءىر على الأبر والإنشاء وءء أن هناك شروط تعمل على ءءقىق كل منهما وبالأالى تعمل على الفصل بىنهما وءى الحركة الممكنة اللى ءسمء بانءقال هذا بءاك ما ىمءل عند هؤلاء القضىة الأساسية اللى قامت علىها نظرىة أفعال الكلام عند سىرل وإءباعه بءىء غلب السكاكى قاعدة المقتضى أى مقتضى الحال على الشروط اللى ءءءنا عنها بل نءء ان هذا الكلام قء كان سابقا للسكاكى عنءما كان ىنظر إلى الأبر عنءما ىجرى على غير مقتضاه اى مقتضى الحال ىخرج إلى مءارء فرعىة ءوجهه وكذلك الإنشاء فى هذا المقام وهو ما قام على أساسه البءء ءءاوى على مستوى ءءفىر على غرار كتابات طه عبء الرءمن عموما وكتاباء اءمء المءوكل المءخصصة فى سىاق المباحء اللغوىة وءءعلىة وعلى أساس النظر فىما ىءصل وىءقاطع مع المبعء الذى ءءءنا عنه بىن السكاكى وسىرل ىءءصره البعض فى هذه النقاط :

ءخرج معانى الطلب الأصلىة الخمسة إلى معان أخرى كالإنكار وءءوبىء وغيرها .

ىءم الاءءقال من معنى إلى معنى آخر فى حال عءم المءابقة المقامىة ءاىل معانى

الطلب الأصلىة الخمسة هاءه فىءولء عن الاءءفهام ءمنىاء أو العكس مءءلا.

ءءم طبىعة هذا الاءءقال عند السكاكى عن طرىق:

ببىى ءءطابق مءمءءلا مشاكلا لصلءه ءون ءرق أو إءلال للشروط فىءمل معنى الجملة

على الأصل. فى حال عءم المءابقة ىءصل الاءءقال فى زاوىءىن مءصوءبىن:

الزاوىة الأولى: فى حال عءم المءابقة ىكون بسبب ءرق إءءى شروط إءراء المعنى الأصلى فىمءنء إءراءه.

الزاوية الثانية: في حال عدم المطابقة لامتناع ان ينسب معنى معنى آخر يقول السكاكي: إذا قلت " هل من شفيح " في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيح امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بقرائن الأحوال معنى التمني...كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب "أتفعل هذا؟ امتنع إجراء الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى ما لا تعلم<sup>44</sup>

#### خاتمة:

توصل البحث إلى أن ما ورد عند العلماء العرب القدامى فيما يخص مفهوم القصد لا يقل أهمية من الناحية المعرفية عما أثبتته المحدثون. غير أن قراءة النصوص التراثية تبقى محكومة بالسياق المعرفي والتاريخي الذي وردت فيه، وذلك من أجل المحافظة على أصالتها وعدم وضعها في خانة واحدة مع المفاهيم الفلسفية والتداولية الحديثة.

#### . قائمة الإحالات:

- 1- ينظر الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 1/25
- 2- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: 790هـ)، 4/45
- 3- المصدر نفسه : ص. ن .
- 4- ابن منظور جمال لسان العرب دار صادر بيروت ج3 ط3 1994 ص 353
- 5- المصدر نفسه : ص 106.
- 6- مقاييس اللغة تح عبد السلام هارون دار الفكر 1979 ص 95.
- 7- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1989م 3/250
- 8- الزمخشري أساس البلاغة تح محمد باسل دار الكتب العلمية ج2 ط1 1998 ص 80
- 9- أبو هلال العسكري الفروق اللغوية تح محمد ابراهيم سليم دار الطليعالعلم والثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 1992 ص 33
- 10- الصنائع ص 63
- 11- المرجع نفسه ص 463
- 12- الجاحظ البيان والتبيين تح عبد السلام هارون دار الجيب بيروت ص 92
- 13- عبد اللطيف عادل بلاغة الإقناع في المناظرة منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف دار الأمان 2013 ص 63
- 14- البيان والتبيين تح عبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1984 ص 76

## القصء: مفاهيمه وأنواعه عند العلماء العرب القءامى.

### قراءة فى ضوء آراء اللسانىىن المءءىىن.

- 15- التءاءولىة عند العلماء العرب ءءاسة تءاءولىة لظاهرة الأفعال الكلامىة فى التراث اللسانى العربى ط1 ءار الهجرة الرىاض 1998 ص 200
- 16- ءلائل الإعجاز ص 35
- 17- عبء القاهر الجرجانى ءلائل الإعجاز نء السىء محمد رشىء رضا ءار المعرفة للطباعة والنشر بىروت 1978 ص 43
- 18- ءلائل الإعجاز، عبء القاهر الجرجانى، ءءقىق محمود شاكر، ءار المءنى، 1992م، ص 365، 366
- 19- السكاكى، مفءءاح العلوم، نء نعىم زرور، ءار الكءب العلمىة، بىروت لبنان، ط2 -، 1987
- 20- منهاج البغاء وسراج الأءباء نء محمد الحبىب بن ءوءة ءونس 1966 ص 71 ءزم القرءجانى
- 21- لمصدر نفسه ص 19
- 22- اللسان والمىزان أو ءوئر العقىى المركز ءءافى العربى 1998 ص 226
- 23- ءءالباء وءءاءولىاء، طه عبء الرءمن، البءء اللسانى والسىمىائى، كلىة الآءاب والعلوم الإنسانىة بالرىاط، ءامعة محمد ءامس، ط1، المغرب، 1984، ص
- 24- لسان العرب
- 25- ىنظر عبء العزىز عءىق علم المعانى ءار النهضة العربىة ص42 القزوبىى الإىضاح فى علوم البلاغة المعانى والبىان والبىء ص 25
- 26- مسعود صءراوىى التءاءولىة عند العلماء العرب ءءاسة تءاءولىة لظاهرة أفعال الكلامىة فى التراث اللسانى ط1 ءار ءنوبىر للنشر وءءوزع الجزائر 2008 ص 86
- 27- ىنظر المرىع السابق : ص42
- مسعود صءراوىى التءاءولىة عند العلماء العرب ءءاسة تءاءولىة لظاهرة أفعال الكلامىة فى التراث اللسانى ط1 ءار ءنوبىر للنشر وءءوزع الجزائر 2008 ص 86
- 28- ءءاءولىة عند العلماء العرب، مسعود صءراوىى، ءار الطلىعة بىروت، ط1، 2005م، ص 16، 17.
- 29- اسءراءىىاء ءءاب، ص 22.
- 30- ءءاءولىة عند العلماء العرب، مسعود صءراوىى، ص 16
- 31- بلاغة ءءاب وءلم النص، صلاح فضل، ص 20
- 32- ءءاءولىة عند العلماء العرب، مسعود صءراوىى، ص 5

- 33- محمد بدرى عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2005، ص11
- 34- . مصطفى الغارفي الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال " منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، عالم الفكر، ع 1 ، مج40 يوليو سبتمبر 2011 - ، ص271
- 35- السكاكي، مفتاح العلوم، تع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2 - ، 1987، ص166
- 36- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1 ، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7 ، 1998، ص ص 138 ، 139
- 37- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 7 ، 2011 ، ص172
- 38- طارد الكبيسي، في الشعرية العربية قراءة جديدة في نظرية قديمة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص56
- 39- محمد بدرى عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2005 ،
- 40- مختار درقاوي، الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين، الندوة الدولية الثانية قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، -25
- 41- الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية، ص18
- 42- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 14
- 43- باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الج ازنري، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 7 ، 2011
- 44- المرجع نفسه ص ن .

## عناصر تخاطبية في تراث علوم اللغة العربية.

## Pragmatic element in the heritage of Arabic linguistics.

د. نورة بن زرافة، أستاذ محاضر-ب-

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية. الجزائر.

norb4886@gmail.com

## ملخص:

إنّ الحديث عن موضوع الفكر التخاطبي في الدرس اللساني عند العرب القدامى ليس معناه إسقاط النظريات الحديثة والمعاصرة على الموروث اللغوي العربي، وإنّما هو محاولة بحث عن الأصول والامتدادات المعرفية بين الثقافتين، ونحن نروم من خلال هذه المداخلة إلى تأصيل الدرس التداولي عند العرب القدامى، وذلك أنّ مجال الدرس مشترك بين مختلف الثقافات، والأمة العربية واحدة من تلك الأمم التي زخر تراثها اللغوي بمعالجات متقدمة تنحو منحى الدرس التداولي المعاصر من خلال استثمارها للعناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية، فقد فطن لغويو العرب إلى البعد الدلالي وأثره في تحليل النصوص، وعدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن السياق وظروف المتكلم وحال السامع... ومن هذا المنطلق نقول إنّ إرهاصات الفكر التداولي عند العرب لها ما يبرّرها، فاشتغال النحاة والبلاغيين والأصوليين وفلاسفة اللغة بالنص القرآني والحديث النبوي والنص الشعري والنثري، من منطلق نظرتهم غير التقليدية للخطاب وما يحيط بإنتاجه وتلقيه جعلنا نقف على أنّ البعد التداولي متأصل في علوم اللغة العربية.

كلمات مفتاحية: تخاطب؛ تداولية، علم اللسان، التراث العربي، عناصر.

**Abstract:**

This research seeks to attempt to explore the sciences of the Arabic language, such as grammar and rhetoric, in order to reveal the linguistic elements that Arab scholars have been interested in studying.

**Keywords:** linguistic elements; Arabic language; grammar; rhetoric; sciences.

1 - مقدمة:

يزخر التراث اللغوي العربي بمعالجات متقدمة تنحو منحى الدرس التداولي المعاصر من خلال استثمار العناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية نظرا لدورها الفعال في تفسير وتحليل النصوص، ويبرز في هذا المجال اهتمام العلماء العرب باللغة وتعريفها وما يتعلّق بتوظيفها واستعمالها، وهم في هذا يلتقون بالدرس التداولي الحديث في كثير من النقاط، «فقد فطن لغويو العرب مبكرا إلى عدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن سياق إرسالها، واشتروا أن يتمّ التواصل بها في إطار النصوص - لا المفردات أو الجمل - ضمن سياقات إرسالها كما رأوا ضرورة أخذ أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين بعين الاعتبار»<sup>1</sup>. وقد أشار أحمد نحلة إلى أنّ إرهافات الفكر التداولي عند العرب «لا تقتصر على التراث النحوي، بل تفيد من التراث اللغوي العربي كله الموزّع بين كتب النحو واللغة، والبلاغة، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، والتفسير، والمعجمات، بما هو تراث لغوي واحد»<sup>2</sup>.

ولا يخفى أنّ الحديث عن البحث اللغوي القديم لا ينفصل عن اهتمام الدارسين العرب القدامى بالبحث في "المعنى" بمظاهر متنوعة ومختلفة في التناول والمعالجة من ذلك اهتمام النحاة والبلاغيين والنقاد والمفسرين بدرس اللغة وبحث أسرارها فيما يتعلّق بالخطاب ذاته وبالمخاطب المتكلم وشروطه، والمتلقّي وصفاته ومميّزاته، ومراعاة الحال والمقام أو السياق وغيرها من المسائل التي تتعلّق باللغة واستعمالها الفعلي الوظيفي التواصلية وقد «كان عطاء العرب من الدرس اللغوي وفيرا وسخيا، حيث تناولوا في بحوثهم أغلب أبواب الدرس اللغوي المعروفة في وقتنا الحاضر، إن لم نقل كلّها، وكشفوا عن حقائق حول اللغة العربية على جانب كبير من الأهمية»<sup>3</sup>، فإذا استنطقنا الرصيد المعرفي في تراثنا اللغوي العربي القديم فإننا سنقف حتما على كم هائل من الأفكار القيّمة في المؤلفات الكثيرة لأسلافنا علماء اللغة والأصول والفقه والنقد والشعر... «حيث أسهموا من خلالها في إجلاء وتفسير ووضع بعض القيود الإستراتيجية التي تسموا بالأداء اللغوي نحو القول الفصيح والبلاغة الحقيقية بطريقة راقية وناضجة فجرت ينباع التلاقي

المعرفي والانصهار المنهجي بينها وبين طروحات وتنظيرات الدرس التداولي المعاصر المختص بتقنين وزرع الأدوات والإجراءات الإستراتيجية المتعلقة بالخطاب الناجح والفعال»<sup>4</sup>. ومن هذا المنطلق نقول إنّ إرهاصات الفكر التداولي عند العرب لها ما يبررها، فاشتغال اللغويين من نحاة وبلاغيين وفلاسفة باللغة والنص الديني والشعر من منطلق نظرتهم الشاملة غير التقليدية للخطاب وما يحيط بإنتاجه وتلقيه، فقد أشار أحمد المتوكل إلى أنّ العلماء العرب القدامى من نحويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين قد راعوا المبادئ الوظيفية في دراساتهم ولم تكن شكلية وصفية كما ادّعى بعض الدارسين، وهو بهذا ينوّه إلى ملامح الدرس التداولي في الأبحاث المتعلقة بالقرآن الكريم وبالنصوص الشعرية والنثرية نحو بلاغة وتفسيرا متجاوزين في كثير من الأحيان حدود الجملة إلى النص أو الخطاب<sup>5</sup>، مما يعني أنّ العلماء العرب كان لهم السبق في هذا المجال، ويعود هذا التلاقي بين الدرس التداولي العربي والدرس التداولي الغربي إلى نقطتين أساسيتين في الدراسة:

أولها: اعتبار اللغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض (وهي قيمة تداولية بالأساس)، فقد «تناول النحاة بنية النصوص والخطابات بوصفها نشاطا إنسانيا يلقيه الفرد لكي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث»<sup>6</sup>، وقد صرح بذلك ابن جني حين عرّف اللغة: «حدّ اللغة أصوات يعبرّ بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>7</sup>، فنلمس جانبا من الدقة في إبراز الجانب الوظيفي الاجتماعي للغة، أي النفعية والتعبيرية وهو ملمح تداولي.

ثانها: الربط بين البنية اللغوية والوظيفية<sup>8</sup>، وميّزوا بين التراكيب اللغوية تميزا وظيفيا تداوليا، «فلا يعدّ النموذج النحوي نموذجا وظيفيا إلاّ إذا أفرد فيه مستوى خاص للجوانب التداولية، منظورا إليها على أنّها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص»<sup>9</sup>، فالنحو الوظيفي يهتم بدراسة البنية اللغوية تركيبيا ودلاليا وتداوليا فترى النظريات الوظيفية أنّ بنية اللغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ إذا ربطت خصائصها بوظيفة اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل الاجتماعي<sup>10</sup>، وبعبارة أخرى:

فإنّ للوظيفة التواصلية للغة حصة الأسد في التحليل اللغوي للعبارات والجمل، ذلك أنّ هذه الجمل والعبارات أو النص بشكل عام يراعى فيها الخصائص التي تساعد على إنجاح العملية التواصلية بين الأفراد .

## 2- المنحى التداولي في البلاغة العربية:

جاء مصطلح البلاغة من قولهم بلغ الشيء منتهاه، وأدرك أقصاه، «فكأنّ البليغ لدى اصطناعه الكلام تعبيراً عما في صدره يبلغ غايته من متلقّيه بأيسر طريق، ولكن بأجمل لفظ وأحسن تعبير. فالمنحى ينهض على طرفين اثنين: طرف يتمخض للباث وكيف عليه أن يقدر على البلوغ من المتلقّي المبلغ الذي يريد، وطرف ينصرف إلى المتلقّي وكيف يستقبل الرسالة الكلامية المبتوثة فتؤثّر فيه بجمال صياغتها، وأناقة ألفاظها، ودقة معناها»<sup>11</sup>، فالواضح من تحديد مفهوم البلاغة في اللغة لا ينفكّ عن مفهوم الاتصال، لوجود علاقة تربط بين الباث والمتلقّي والرسالة وهي عناصر العملية التواصلية (التخاطبية)

كما ورد لفظ البلاغة في المعاجم العربية بمعنى الفصاحة أيضاً، «أي القدرة على زخرفة القول، وتحسين الكلام، وتبيان مخارج الحروف، والذهاب في استعمالاته كل مذهب، باختيار أنق الألفاظ، واجتباء أنبل المعان، وأكثرها إيجازاً، وأجملها تحبيراً، والبعد عن العي، من أجل التأثير في المتلقّي كتابة أو خطابة»<sup>12</sup>، وهنا مبدأ تداولي ناتج عن علاقة المتكلم والمتلقّي في دورة التخاطب بينهما، وهو القصد، أي الهدف من اختيار أحسن الألفاظ وأنبل المعاني التأثير في الآخر، سواء تعلّق الأمر بالاتصال الشفهي أو الاتصال الكتابي.

ويرى تمام حسان أنّ الأصل في معنى البلاغة الاصطلاحي لا يبتعد عن معناه اللغوي، فيقول: «وعندي أنّ المعنى اللغوي لفظ البلاغة فرع على معنى (الإبلاغ)، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال»<sup>13</sup>، والرأي نفسه ذهب إليه مرتاض حين ربط بين المعنى اللغوي للبلاغة والمعنى الاصطلاحي وهو بلوغ أعلى درجة في التأثير بالقول، وتوقّف بشيء من التحليل عند التعريف الذي نقله عن الرّماني في كتابه

"النكت في إعجاز القرآن" جاعلا بلاغة القرآن في المنزلة العليا، وليست مرتبطة بـ «إفهام المعنى، لأنه قد يفهم المعنى متكلمان: أحدهما بليغ، والآخر عي، ولا البلاغة أيضا بتحقيق اللفظ على المعنى، لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غثّ مستكره، ونافر متلف، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في حسن صورة من اللفظ، فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن»، وقام توضيحه لهذا المفهوم على محورين:

«أحدهما هو التبليغ من حيث هو على وجه الإطلاق، وهي الوظيفة الأولى للغة في حقل البلاغة، وهو ما يناقض معنى العي والفهامة. وأحدهما الآخر وهو حسن التبليغ، أي ما يمكن أن نطلق عليه بتعبير معاصر "جمالية الإرسال" من أجل التأثير في المتلقي، وأسر انتباهه فيتلذذ باستقبال الرسالة الكلامية المبتوثة إليه في أحسن صورة»، فمفهوم البلاغة عنده مرتبط بالرسالة بين المتكلم والمتلقي، ويشترط في الرسالة أن تتوقّر على جمالية متأتية من الكلام الجميل والتعبير الفصيح، فكل تواصل توافرت فيه جمالية الإرسال فهو بلاغة.

وعلى العموم، من خلال التعريفات المقدمة للبلاغة يتسنى لنا القول بأنّها تعني التواصل، كونها تهتمّ بكل العناصر الفاعلة فيه من أجل إنجاح العملية التواصلية سواء تعلّق الأمر بالمتكلم (المخاطب) أو المتلقي (المخاطب) أو الرسالة (الخطاب)، أو ظروف الخطاب وملابساته، وبذلك «تعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنّها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، التركيبية، والدلالية، والعلاقات القائمة بينها، وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها»<sup>14</sup>، ولعلّ المحور الأساسي الذي يربط البلاغة والتواصل والتداولية هو اللغة، فباللغة نتواصل، وحتى نضمن نجاح التواصل ونحقق بلوغ الهدف منه نستعمل لغة مناسبة للتأثير في الطرف الآخر، وهو مجال التداولية أي دراسة اللغة في الاستعمال.

إنّ هذه العلاقة الثلاثية (البلاغة، التواصل، التداولية) جعلت الكثير من الدارسين العرب المحدثين يقفون من خلال قراءتهم للتراث العربي القديم، على الربط بين مفهوم البلاغة والمفاهيم التداولية انطلاقا من علاقتهما بالتواصل، وعليه فإنّ البلاغة

تتأسس على علاقة الاتصال بين طرفي العملية التخاطبية فتهتمّ بالبحث في اللغة السليمة الفصيحة التي تضمن وصول قصد المتكلم مثل ما هو موجود في نفسه إلى المتلقي مع مراعاة حاله النفسية والاجتماعية، وبكل ما يحيط بظروف الاتصال، فيفهم عنه المراد ويضمن نجاعة الخطاب «فواضح أنّ للبلاغة وشائج قربي مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية»<sup>15</sup>، إذ تهتمّ ببلاغة الإرسال وبلاغة التلقّي وبلاغة الرسالة نفسها. ومنه يمكن أن نحصر هذه العلاقة الثلاثية بين البلاغة العربية والتداولية والتواصل في ما يلي:

### 1-2- الاعتماد بالمتكلم في الدرس البلاغي:

قام الدرس العربي عموماً، والبلاغي بشكل خاص، من بدايته على «الاعتماد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنزلهم بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه»<sup>16</sup>، كما نلّفني في مقدمة ابن خلدون إشارات صريحة بالمبادئ التداولية منها القصد والفعل الكلامي والإفادة، حيث يقول: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانی ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»<sup>17</sup> ويضيف: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»<sup>18</sup>.

فلا يمكن تصوّر تواصل من دون وجود المتكلم فهو «أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها، لأنّه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه»، لذا نلّفني البلاغيين يولون المتكلم اهتماماً بالغاً في تحديد المفاهيم البلاغية من ذلك ما يظهر عند العسكري في تمييزه بين "السؤال والاستفهام"، يقول: «المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعن ما لا يعلم، فالفرق بينهما ظاهر»<sup>19</sup> فالتفريق في الأسلوب بين الاستفهام والسؤال يؤوّل لحال المتكلم، أي «قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب فلا يعدّ مستفهماً إلاّ إذا طلب الفهم، ولا سائلاً إلاّ إذا سأل عمّا يعلم وما لا يعلم».

وإذا ذكرنا المتكلم ذكرنا القصد، والقصد مبدأ تداولي اهتمت به البلاغة أيما اهتمام في عملية التواصل بين المتكلم والمتلقي، بل إنَّ المتكلم لا يعدّ متكلماً إلاّ إذا كان لكلامه قصد، ويرى جون براون ويول أنّ البلاغة والتداولية يلتقيان في «دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام»<sup>20</sup>.

ويستند باب "الصدق والكذب" إلى المتكلم أيضاً، وذلك ما انفرد به النّظام عن غيره بتعريف الصدق، بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأً، والكذب عدم مطابقة حكمه له، ويختلف عنه الجاحظ، حيث إنّ الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقتها مع عدم اعتقاده، وعليه فإنّ قضية الصدق والكذب مرتبطة بالمتكلم أساساً، فيما يراه في الواقع أو ما يعتقد في نفسه.

وليس البلاغيون وحدهم من جعل للقصد من الكلام تلك الأهمية القصوى في تحديد المعنى، بل إنّ الأصوليين والمفسرين يعتدّون به في تبيان الأحكام الشرعية، وفي الشرح والتفسير، وقد بيّن الرسول صلى الله عليه وسلم قيمة القصد والنية، بقوله: «إنّما الأعمال بالنيّات»، فقد جاء في الحديث تأكيد رسول الله على عقد النية والقصد في كل الأعمال، بعبارة أخرى، يدلّ الحديث «على أنّ الأعمال لا تصحّ ولا تعتبر إلاّ بالنية، وأنّ النية هي الفاصلة بين ما يصحّ وما لا يصحّ»<sup>21</sup>، ومن أمثلة ذلك:

الغسل: فإنه مردد بين ما يفعله قربة إلى الله كالغسل من الأحداث، وما يفعل لأغراض العباد من التبرّد والتنظيف وإزالة الأقدار، فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عمّا يفعل لأغراض العباد.

دفع الأموال: مردد بين أن يفعل هبة أو هدية، أو عطية، وبين ما يفعل إلى الله كالزكاة والصدقات.

## 2-2- الاعتداد بالمتلقي في الدرس البلاغي:

حظي الطرف الثاني في العملية التواصلية وهو المتلقي أو المخاطب بالاهتمام نفسه الذي لقيه المتكلم من أجل ضمان نجاح العملية التواصلية، حيث «إنَّ أفصح الكلام وأبلغه لو يُلقى في متلقين لا يفهمون لغة ذلك الكلام لما كان له أيُّ تأثير، إذن، فلا بدّ من تضافر متلقين بلغاء، بالمقدار الذي يشترط فيه وجود بائنين أيضا بلغاء، من أجل ذلك قامت كل البلاغات عبر تاريخ الآداب الإنسانية الطويل، على تكافؤ الإرسال والتلقي»<sup>22</sup>، فالمتلقي لا يقلّ شأنًا عن المتكلم، فإذا لم يكن كفؤًا لتلقي الرسالة، فمعنى ذلك أنّه لا جدوى من عملية الإرسال، وما جدوى أن يخاطب المتكلم شخصا لا يفقه عنه شيئا أو يكون فهمه ناقصا، إما لاختلاف اللغة والثقافة المتحدث بها، وإما لعدم كفاءة المتلقي لفهم الرسالة، بل إنّ شرط الكفاية في التلقي هو شأن وارد لا يجوز الاستغناء عنه، فهو من يمنح المتكلم حق التواجد بالفهم عنه، أو الإعجاب والتأثر به.

وللبلاغة العربية واسع النظر في هذه المسألة، فقد تنبّه إليها البلاغيون والنقاد، غير أنّهم لم يكتفوا بالتعويل على المتلقي وكفاءته، لكن تحدّثوا أيضا عن دور المتكلم في الاهتمام بالمتلقي، ويأخذ حالته ساعة التلقي في الحسبان، «فالمتكلم حيث يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنّما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا»<sup>23</sup>، فيجعل كلامه (الرسالة/الخطاب) تتوجّه نحو ما يريد السامع، وما يمكن أن يفهمه المتلقي من قصد المتكلم. وهنا تتقاطع البلاغة العربية مع التداولية في الاهتمام بالمتلقي والاعتداد به في دراسة بعض المسائل والموضوعات اللغوية.

ومن أمثلة ذلك، ما قدّمه ابن فارس في تعريف الكلام يقول: «أمّا أوضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب»<sup>24</sup>، فهو لم يربط تعريف الكلام الواضح بمنشئه من الفصاحة والبلاغة، بل ربطه بالمتلقي، فإن فهم لغة المتكلم نحكم على الكلام بالوضوح، وإن لم يفهم المتلقي فالكلام غير واضح وغير بليغ. (مع وجود العرف المشترك بينهما أي يمتلكان الكفاءة اللغوية نفسها).

كما حصر بعض البلاغيين تحديد الخبر بالنظر إلى السامع أو باستفادة المتلقي من الكلام، فيرى السكاكي الخبر في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم»<sup>25</sup> مثل "السماء فوقنا"، فلم يقدم للمتلقي حكما ذا فائدة جديدة بالنسبة له، فهو يعلم أنّ السماء فوقنا. فإن لم تحصل فائدة للمتلقي لا يعدّ الحكم خبرا.

كما نجد في الحوار الذي جرى بين المبرد والكندي مما رواه الأنباري إشارة واضحة عن الاهتمام بالمتلقي، فقد سأل الكندي المبرد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: (عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله لقائم)، والمعنى واحد، أي اختلفت العبارات والصيغ والمعنى القضوي واحد وهو قيام عبد الله، فأجابه المبرد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر لقيامه»<sup>26</sup>، فالكلام الموجّه إلى المتلقي يختلف من مخاطب لآخر بحسب حالته.

- العبارة الأولى موجّهة لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا ابتدائيا.
- العبارة الثانية موجّهة لمخاطب شاك ومتردّد في حكم الخبر، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا طلبيا.
- العبارة الثالثة موجّهة لمخاطب جاحد ومنكر للخبر ويحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من أداة، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا إنكاريا.

ويلتقي هذا المجال (أي أضرب الخبر) في البلاغة العربية بمفهوم القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، فالمنطوقات الثلاث المستخدمة تمثل المعنى القضوي وهو قيام زيد، وهذا المحتوى القضوي الواحد «يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة، ومن ثمّ يكون الغرض الانجازي في فعل ما هو جزء من قوته الإنجازية»<sup>27</sup>، وهو ما يطلق عليه شدة الغرض المتضمن في الفعل بتعبير التداوليين المحدثين.

ومثل هذه الأفكار المتعلقة بمحاور الإحالة الكلامية، وبناء النصوص، وآليات التخاطب ووظائف اللغة، والتشكيل اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية... نادت بها الدراسات اللسانية الحديثة، منها اللسانيات النصية والتداولية التي تعني بالخطاب المرسل بقصد التأثير في المتلقي. وهنا يكمن التشابه بين الدراسات العربية والدراسات الغربية. فالتأمل في الدراسات العربية حول مفهوم الخطاب يلحظ الوعي الفكري بالقيم التداولية، وأهم قيمة فيه عدم الفصل بين البنى اللغوية وبين واقع استعمالها، فمقولة: لكل مقام مقال هي العبارة الشهيرة للجاحظ التي تعني الاهتمام بمقتضى الحال، وهي فكرة تداولية أساسا، وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين حيث «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»<sup>28</sup>. وهذه التفاتة نبهة من الجاحظ تنحو منحى الدراسات التداولية في مراعاة أحوال المتكلم وأحوال المتلقي ومقام الخطاب، «فمن أجل إحراز المنفعة وفائدة المخاطب، يوازي المتكلم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسوق هذه الفكرة إلى أنّ بنية الخطاب تختلف باختلاف أغراضه، وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف مقامات الخطاب»<sup>29</sup>.

ومن أهم الأقوال البلاغية فيما يتعلّق باختلاف مقامات الكلام وسياق الحال ما جاء في مفتاح العلوم للسكاكي، إذ يقول: «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنية يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام التهيب، ومقام الجدّ يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على استخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الدّكي يغيّر مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»<sup>30</sup>، والسكاكي في هذا النص يعرض أحوال الخطاب بين المتكلم والمتلقي، ومراعاة المقام والسياق وإشارة

إلى قصدية المتكلم وأغراضه من الكلام، وإشارة إلى وضعية المخاطب وحالته... كل ذلك ينبئ عن فكر عالم لبيب، استطاع أن يشرح بدقة عناصر التداولية في البلاغة العربية.

### 3- المنحى التداولي في الدرس النحوي:

لم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في البحث في قضية الاتصال واستعمال اللغة، بل إنّ بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم، وهذا ما كان من سببويه الذي انحاز «إلى واقع الاستعمال اللغوي واحتضى به حين تعارض مع خطاب التقييد النحوي - الذي اقترضه النحاة سابقا - مقرا أنّ الأحكام إنّما تجري على كلام العرب»<sup>31</sup>، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على احتفاء النحويين العرب بالاستعمال اللغوي قبل التقييد النحوي، أي بما تحدثت به العرب وجرى على لسانها، فيأخذ بعين الاعتبار السياق والمعنى في الكلام قبل التخريجات النحاة وتقديراتهم، و«نعلم أنّ النحاة العرب، وغير العرب، من المعاصرين يُعْتَبَرُونَ أَنفُسَهُمْ إِعْنَاتًا شَدِيدًا فِي تَطْوِيرِ الْوِظِيْفَةِ النَّحْوِيَّةِ فَيَتَجَانَفُونَ بِهَا نَحْوَ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ، وَرَبَّمَا نَحْوَ دَلَالَاتِ الْجُمْلِ فِيْعَالِجُونَ حَقْلًا لَيْسَ مِنْ حَقْلِ النَّحْوِ أَصْلًا، وَكَأْتَهُمْ يَأْبُونَ أَنْ تَنْتَهِيَ وَظِيْفَةُ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ لَدَى نِهَايَاتِ الْأَلْفَاظِ فَيَمَعْنُونَ النَّظْرَ فِي مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ»<sup>32</sup>، ممّا يعني أنّ العلماء النحويين لم يكن نحوهم شكليا خالصا، بل إنّ منهم من ربط النحو باستعمال اللغة، بمعنى آخر، قد «يتساهل النحو في إعراب الكلام ولو كان فاسدا، من الوجهة الدلالية، فيعدّه صحيحا [...] ذلك بأنّ النحو ليس من وظيفته التمييز بين الكلام البليغ وغير البليغ، بل إنّ النحو لا يعنيه إلاّ التركيب النحوي على مقتضى أصوله ولو كان فاسدا، فإنّه قادر على إعرابه والتعامل معه»<sup>33</sup>.

وللتوضيح أكثر نأخذ مثلا على ذلك: "شربتُ البحرَ غدا" فالعبارة صحيحة نحويا، لأنّها تتركّب من فعل وفاعل ومفعول به، وظرف زمان، غير أنّ الكلام فاسد دلاليا، فالمعنى لا يستقيم منطقيا، وهذا النوع من الاتجاه في الدراسة «يقدم في تحليلاته اللغوية البنية على الوظيفة، ويقف في مقارنته عند حدوده بنية اللغة (الصوتية، والصرفية، والتركيبية) لا يكاد يتعدّها»<sup>34</sup>، غير أنّ النحو العربي ليس كلّه شكليا وظيفيا، بل إنّ من العلماء اللغويين من تنبّه إلى ضرورة الأخذ بالدلالة أو المعنى في التراكيب اللغوية حتى يستقيم النحو العربي مع الاستعمال، وهو ما يمثل الاتجاه التداولي في النحو العربي.

ومما نقف عليه أنّ الدرس العربي (النحوي) لم يهمل علاقة التركيب النحوي والاستعمال اللغوي، بل نظر في تداولية المتكلم، وتداولية المتلقي وتداولية الخطاب في ذاته، فعلم النحو لم يتناول البنية اللغوية بمعزل عن أحوال الاستعمال المختلفة، «حيث اهتمّ بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، ممّا يظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أنّ اللغة، وهي موضوع النحو تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول»<sup>35</sup>. فالنحو الذي يعنى بالإعراب فقط ولا يهتمّ بالمعنى نحو يبتعد عن الاستعمال الفعلي للغة في مجتمعا الواقعي، فالتواصل يفرض أن يكون الكلام نحوا يخضع لقوانين اللغة، واستعمالا يخضع لعلاقة المتكلم والمتلقي والظروف المحيطة بينهما، فما فائدة الكلام الذي يكون على قواعد النحو صحيحا، ويغيب فيه القصد والفائدة.

ولعلّ هذا الأمر، أي الربط بين النظام النحوي وبين الوظيفة التي يؤديها في التواصل جعل المنظرين العرب القدامى يولونه كبير اهتمام، وهو ما كان من سيبويه في "الكتاب" حين صنّف الكلام إلى ما هو «مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»<sup>36</sup>، بناء على البنية اللغوية والاستعمال، «ويمكن القول بشكل عام أنّ المعيار العام الذي استند عليه سيبويه مبني على ملاحظة المباني اللغوية في الوضع الاستعمالي، وعليه فإنّه يمكننا الجزم أنّ معالجة سيبويه للمتون اللغوية لم تكن لتنفصل وهلة عن سياق إرسالها، وبما يحويه الموقف من أبعاد زمكانية، وسياق بصري وحركي»<sup>37</sup>. وبالتالي يمكن الجزم أن تحليلات سيبويه للظاهرة النحوية وفق سياقها وشروط استخدامها، وهو من صميم الدرس التداولي.

أما عبد القاهر الجرجاني في "نظرية النظم" فإنّه جمع بين النحو والبلاغة، «فالنحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نحو (وظيفيّ) باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل»<sup>38</sup>، وقد بحث المتوكل في التراث العربي واستخلص أنّ الجرجاني «يعدّ العنصر التداولي (المقام) مكونا أساسيا للبنية النحوية ينعكس فيها، وتفسّر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما»<sup>39</sup>، ولو

عدنا إلى مفهوم النحو من منظور الجرجاني فإنه يرى «أنّ النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية لا يمكن أن يعدّ نحواً، وأنّ النحو هو الوصف الذي يتجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة»<sup>40</sup>، ومن هذا المنطلق نخلص إلى أنّ الجرجاني لا تكاد تخرج نظرية النظم عنده من خلال الربط بين التراكيب والمعاني عن حدود الدرس التداولي ولا سيما مراعاة السياق، ومبدأ قصد المتكلم ومبدأ إفادة المتلقي.

وإذا تفحصنا كتاب "الخصائص"، ووفقنا على الأسس الفكرية التي تبناها ابن جني، فإننا لا نكاد نبرح المجال التداولي في تعامله مع الظواهر اللغوية، وتناوله للبنى التركيبية للغة العربية، لا سيما أنّ منهجه يرتكز على الاعتداد بالاستعمال في التععيد النحوي، ومن ملاحظاته في علاقة النحو بالاستعمال في باب [الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى] يقول: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه. فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب، حتى لا يشدّ منها عليك»<sup>41</sup>. وهو هنا يجعل المعنى أو الدلالة أساساً لتخريج التقديرات النحوية في الإعراب، وهي إشارة صريحة إلى غلبة الاستعمال على القواعد النحوية المعيارية.

ومن ذلك أيضاً اعتداده بالسياق في تحديد المواقع الإعرابية في حالة تقدير العلامات (النصب والرفع في التمييز بين الفاعل والمفعول) يقول: «ألا ترى أنّك إذا سمعت [أكرم سعيد أباه] و[شكرا سعيداً أبوه] علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستهيم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول: [ضرب يحيى بشرى] فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً. وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو [أكل يحيى كُمثري]: لك أن تقدّم وأن تؤخّر كيف شئت. وكذلك

[ضربت هذا هذه] و [كلم هذه هذا] وكذلك إن وضح الغرض بالثنائية أو الجمع جازلك التصرف، نحو قولك [أكرم اليعحيان البشريين] و[الضرب البشريين اليعحيون] وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس فقلت: [كلم هذا هذا فلم يحبه] لجعلت الفاعل و المفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك: [ولدت هذه هذه] من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير منكورة<sup>42</sup>، نستشف من خلال قراءة هذا القول لابن جني تلك الرؤية النبئية إلى التماس القرائن والأحوال والسياق العام للخطاب من أجل الوقوف على ترتيب العناصر اللغوية من تقديم وتأخير الفاعل والمفعول به، وبالأخص حين يتعدّر الاعتماد على العلامات الإعرابية، فيشكل على المتلقي تبين المعنى الحقيقي، وهنا يستعين بالمعنى المعجمي والمعنى السياقي لتحديد المعنى الوظيفي. والعبارة لأنّ في الحال بيانا لما تعني يؤكّد أنّ ابن جني ينتهج منهجا تداوليا في النحو العربي، فالسياق والقصد من أهم المفاهيم التي يركز عليها الدرس التداولي الحديث.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فإنّ النحو العربي لم يكن نحوا شكليا، بل تجاوز ذلك إلى الاهتمام بالمتكلم وحالة المتلقي وظروف الخطاب والسياق بما يلائم استعمال اللغة، إذ العناصر التواصلية (المتكلم، المتلقي، الخطاب) ضرورية لصناعة النحو وهي:

### 1-3 - الاعتداد بالمتكلم في الدرس النحوي:

يعتدّ كثير من العلماء النحويين على المتكلم وقصده في التقييد النحوي، ومن أمثلة ذلك تعريفهم للكلام «الكلام هو القول المفيد بالقصد» والمراد بالقصد هو «الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه»<sup>43</sup>، أي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأنّ ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به لا بغيره، فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام وكل كلام لا قصد منه فلا يعدّ كلاما مثل الكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توقّر هذا الشرط.

ومنه أيضا تقليب المفردة الواحدة بين وجوها الصرفية المحتملة: يقول الرجل: أتاني رجل يريد واحدا في العدد لا اثنين - فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من رجل، أو يقول: أتاني اليوم رجل - أي في قوته ونفاذه، فتقول ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء<sup>44</sup>

وكثيرة هي الأمثلة في الاعتداد بالمتكلم، فلن يكون كلامه كلاما حقا حتى يحتمله قصدا معينا يوجّهه لمتلقي معين، فقد فطن ابن جني إلى دور مقاصد في ترتيب العناصر النحوية داخل الخطاب، والنص التالي يوضّح مقصدية المتكلم في تقديم وتأخير المفعول به عن الفعل أو الفاعل أو عنهما معا، تبعا للمعنى المبتغى من المتكلم، يقول ابن جني: «ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلا، وبعد الفاعل، ك [ضرب زيدٌ عمرا]. فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا [ضرب عمرا زيداً]. فإذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبة، فقالوا [عمرا ضرب زيداً]. فإن تظاهرت العناية به عقوده على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا حدّ كونه فضلا، فقالوا [عمرا ضربه زيداً] فجاءوا به مجيئا ينافي كونه فضلا. ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا [عمرو ضرب زيد] ، فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة. ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهِرا ومُضْمِرا، فقالوا [ضربَ عمرو]»<sup>45</sup>، فهذا النص يبرز بشكل واضح الاعتداد بالمتكلم في ترتيب الفاعل والمفعول به، فالقصد المتعلّق بالمتكلم هو الموجّه للاستعمال، وعبارة: عناهم، ازدادت عنايتهم، تظاهرت العناية توجي بالاحتكام إلى قصد المتكلم في التقديم والتأخير، فإن كان قصده التركيز على المفعول به قدّمه على الفاعل، وإن قصد إبرازه أكثر قدّمه على الفعل والفاعل، وإن كان قصده ذكر المفعول به دون غيره وإلغاء وجود الفاعل، جعل الكلام بصيغة المبني للمجهول فيحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به، ويستأثر بالذكر.

### 2-3 - الاعتداد بالمتلقي في الدرس النحوي:

أولى النحاة العرب للمتلقى (المخاطب) أهمية كبيرة في التقييد النحوي، ابتداء من تعريفهم للكلام، فإن كان البعض يركز على المتكلم في تحديد مفهوم الكلام والقول والجملة، فإنّ منهم من ارتكز على السامع من أجل تحديد تلك المفاهيم، فنجد ابن فارس (في باب مراتب الكلام في وضوحه وأشكاله) يعتدّ بالسامع ومدى فهمه للحكم على وضوح الكلام، يقول: «أما واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع له، بناء على الأساليب اللغوية

التي يعرفها»، فكفاءة المتلقي هي الأساس في تحديد الكلام الواضح، أي الفهم عن المتكلم هي الغاية من الكلام، أو الفائدة التي يجنبها من الكلام. وقد اختصر ابن عقيل مفهوم الكلام عند النحاة بقوله: «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»، كما عرفه ابن مالك في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسمٌ وفعلٌ ثم حَرَفُ الكلم

وعلق عليه المكودي بشرحه: «قوله كلامنا يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا. وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية، وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كاستقم فالمثال تتميم للحدّ وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحدّ خلافا للمرادي»<sup>46</sup>، إذ اجمع النحويون على اعتبار الكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها أي يتقبلها المتلقي ويفهم عنه المقصود من الكلام، فالعبارة النار حارة وإن كانت صحيحة نحويا، والألفاظ معلومة إلا أنّها فقدت صفة الكلام المفيد لأنّها لا تقدّم معرفة أو خبرا جديدا للمتلقي، فالواجب على المتكلم إفادة المتلقي.

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب ما ورد في باب الحذف، «والغرض من الحذف هو الاختصار والإيجاز، وقد تنبّه النحاة فأجازوا الحذف بناء على فهمه من قرائن الأحوال»، «أي ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: "وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيرا"، فقد حذف: "أنزل ربّنا" في الجواب لمعرفة المخاطب ب (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف، باتفاق النحاة واللغويين، نحو سيبويه، الفراء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي... وغيرهم. وتلك سنة العرب في المواضع التي يعرف فيها معنى الجواب»<sup>47</sup>، «وقد احتفى ابن جني بظاهرة الحذف في إطار الإفادة وأمن اللبس، ونص على أنّه لا حذف إلاّ بدليل يهدي المستمع ويرشده. ورأى أنّ من العوامل المساعدة على ذلك الأحوال الضابطة للكلام»<sup>48</sup>، وجعلها مسوغا نحويا للحذف، يقول: «قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه... فأما

الجملة، فنحو قولهم في القسم: [والله لا فعلت] و[تا الله لقد فعلت]، وأصله: [أقسم بالله]، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلا على الجملة المحذوفة». كما يحذف «جواب الشرط إن دلّ عليه دليل، بشرط أن يكون الشرط ماضيا لفظا [أنت فائز أن اجتهدت] أو مضارعا مقترنا بلم [أنت خاسر إن لم تجتهد]، فيحذف جوازا إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جوابا [فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء]، ويحذف وجوبا إن كان ما يدلّ عليه جوابا في المعنى [أنت فائز إن اجتهدت]<sup>49</sup> كما عقد بابا عنوانه أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، قال فيه: من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثمّ أرسله، فتسمع صوتا، فتقول: [القرطاس والله] أي أصاب القرطاس فـ [أصاب] الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به»<sup>50</sup>، لكنّه نبّه إلى أنّه «ليست سياق الحال دوما وافية لتحديد المعاني، فليست كل حكاية تروى لناولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به»<sup>51</sup>.

#### خاتمة:

خلاصة القول يمكننا أن نقرّ بأنّ درس اللغة من وجهة وظيفية تواصلية ليس غريبا على العلماء العرب القدامى فقد تفتّنوا إلى البعد الدلالي (المعنى) وأثره في تحليل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والنصوص الشعرية والنثرية، وقد كشف باحثون عرب عن وجود تفكير لساني تداولي في التراث اللغوي العربي محاولين الكشف عن نقاط الالتقاء بينهما، وبهذا نقف على أنّ البعد التداولي للدرس العربي متأصّل في التفسير والنحو والبلاغة والنقد من ذلك اهتمام النحاة باللغة والاستعمال في التععيد النحوي، ووقوف الأصوليين في إطار فهمهم نصوص الكتاب والسنة على المعنى المنطوق والظاهر والمعنى الصريح وغير الصريح، وفصّل البلاغيون أنواع الخبر والإنشاء، ومعاني النحوي ضوء مقولات الصدق والكذب ومقتضى الحال وأحكام النظم... والأمثلة كثيرة عن اهتمام البلاغيين والنحاة بالخطاب وملاساته، ومراعاة السياق، والظروف التي تسمح بجعله يبلّغ قصد المتكلّم، ويجعله مفهوما من لدن المستمع. فالدرس التداولي ليس حكرا على الغرب وحدهم، بل كشفت العديد من الدراسات التأصيلية عن وجود جذور الفكر

التداولي في التراث اللغوي العربي، وإن كانت اللغة الإنسانية العنصر المشترك، فإنّ دراسات العلماء للغة الكتاب المعجز في لغته وبلاغته... قد تجعلهم يميّزون عنهم بل ويتجاوزونهم في كثير من الأحيان.

### قائمة الإحالات:

- 1- محمد عديل عبد العزيز على، الفكر اللساني التداولي قراءات في التراث والحداثة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2016، ص 13.
- 2- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 5.
- 3- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص 36.
- 4- أحمد واضح، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث هجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه في اللسانيات، جامعة وهران، 2012، 2011. مقدمة ص4
- 5- للاطلاع أكثر ينظر: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي (دراسة)، دار الهلال العربية، ط1، 1993.
- 6- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي،
- 7- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ج1، ص 33.
- 8- ظهر الاتجاه الوظيفي في نهاية السبعينات بزعامة سيمون ديك، كردة فعل ضد الاتجاه التوليدي التحويلي لتشموسكي، وقد استفاد مما قدّمه فلاسفة اللغة العادية، كما كان لنظرية ماتيسوس (الوجهة الوظيفية للجملة) ونظرية فيرث وهاليداي (نظرية النسق النحوي) الدور الكبير في بروز الاتجاه الوظيفي.
- 9- يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 58.
- 10- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989، ص 12.
- 11- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، متابعة لجمالية للأسلوبية: إرسالاً واستقبالاً، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2010، ص 17.
- 12- المرجع نفسه ص 17.
- 13- تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، مج 7، ع 3، و4، أبريل. سبتمبر، ص 87.
- 14- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ط1، 2009، ص 154.

- 15- باديس هويلم، البلاغة العربية والتداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع7، 2011، ص 166.
- 16- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 163.
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المسعى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 565..
- 18- المصدر نفسه، ص 545، 546
- 19- أبوهلال العسكري، الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدّة مخطوطات، ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دارالأفاق، منشورات دارالأفاق الجديدة، ط4، 1980، ص 28.
- 20- جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي/ منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997، ص 32.
- 21 - عبود بن على بن درع، القصد والنية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد45، ص90، 184، الألوكة الشرعية آفاق الشريعة، alukah.net/28 guin 2007
- 22- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 225.
- 23- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 175.
- 24- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص 74.
- 25- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 166.
- 26- ينظر:فخر الدين محمد بن عمر الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 222.
- 27- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، طباعة ونشر وتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2013، ص 51، 52.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبو الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ج1، ص 138. 139.
- 29- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 195.
- 30- أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص 168.
- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة)، دارالحامد، عمان، ط1، 2011.
- 31 نقلًا عن محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، ص 25.
- 32- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 40.
- 33- المرجع نفسه، ص 39.
- 34- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 255.
- 35- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 217.
- 36- أبو بشر عمرو بن قنبر(سيبويه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ج1، ص 7.
- 37- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 41.

- 38- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 218.
- 39- خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 286.
- 40- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 87، 88.
- 41- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 283.
- 42- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.
- 43- مسعود صحراوي، الدرس التداولي عند العرب، ص 247.
- 44- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 55.
- 45- المحتسب، ج1، ص 65. نقلا عن محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، ص 86.
- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصّرف والنحو لابن مالك ،<sup>46</sup> ضبطه وخرّج آياته وشواهد الشعرية ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 9.
- 47- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 224، 225.
- 48- محمد عديل عبد العزيز، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 80.
- 49- مصطفى الغلايبي، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، ط35، 1998، ج2، ص 194.
- 50- ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 284
- 51- المصدر نفسه، ص 246.

القياس النحوي آلية عقلية للاستدلال في علم اللسان العربي.

## Grammatical analogy is a mental mechanism of inference in Arabic linguistics.

د. هشام صويلح، أستاذ محاضر-أ-

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة. الجزائر.

h.souilah@univ-skikda.dz

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبين قيمة القياس النحوي بصفته آلية عقلية للاستدلال في علم اللسان العربي، وذلك من خلال البحث في قوته وإجراءات تطبيقه عند النحاة العرب القدامى وبعض اللسانيين العرب المحدثين.

وقد تناول البحث القضايا التالية:

-القياس وأنواعه في الفكر الإنساني.

-القياس آلية لا شعورية لتوليد الكلام وادراكه.

-القياس كحمل شيء على شيء لجامع بينهما.

-أهمية القياس عند النحاة العرب القدامى.

-التعارض بين السماع والقياس.

-الرد على منكر القياس.

-شروط القياس أن يكون على الكثير.

-القياس النحوي وأركانه الأربعة عند النحاة المتأخرين ومدى تأثره بالقياس الفقهي.

**كلمات مفتاحية:** القياس النحوي، آلية عقلية، علم اللسان، النحاة العرب، اللسانيين المحدثين.

### Abstract:

This study aims to investigate the value of grammatical analogy as a mental mechanism of inference in Arabic linguistics, by researching its strength and procedures for its application by ancient Arab grammarians and some modern Arab linguists.

**Keywords:** grammatical analogy; mental mechanism; Arabic linguistics; ancient Arab grammarians; modern Arab linguists.

## 1. مقدمة:

عرف الفكر الإنساني عبر تاريخه الطويل آليات معرفية متعددة؛ منها ما هو معتمد على النص ومنها ما هو معتمد على العقل. وقد تباينت الأمم في توظيفها لبعض وسائل التفكير العقلي كما تشابهت في بعضها، ومن الوسائل التي تشابهت فيها نجد آلية القياس؛ وهي آلية جرى تطبيقها على الكثير من المعارف الإنسانية. وإذا كان الفلاسفة اليونانيون القدامى -تاريخيا- أول من وظف القياس في المنطق، فإن العلماء العرب أيضا وظفوه في علوم الفقه كما وظفوه في علوم اللسان، وقد تفننوا في تطبيقه غاية الفن، حتى عدوه العمدة المعول عليها في بناء القوانين والأحكام الفقهية والنحوية. فما مفهوم القياس وما أنواعه في الفكر الإنساني عموما والفكر النحوي العربي خصوصا؟ وما أهميته عند النحاة العرب؟ وما شروط إجرائه؟ ومتى يُرجح السماع على القياس؟ ومتى يكون القياس النحوي آلية لإحداث الكلام وإدراكه، وآلية للاستدلال على صحة الكلام العربي والاحتجاج به؟ وما هي الأركان الأساسية التي يقوم عليها؟

وتأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال الرجوع إلى أهم المراجع التراثية والحديثة التي تناولت موضوع القياس عرضا أو جوهرًا، تحليلا أو نقداً.

### - القياس، مفهومه وأنواعه في الفكر الإنساني:

#### 1- مفهومه لغة واصطلاحاً:

##### أ- لغة:

عرفه ابن منظور في معجمه الشهير "لسان العرب" بقوله "قاسَ الشيءَ يَقِيسُهُ قَيْسًا وَقِيَّاسًا، واقتاسَه وقَيْسَه إذا قدره على مثاله...والمقايسة مفاعلة...ويقال قايست بين شيئين إذا قادرتهما بينهما"<sup>(1)</sup>.

ويعرفه الأمدى -لغة أيضا-بعبارة أكثر وضوحا في قوله هو: "عبارة عن التقدير، ومنه يقال قِست الأرض بالقصبة وقست الثوب بالدرع، أي قدرته بذلك، وهو يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة، فهو نسبة وإضافة بين شيئين، ولهذا يقال فلان يقاس بفلان، ولا يقاس بفلان؛ أي يساويه ولا يساويه"<sup>(2)</sup>.

يتبين من هذين التعريفين أن من معاني القياس لغة، التقدير والمساواة بين شيئين، ولا يتحقق القياس إلا بتوفر مقيس ومقيس عليه، بشرط توفر صفة المساواة بينهما أثناء فعل القياس.

### ب- اصطلاحا:

بما أن القياس في تاريخ الفكر الإنساني أنواع، فقد تباينت تعريفاته -مع المحافظة على القدر الأدنى من الاشتراك في التصور-بتباين الميادين العلمية التي ينتمي إليها، فكان منه القياس المنطقي، والقياس الفقهي، والقياس النحوي. وسنتطرق فيما يلي إلى تعريف كل نوع على حدة، على أننا سنفصل القول في القياس النحوي.

### 1-1- أنواع القياس في الفكر الإنساني:

#### 1-3-1- القياس المنطقي:

يعد القياس في الفلسفة، منذ القديم، من أهم مظاهر الاستدلال المنطقي مع البرهان. وقد خصّه أرسطو بكتاب "التحليلات الأولى"، وعرفّه بأنه "قول مؤلف من قضايا، إذا سُلِّمَتْ لزم عنها لذاتها (أو لذاته) قول آخر بالضرورة"<sup>(3)</sup>.

والواجب في القياس عند أرسطو أن "يأتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل"<sup>(4)</sup>. ولهذا يتألف القياس من مقدمتين ونتيجة.

والحدود في القياس ثلاثة: أكبر وأوسط وأصغر، ومثال ذلك من المواد:

كل إنسان فان

## سقراط إنسان

### سقراط فان

نجد في هذا المثال، أن الحد (فان) هو الأكبر، وهو أكبرها استغراقا إذ اشتمل الإنسان وغير الإنسان، وسقراط أصغرها لأنه داخل في بني الإنسان، ويُعرف الأكبر من الأصغر بوضعهما في النتيجة: فموضوع النتيجة هو الأصغر، ومحمولها هو الأكبر. أما الأوسط فلا يظهر في النتيجة لأن مهمته، وهي الربط بين الأكبر والأصغر، تنتهي في المقدمتين. وهو عصب القياس، ومن هنا كانت أهميته الكبرى<sup>(5)</sup>.

ومما تقدم يتضح أن "الإنسان" مندرج في كل "فان" ويندرج فيه "سقراط"، وعليه فإن القياس المنطقي عموما، والأرسطي بخاصة "يتم باندرج شيء في شيء، أو اشتمال شيء على شيء (inclusion): إنسان كحد أوسط يشتمل على سقراط وهو يشتمل عليه جنس المائت"<sup>(6)</sup>. وهذا ما يصطلح عليه بـ"الاندارجية المنطقية: أي اندراج الأشخاص في الأنواع وهذه في الأجناس في الحد ثم اندراج الحد الأوسط في الحد الأول واندرج الحد الثالث فيه في القياس الأرسطي"<sup>(7)</sup>.

### 2-3-1- القياس الفقهي:

يأتي القياس الفقهي كأصل من الأصول الشرعية، في المرتبة الرابعة بعد القرآن والسنة والاجماع، وهي الأصول التي عدَّ الشافعي أخبارها من العلم الشرعي؛ حيث يقول في رسالته "...ليس لأحد أبدا أن يقول في شيء: حلٌّ ولا حرْم، إلا من جهة العلم، وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس"<sup>(8)</sup>.

وقد عرّف الشافعي القياس الفقهي وشرحه شرحا وافيا، ووضح الحالات والمواضع التي يجرى فيها، ووقف عند آلياته الاجرائية، حيث يقول "القياس ما طُلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم، من الكتاب أو السنة...وموافقته تكون من وجهين:

- أحدهما: أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا أو أحله لمعنى، فإذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة، أحللتناه أو حرمناه، لأنه في معنى الحلال أو الحرام.

- أو نجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره، ولا نجد شيئا أقرب به شيئا من أحدهما فنلحقه بأول الأشياء شيئا به<sup>(9)</sup>.

نفهم من تعريف الشافعي أن القياس يجب أن يوافق الخبر المتقدم، وذلك بأن يكون الحكم الصادر من دون نص في معنى الحكم الصادر بنص، أو إلحاق حكمه بأحكام أقرب الحالات التي تشبهه؛ أي "إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها، في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم"<sup>(10)</sup>.

ومعنى هذا أن القياس لا يُجرى في الفقه إلا في حالة غياب الأدلة التي تسبقه في المرتبة والأهمية؛ من كتاب أو سنة أو إجماع، يقول الشافعي في هذا الصدد: "يقال في القياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع"<sup>(11)</sup>؛ لأن وجود الحكم في أحد هذه الأدلة، يُغني عن اللجوء إلى إعمال آلية القياس.

وعرّف الأمدي القياس اصطلاحا، بأوجز عبارة في قوله "القياس اشتباه الفرع والأصل في علة حكم الأصل في نظر المجتهد على وجه يستلزم تحصيل الحكم في الفرع"<sup>(12)</sup>.

وإن الجديد الذي وضحه الأمدي في تعريفه، هو أركان القياس الأربعة، التي هي: الأصل والفرع والعلة والحكم. وقرر أن القياس يقوم على الشبه الموجود بين الفرع والأصل في علة الحكم؛ التي وجودها في الأصل يستلزم وجودها في الفرع. وعندما تكون علة حكم الأصل واضحة جلية في الفرع، فإن القياس يكون فيه أيضا واضحا وإلا العكس، لأن "القياس من وجهين: أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل، فلا يختلف القياس فيه، وأن يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك يلحق بأولاهها به وأكثرها شيئا فيه. وقد يختلف القايسون في هذا"<sup>(13)</sup>.

ولتوضيح مفهوم القياس الفقهي نقدم المثال التالي:

- شرب الخمر واقعة ثبت بالنص حكمها، وهو التحريم الذي دل عليه قوله تعالى: "إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ" (الآية 90/ المائدة)، لعلة هي الإسكار، فكل نبيذ توجد فيه هذه العلة يُسَوَّى بالخمر في حكمه ويحرم شربه<sup>(14)</sup>.
- فالأصل هو الخمر، والفرع هو النبيذ، والعللة هي الإسكار، والحكم هو التحريم؛ وبهذا يكون القياس قد أُجْرِيَ بِاشْتِبَاهِ (الفرع) النبيذ و(الأصل) الخمر في (علة حكم الأصل) الإسكار على وجه استلزم تحصيل (الحكم) التحريم في (الفرع) النبيذ.

### 1-3-3- القياس النحوي:

لقد وردت لفظة "قياس" قديماً، على لسان العلماء العرب في معظم علومهم التي تعتمد القياس كألية عقلية للاستدلال<sup>(15)</sup>. وقد مرّ بنا تحديد مفهومه عند المناطقة من الفلاسفة وعند الفقهاء. ونحاول في هذا العنصر تحديده عند النحاة، فماذا كان النحاة العرب يقصدون بمصطلح "القياس"؟ وهل اختلف مفهومه في النحو عن مفهومه في المنطق والفقهاء؟ وما مرتبته وقوانين اجراءاته عند النحاة؟ وهل تطور مفهومه أو تغير لدى النحاة المتأخرين مقارنة بمفهومه لدى النحاة القدامى؟ وما نظرة اللسانيين العرب المعاصرين إليه؟

لقد حمل مصطلح القياس قديماً دلالتين:

- القياس آلية لا شعورية لإحداث الكلام وإدراكه.
- والقياس كحمل شيء على شيء لجامع بينهما.

فما المقصود بهاتين الدلالتين وما الذي تغير بشأنهما؟

## - القياس آلية لا شعورية لإحداث الكلام وإدراكه:

يُبين الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن القياس كمصدر لفعل قاس/يقيس هو تسمية للعملية الطبيعية التي يقوم بها كل متكلم في لغته دون ما شعور منه. فهو مسار توليدي ينتجه المتكلم عند أحداثه لكلامه كي يكون متوافقا لما يقتضيه نظام اللغة التي ينطق بها، ولهذا فإن جانبا مهما جدا من جوانب سلامة كلامه متوقف على مجموع عملياته القياسية اللاشعورية. وكل متكلم بلغة من اللغات يقيس في كل لحظة في أثناء كلامه، واتقانه لذلك هو اتقان لجزء مهم من لغته، لهذا فالقياس له دور خلاق في إنتاج اللغة<sup>(16)</sup>، فهو سليقة عند الطفل يقيس ما يقوله على ما يسمعه، ويمارسه متعلم اللغة صغيرا في مرحلة التلقي والتلقين<sup>(17)</sup>.

وهذا النوع من القياس يسميه الدكتور تمام حسان "القياس الاستعمالي" حيث يقول عنه: "وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه في حجرة الدراسة...ومن طبيعة هذا القياس أن يفتح أمامنا بالنمط التركيبي الواحد جملا لا حصر لها"<sup>(18)</sup>؛ وبهذا المعنى يكون القياس اتباعا للغة المسموعة. وقد قال ابن جني قديما: "اعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"<sup>(19)</sup>. ويقول في موضع آخر "ويؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس...ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول كَرُمَ يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب"<sup>(20)</sup>.

يبين ابن جني في هذا القول، أن جزءا كبيرا من اللغة يؤخذ بالقياس؛ أي بقياس كلام العرب بعضه على بعض وعدم الخروج عليه، ومن خرج من المتكلمين المتعلمين على ما سمع من كلام العرب الفصحاء، فقد ترك لغة المتكلمين الأصليين الذين نشأوا على الفصاحة السليبية.

## - القياس كحمل شيء على شيء لجامع بينهما:

يذكر ابن الأنباري لهذا النوع من القياس مجموعة من التعريفات فهو: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على

الفرع. وقيل: "هو الحاق الفرع بالأصل بجامع". وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"، وهذه الحدود كلها متقاربة<sup>(21)</sup>.

يدل مفهوم القياس في هذه التعريفات على أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل، مع ضرورة وجود جامع يجمع بين الركنين الأساسيين: المقيس والمقيس عليه. ويتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع<sup>(22)</sup>.

### 1-3-3-1- مثال عن القياس النحوي كما جاء عند ابن الأنباري:

يقول ابن الأنباري موضحا إجرائيا القياس النحوي من خلال تحديد أركانه التي يتكون منها: "لابد لكل قياس من أربعة أركان: أصل وفرع وعلّة وحكم، وذلك مثل أن تركّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: "اسمُ أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو"<sup>(23)</sup>.

ويمكن توضيح هذا القول بالصيغ التالية:

- جملة المقيس عليه: كتب الأستاذُ الدرْسَ.
- جملة المقيس: كُتِبَ الدرْسُ.
- الإجراء: قياس رفع ما لم يُسم فاعله (الدرْسُ) على رفع الفاعل (الأستاذُ).
- الأصل: الأستاذ، فاعلُ أسند فعل الكتابة إليه، وجاء مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا.
- الفرع: الدرْسُ، ما لم يسم فاعله، أُسند فعل الكتابة إليه، وجاء مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل.

- العلة الجامعة: الإسناد؛ أي إسناد فعل الكتابة إلى الأستاذ في الأصل، وإلى الدرس في الفرع.

- الحكم: الرفع في الأصل والفرع بعامل الفعل الدال على حدث الكتابة.

#### 4-1- أهمية القياس عند النحاة العرب:

لقد عرف النحاة العرب مفهوم القياس منذ البدايات الأولى لتطور النحو، وقد اقترن إجراؤه على اللغة العربية، منذ القديم، باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان يشجع تلامذته على اعتماده. يقول ابن سلام الجمحي: "قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصّويق؟ يعني السّويق. قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"<sup>(24)</sup>. وكان ابن أبي إسحاق مولعاً بالقياس ولعاً شديداً ويقدمه على بعض السماع الفصيح، إلى درجة أنه طعن في لغة بعض الفصحاء، وقد رُوي عنه أنه كان يكثر الرد على الفرزدق ويقول له أسأت، إنما الصحيح كذا، وكذلك قياس النحو في هذا الموضوع. فهجاه الفرزدق في بيت يقول فيه<sup>(25)</sup>:

فلو كان عبدُ اللهِ مولًى هجوتهُ  
ولكن عبدَ اللهِ مولًى موالياً.

#### 5-1- الرد على منكر القياس:

لقد ردّ النحاة المتأخرون على من أنكر القياس، وحجّتهم في ذلك "أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد"<sup>(26)</sup>.

#### 6-1- التعارض بين السماع والقياس:

أيهما يقدم إذا تصادف ووقع تعارض في إثبات حكم نحوي أو لغوي، القياس أم السماع؟

للإجابة عن مثل هذا السؤال أفرد ابن جني في كتابه الخصائص بابا في "تعارض القياس والسماع"، وأوضح فيه أنهما "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيح"<sup>(27)</sup>.

ويضيف في موضع آخر مقدا السماع المستعمل على القياس وإن كان صحيحا، "اعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت... وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه... وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول ومطرح"<sup>(28)</sup>.

وقد أكد "الشاطبي" أيضا في كتابه "المقاصد" على التوجه الذي اعتمده ابن جني، موضحا أن القياس تابع للسماع وليس متبوعا، يقول: "إن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع؛ أي تابع للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعا للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع"<sup>(29)</sup>.

#### 7-1- شرط القياس أن يكون على الكثير:

من المتعارف عليه عند النحاة أن القياس يكون على الكثير، ومقياسهم أن كثرة الظاهرة اللغوية أو النحوية في كلام العرب نثرا ونظما هي التي توجب القياس، وشرط المقياس عليه أو السماع، أنه -كما يذكر السيوطي- "يُقاس عليه لكثرة ما سُمع منه"<sup>(30)</sup>. والخروج على الأصل لا يقاس عليه<sup>(31)</sup>؛ لأنه كما يقول الشافعي: "القياس أضعف من الأصل"<sup>(32)</sup>. والأصل هو ما اطرده من الاستعمال، وإذا خرج عن القياس فلا يقاس عليه<sup>(33)</sup>.

وقد اشتهر عن البصريين أنهم لا يقيسون إلا على السماع الكثير الاستعمال المسموع عن العرب الموثوف بفصاحتهم، وعرف عن بعض الكوفيين أنهم لا يتخرجون من

الاستشهاد بالشاذ والنادر، وقد انتهج سبيلهم في ذلك بعض النحاة المتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك<sup>(34)</sup>، وخالفوا بعملهم هذا ما أجمع عليه جمهور النحاة القدامى؛ قبل أن يتفرقوا إلى بصريين وكوفيين.

## 2- أركان القياس:

### 1-2- المقيس عليه (الأصل):

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء أكان النقل بواسطة السماع أم عن طريق الرواية، وسواء أكانت الرواية مشافهة أم تدوينا، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص<sup>(35)</sup>. وبعبارة وجيزة "لا يُقاس إلا على شيء معروف مما هو من كلام العرب"<sup>(36)</sup>. أو مستنبط من كلامهم بعد الاستقراء.

والمقيس عليه عند ابن جني يندرج ضمن صنفين كبيرين؛ إما أن يكون كثيرا مطردا، وإما أن يكون شاذا.

يقول ابن جني موضحا مفهومي الاطراد والشذوذ مع مفهومي القياس والاستعمال: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا... ثم اعلم من بعد هذا، أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من: يَدْرُ، وَيَدَعُ، وهما: وَدَرَ، وَوَدَعَ. والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ نحو قولهم، استحوذ. واستنوق الجمل، واستصوب الأمر...

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو ثوب مصوون، ومسك مدووف، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رُدَّ غيره إليه"<sup>(37)</sup>.

وقد بين الحاج صالح المعاني التي قصدتها ابن جني من هذه الأقسام في النقاط التالية<sup>(38)</sup>:

- أما القسم الأول فقد مثل له ابن جني بـ "قام زيد" و"ضربت عمرا" و"مررت بسعيد". وهذه هي الأحكام الإعرابية الثلاثة الأساسية للغة العربية: الرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف إليه (وهيها هو المجرور بالباء). فهذه أحكام سمعت في استعمال الفصحاء في كل مكان وفي كل زمان عند المؤثوق بعربيتهم. وهذا هو معنى الاطراد التام الذي يشمل القياس والاستعمال في وقت واحد.
- أما القسم الثاني الذي هو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال فقد مثله بصيغة الماضي لفعلي: "يَدَعُ وَيَذَرُ" وهما "وَدَعَ وَوَذَرَ"، فهذه صيغ تكاد لا توجد في الاستعمال إذ لم تسمع من العرب "ودع" و"وذر" إلا نادرا، منها قراءة شاذة "ما وَدَعَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى" (الضحى 3)، ففي هذه الحالة المطرد في القياس هو مرادف لعبارة النحاة: هو القياس (أي أن هذه الصيغة هي ما يقتضيه القياس)، والمقصود هو ما يلزم هنا من وجود الماضي "وَدَعَ" إذ لكل فعل مضارع صيغة للفعل الماضي من مادته، إلا أن هذا الذي يقتضيه مثل ماضي "يدع" هو نفسه غير موجود في المسموع إلا قليلا جدا ولا يكاد يُعرف أو لم ينقله أحد. ففي هذه الحالة المطرد في القياس هو الصيغة المفترضة بالنسبة للمسموع بالفعل من تلك الوحدة وهو على صيغة أخرى.

وقد لاحظ الدكتور الحاج صالح أن تسمية ابن جني هذا القسم بـ "المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال" غير واضحة ويبدو فيها شيء من التناقض، وقال لو عبر عنها بعبارة: "ما يقتضيه القياس مع عدم وجوده أو شذوذه في الاستعمال" لكان أوضح<sup>(39)</sup>.

- وفيما يخص القسم الثالث فهو عكس الحالة السابقة، ومثل له بـ "استحوذ"، فيصفها بأنها شاذة في القياس ومطرودة في الاستعمال؛ فمعنى ذلك أنها سمعت هي

بعينها بكثرة ولم تأت مكافئة للصيغة التي جمعت أكثر أفراد بايها مثل قام وأقام واستقام وغيرها التي جاءت معلّة كلها، وهي الأكثر في الباب. وهذا لا يمنع أن تكون استحوذ هي بعينها مطردة في الاستعمال بل ولم يأت فيه المعلّ منها (أي استحاذا) أبدا. وهذا المطرد أو الأكثر.

- والقسم الرابع يمثل له ابن جني بـ "مصوون" و"مدووف" وهو الشاذ في القياس والاستعمال معا. ومعنى ذلك أن "مصوون" هو على صورة مخالفة لنظائره من بابه، فقد سمع في ذلك مصون بالإعلال ونظائره محذوفة الواو. أما "مصوون" فقليل جدا في الاستعمال ومغايرة لنظائره وبابه فيجمع هذا بين شذوذين.

وفي الجملة، فإن الذي يأخذ به النحاة من المقيس عليه ويجيزونه، هو المطرد في القياس والاستعمال معا، والمطرد في الاستعمال فقط، وبهذا يتضح أن الاستعمال مقدم دائما على القياس، لكن ليس أي استعمال بل الاستعمال الذي يجري عند عامة العرب أو أكثرهم، فهذا هو المعيار المعترف به، وهو جد موضوعي وبالتالي يتصف بالعلمية<sup>(40)</sup>.

## 2-2- المقيس (الفرع):

المقيس هو المحمول على كلام العرب نصا أو حكما<sup>(41)</sup>، وهذا هو شرطه. وقد نقل أبو عثمان المازني عن الخليل وسيبويه قولهما: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن من كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم"<sup>(42)</sup>، يقول المازني "وهذا هو القياس": أي أن المقيس لن يكون ذا معنى وفائدة إلا إذا كان مقيسا على كلام متعارف عليه عند قومه.

ويضيف موضحا بالأمثلة: "ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحمق بشر) وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كـ فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس"<sup>(43)</sup>.

وقال ابن جني: "والقياس ألاّ يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب؛ لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب. والدليل على ذلك أنك تقول: (طاب الخُشْكُبان) فترفعه وإن كان أعجمياً؛ لأن كلّ فاعل عربي مرفوع. فإنما تقيس على ما جاء وصحّ" (44).

وفي السياق نفسه يقول ابن الأنباري مبينا شرعية القياس ومؤكدا على دوره في استيعاب ما لا يقدر عليه النقل: "أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيدٌ) فإنه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم مسىّ تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو أعجمياً نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال" (45).

### 3-2- العلة:

العلة هي الركن الثالث للقياس، ولا يتم القياس كإجراء إلا بها، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما، وعلى أساس منها يجب للمقيس حكم المقيس عليه. وقد ارتبطت العلة النحوية بالحكم النحوي ارتباطاً وثيقاً (46).

أما العمل الذي يُسندُه النحاة للعلة فيتمثل في "تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف" (47).

وإن ظهور العلة بمعنى تفسير الظاهرة اللغوية وتبيين أسباب اتخاذها لصورة معينة دون غيرها، كان قديماً. وقد عرفه النحاة عند العرب الفصحاء أثناء بداية جمع اللغة وتدوينها مع أبي عمرو بن العلاء. وفي هذا السياق ينقل إلينا ابن جني ما رُوي له؛ حيث يقول: "حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة" (48).

فعلل الأعرابي تأنيثه لـ"كتاب" بـ"صحيفة" لاشتراك الكلمتين في المعنى نفسه.

ثم يعلق ابن جني على هذه الرواية مبينا تأثير النحاة القدامى بمثل هذا التعليل الذي قدمه الأعرابي، قائلاً: "أفتُراكَ تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرّبوا وقاسوا

وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غُفلا، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكور بما ذكّر، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرّح لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمتة وأمّه" (49).

إن العلة التي قصدها الأعرابي واعتمدها النحاة المؤسسون، تدل على السبب "الذي يفسر وجهها من وجوه الكلام أي تنوعا من تنوعاته. فهو توجيه، ولا يوجّه إلا التنوع وخروج الشيء عن بابه" (50)؛ كخروج كلمة الكتاب من المذكور إلى المؤنث في المستوى المعجمي من النظام اللغوي.

### 1-3-1- التطور في المفهوم والتفرع إلى أنواع:

تطوّر مفهوم العلة في النحو تطورا عجيبا عما كان عليه عند النحاة القدامى، فتحول جذريا -بعد أن كان "عامل الاضطراب أو التغيير لنظام سابق" (51)- إلى أن صار يدل في بداية القرن الرابع الهجري على علاقة اللزوم المنطقية التي جعلها المتكلمون تربط كل علة بمعلولها أو بحكم (52)، ف"تعقّد الحديث فيها وتشعب إلى نوع من الجدل النظري لا غناء فيه، ولا قيمة له في الدرس اللغوي" (53)، إلى درجة أنهم "وقعوا بذلك في عيب خطير في البحث العلمي، تفتنوا إليه في زمان ابن جني، وهو التسلسل؛ أي تسلسل العلل إلى ما لا نهاية" (54).

### 1-3-2- أنواع العلل:

قسم الزجاجي (337هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو" العلل على ثلاثة أضرب: علة تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. ويقول موضعا بالأمثلة (55):

1- "فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب ذاهب، وأكل آكل وما أشبه ذلك... فمن هذا النوع من العلل قولنا إنّ زيدا قائمٌ، فإن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بيان: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك

علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيدٌ. إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

2- فأما العلة القياسية فإن يُقال لمن قال نصبتُ زيدا بإنّ، في قوله إنّ زيدا قائم: ولم يجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمداً وما أشبه ذلك.

3- وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب "إنّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شهِتموها؟ أبلماضية، أم بالمستقبلية، أم الحادثة في الحال؟...وحين شهِتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شهِتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأى علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرء لكم في ذلك؟

وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر<sup>(56)</sup>.

#### 4-1- الحكم:

عُرِفَ الحكم في أصول الفقه على أنه "الأثر الذي يقتضيه خطاب الشارع في الفعل، كالوجوب والحرمة والإباحة"<sup>(57)</sup>، وعليه فإن الأحكام الشرعية في الفقه، لا تخرج عن أحد الثلاثة، إما وجوب الفعل، وإما حرمة وإما إباحته، ثم تفرعت عن هذه الثلاثة الأساسية أحكام أخرى فرعية؛ كالمندوب والمستحب والمكروه... الخ.

أما الحكم في النحو فهو جواز مجرى أو بنية أو امتناعهما في ضروب من الكلام تكون سُمعت وثبت حكمها من قبل، وإلحاق حكمها بالضروب من الكلام التي لم تُسمع ولم يُعرف حكمها، فيثبت بذلك حكم غير المسموع بالقياس على المسموع المطرد<sup>(58)</sup>. ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء، صح القياس على قاعدته<sup>(59)</sup>.

وعلى هذا فإن إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن اعطاءه حكمه، واعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن -بالضرورة- انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس انقسمت بداية الأمر إلى قسمين كبيرين: أحكام واجبة وأخرى ممنوعة<sup>(60)</sup>.

ثم تفرعت عن هذين الحكمين أحكام أخرى، حصرها السيوطي في ستة أحكام، وهي كما يلي<sup>(61)</sup>: واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء.

- 1- الواجب: حين يقول النحوي "يجب كذا" فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى حدود النحو، فلا يحق لأحد -حتى لو اتصف بالفصاحة- أن ينصب فاعلا أو يقدمه على فعله،؛ لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب.
- 2- الممنوع: إذا قال النحوي "هذا يمتنع" أو "لا يجوز" فالمعنى أن ارتكاب ذلك الفعل مخالفة وانتهاك للقاعدة، ومن ثم للصحة النحوية، فلا يجوز لأحد أن يُدخل الجوازم على الأسماء، ولا حروف الجر على الأفعال...<sup>(62)</sup>
- 3- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماض، مثل "إن قام زيد يقيم عمرو" ويحسن أن يقال "إن يقيم زيد يقوم عمرو".
- 4- القبيح: كرفع المضارع بعد شرط المضارع<sup>(63)</sup>، مثل "إن يقيم زيد يقوم عمرو".

- 5- خلاف الأولى: كتقديم المفعول في نحو: "ضرب غلامه زيد"، لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه<sup>(64)</sup>.
- 6- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر واثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له<sup>(65)</sup>؛ أي إن الحذف والاثبات جائز في كلتا الحالتين. ويوجد من الباحثين من يضيف الرخصة كحكم من الأحكام النحوية، ويمثلون لها بالضرائر الشعرية المقيد جوازها بالشاعر دون غيره<sup>(66)</sup>.
- وإذا أردنا الربط بين أنواع الأحكام الفقهية كما جاءت في التعريف السابق، وبين الأحكام النحوية التي ذكرها السيوطي، نلاحظ تشابها كبيرا في التقسيم، ولاسيما في التقسيم الرئيسي إلى: الوجوب والامتناع والإباحة أو الجواز، وعليه يمكن أن يعد هذا، مظهرا من مظاهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه عند النحاة المتأخرين، وبخاصة عند ابن الأنباري.

#### - خاتمة:

- خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:
- أصالة القياس النحوي عند النحاة القدامى، وتأثره بالقياس المنطقي والفقه عند النحاة المتأخرين.
  - اختلاف مفهوم القياس في النحو عن مفهومه في المنطق والفقه.
  - تطور مفهوم القياس أو تغيره لدى النحاة المتأخرين مقارنة بمفهومه لدى النحاة القدامى.
  - القياس مفهوم عقلي استدلالي عرفته الحضارات الإنسانية القديمة في فنون معرفية متعددة؛ أولها المنطق عند اليونان، والفقه والنحو عند العرب.
  - القياس آلية لإحداث الكلام وإدراكه، كما أنه آلية لحمل الكلام بعضه على بعض.

- القياس من أقوى أصول النحو إلى جانب السماع.

. قائمة الإحالات:

- 1- لسان العرب المجلد السادس دار صادر بيروت لبنان (د-ت) مادة (قيس) ص 187.
- 2- الأمدى: الإحكام في أصول الأحكام... ج 3/ ص 183.
- 3- ابن رشد: تلخيص القياس لأرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ط1، 1988، ص 5.
- 4- نفسه 30.
- 5- ابن رشد: نفسه 6.
- 6- الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان... 301.
- 7- نفسه 307.
- 8- الشافعي: الرسالة... ص 39.
- 9- نفسه... ص 40.
- 10- عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، مكتبة الدعة الإسلامية، مصر، (د-ت)، ص 52.
- 11- الرسالة... ص 476.
- 12- الأمدى: الإحكام... ج3/ ص 186.
- 13- الشافعي: الرسالة... 479.
- 14- انظر عبد الوهاب خلاف: علم اصول الفقه... ص 53.
- 15- الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية... ج322/1.
- 16- الحاج صالح: المنطق... 160.
- 17- محمود عكاشة: الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة-مصر، 2009، ص11.
- 18- تمام: الأصول... 152.
- 19- الخصائص... ج1/114.
- 20- المصنف ج2/1ص.
- 21- لمع الأدلة... 93.
- 22- أبو المكارم: نفسه... 78.
- 23- ابن الأنباري:... للمع 93. لقد تعرض تعريف ابن الأنباري للقياس إلى انتقادات شديدة من بعض العلماء والباحثين، أصابته في الصميم، وذلك لأنه استبدل المفهوم الأصل للقياس الذي اعتمده النحاة القدامى بمفهوم شكلي مستمد من القياس المنطقي، ومُصاغ بمصطلحات فقهية. انظر في ذلك ما ذكره الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح من الفروق بين

- القياس النحوي الأصيل وما ذكره ابن الانباري. منطق العرب في علوم اللسان 159 وما بعدها. وانظر أيضا علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي... ص 77 وما بعدها.
- 24- انظر الجمعي... 15.
- 25- الجمعي... 18.
- 26- ابن الأنباري: لمع الأدلة... 95.
- 27- ابن جني: الخصائص...: 1/ ص 117.
- 28- ابن جني: الخصائص...: 1/ ص 125-126.
- 29- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية... ج 401/3.
- 30- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1998، ج 3/ ص 8.
- 31- انظر السيوطي: مرجع نفسه ج 43/2.
- 32- الرسالة... 372.
- 33- انظر الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان... 328.
- 34- انظر السيوطي: همع الهوامع... ج 167/1.
- 35- انظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي... ص 95.
- 36- الحاج صالح: "القياس على الأكثر" عند نحاة العربية وما يترتب عليه. مجلة اللسانيات، ع/14-15، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية. 2008-2009، ص 12.
- 37- ابن جني: الخصائص 1/ 97-99.
- 38- الحاج صالح: القياس على الأكثر... مرجع سابق ص 9-10.
- 39- انظر الحاج صالح: القياس على الأكثر... ص 10.
- 40- انظر الحاج صالح: القياس على الأكثر... ص 11.
- 41- انظر سعيد الزبيدي: القياس في النحو العربي. دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 1997، ص 25.
- 42- ابن جني: المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ج 1/ تحقيق إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، مصر، 1954، ج 180/1.
- 43- ابن جني: المنصف... ج 180/1.
- 44- المرجع نفسه 1/ 181.
- 45- ابن الانباري: لمع الأدلة... 98.
- 46- أحمد نحلة: أصول النحو العربي... 124.
- 47- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي... 105.
- 48- الخصائص... 249/1.
- 1- المرجع نفسه... 249. /1

- 2- الحاج صالح: منطق العرب... 332.
- 3- الحاج صالح: نفسه... 332. وانظر كأمثلة على ذلك كتاب سيوييه 2/291. 2/358.
- 4- الحاج صالح: نفسه... 329.
- 5- أحمد نحلة: أصول النحو... 124.
- 6- الحاج صالح: منطق العرب... 330.
- 7- أبو القاسم الزجاجي: الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت- لبنان. 1979، ص 64.
- 56- أبو القاسم الزجاجي: الايضاح في علل النحو... 65.
- 57- عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه... ص 100.
- 58- الحاج صالح... المنطق 328-329.
- 59- تمام حسان: الأصول... 179.
- 60- علي أبو مكارم: أصول التفكير النحوي... 114.
- 61- السيوطي: الاقتراح... ص 19.
- 62- تمام: الأصول... 178-179.
- 63- السيوطي: الاقتراح... 19.
- 64- انظر أبو مكارم: أصول التفكير النحوي... 115.
- 65- السيوطي: الاقتراح... 19.
- 66- تمام: الأصول... 179.

## نظرية الاستلزام الحواري -المفهوم والمبادئ-

**Conversational implication theory, concept and principles.**

د. ريمة كعبش، أستاذ محاضر-ب-

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.  
rym.doc16@gmail.com

## ملخص:

يهدف الدرس التداولي الغربي إلى دراسة اللغة في الاستعمال، ويبحث عن المعنى خلال التواصل والحوار، وقد تعددت القضايا التي تبحث عنها التداولية دراسة وتحليلاً، من بينها قضية الاستلزام الحواري، التي تعتبر إحدى أبرز القضايا وأهمها، فما هو الاستلزام الحواري؟ ومن هم أعلامه؟ وما هي ظروف نشأته؟ وما هي مبادئه؟ وهل تناوله علماء اللغة القدامى كما قدمه المحدثون؟، وأين تلتقي جهود علماء اللغة القدامى والتداوليين المحدثين حول قضية الاستلزام الحواري؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال الورقة البحثية التي سنتقدم بها. كلمات مفتاحية: الدرس التداولي، اللغة، الاستعمال، الاستلزام الحواري، اللسانيات، التداولية.

**Abstract:**

This research aims to study the theory of conversational implication in the modern and ancient linguistic lesson. To achieve this goal, the research deal with study and analysis a number of issues:

- Principles of conversational implication in modern western linguistics.
- Concepts of conversational implication in the ancient Arabic linguistic lesson.

**Keywords:** conversational implucatur; linguistic lesson; language; pragmatics.

. مقدمة:

يعتبر الاستلزام الحواري أحد أهم المفاهيم التي تقوم عليها اللسانيات التداولية، و هو ظاهرة مرتبطة باللغات الطبيعية الصادرة عن الإنسان، و يمثل إحدى خصائصها الأساسية، وللاستلزام الحواري مفاهيم عديدة، فما مفهوم الاستلزام الحواري؟ و ما هي ظروف نشأته؟ و من هم أعلامه؟ و ما هي قواعده؟ و ما هي جذوره في التراث اللساني العربي القديم؟

### 1- مفهوم الاستلزام الحواري:

إن التحوار مرهون بالتواصل الذي يتم بين شخص و شخص آخر، و كل منهما يحاول إيصال رسالة معينة من خلال ما يتلفظ به، و "ظاهرة الاستلزام الحواري (conversational implicature) تؤسس لنوع من التواصل يمكن وسمه بالتواصل "غير المعلن" (الضمني)، بحجة أن المتكلم يقول كلاما و يقصد غيره، كما أن المستمع يسمع كلاما و يفهم غير ما سمع"<sup>1</sup> فالمتكلم قد يقول كلاما و يقصد به معنى آخر، غير ما يوحي به كلامه حرفيا، كما أن المستمع يسمع كلاما و يفهم معنى آخر من كلام المتكلم.

يشكل "الاستلزام الحواري حلقة وصل بين المعنى الحرفي الأصيل و المعنى المتضمن في شكل الجملة، و يعد من أهم جوانب البحث التداولي الذي يعول على السياق في معرفة المعنى"<sup>2</sup>؛ ففهم الكلام و تأويله من قبل المستمع أو المخاطب يجب أن يكون مرتبطا بالسياق، لأن هناك ظروفًا معينة ينتج من خلالها الخطاب، لا بد من مراعاتها عند القيام بعملية التأويل لمعرفة معنى ذلك الخطاب.

و " الكثير من العبارات اللغوية، إذا روعي ارتباط معناها بسياقات إنجازها، لا تتحدد فقط فيما تدل عليه صيغها الصورية، لذا يلزم إيجاد تأويل آخر ملائم يحتم الانتقال من معنى صريح إلى معنى مستلزم"<sup>3</sup>، و الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم هو من صميم المقاربة التداولية و الوظيفية للخطاب الأدبي، و هو يفضي بنا إلى الحديث عن مفهوم المعاني الصريحة و المعاني الضمنية.

إن "الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين: الصنف الأول يشمل "المعاني الصريحة"، وهي تلك التي تدل عليها صيغة الجملة ذاتها. أما الصنف الثاني فيضم المعاني "الضمنية"، أي تلك التي لا تدل عليها صيغة الجملة ذاتها، وإنما تتولد طبقاً للسياقات أو المقامات التي تنجز فيها. وعليه ففي اللغة المتداولة - تحت تأثير أهداف تواصلية محددة - قد نستعمل جملة ما قاصدين معنى جملة أخرى. ومن ثمة يتم الانتقال من معنى "مباشر صريح" إلى "معنى غير صريح" (أو مستلزم حوارياً).<sup>4</sup> فهناك دائماً دلالات صريحة يوحي بها النص، وهناك دلالات مضمرة يدثرها النص في داخله، والتي تقتضي منا البحث و التنقيب عنها، بالاعتماد بشكل كبير على السياق، الذي يعتبر خير معين على ذلك.

يرتبط الاستلزام الحوارى بنظرية الأفعال اللغوية عند "أوستين" و "سيرل"، كما يتعلق أكثر بالدلالات البلاغية الضمنية التي يستلزمها السياق الكلامي، و المعنى الضمني ينقسم بدوره إلى قسمين: معنى عرفي يتعلق بالاقتضاء (الإحالة) والاستلزام المنطقي (الدلالة المنطقية)، و معنى حوارى ينقسم كذلك إلى معنى خاص (الاستلزام الحوارى)، و معنى معمم. و ينتج عن كل هذا أنماط من الأفعال حسب أوستين، و هي: فعل التلفظ، و الفعل القضوي، و الفعل الإنجازي، و الفعل التأثيري. و يشمل فعل التلفظ الفعل الصوتي و الفعل التركيبي. أما الفعل القضوي، فيتفرع إلى الفعل الإحالي و الفعل الحملّي. أما الفعلان الإنجازي و التأثيري، فلا يختلفان في مقترح سيرل عنهما في مقترح أوستين اختلافاً كبيراً.<sup>5</sup>

ركز الباحثون البراغماتيون و على رأسهم "غرايس" على ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر بقطع النظر عن حال الخطاب و قرائنه، و يتحقق هذا إذا كانت صحة الثاني شرطاً لصحة الأول، و هي ظاهرة عامة تشمل كل كلام مهما كان، و من أمثلة ذلك:

- باع زيد منزله: يقتضي أنه كان يملك منزلاً
- فرح عمرو بالهدية: يقتضي أنه أهديت له هدية.

الملاحظ من هذه الأمثلة هو هذا الاقتضاء في إنشاء الخطاب، و الذي يعني اللزوم العقلي الذي يحصل بين معنى و آخر، و ينتهي عند العرب إلى الدلالة العقلية أو ما سماه "عبد القاهر الجرجاني" بمعنى المعنى. وله أكثر من تطبيق في البلاغة و أهمها هو الكناية كما بين ذلك البلاغيون. فكل كلام في الواقع يقتضي شيئاً آخر غير ما يدل عليه في الوضع،<sup>6</sup> و المتكلم في كثير من الأحيان لا يصرح بما قام به أو ما ينوي القيام به لأسباب مختلفة خاصة به.

كما ركز البراغماتيون المحدثون على الكلام الذي يمكن أن يستنتج من معناه اللفظي أكثر من معنى بحسب أحوال الخطاب و قرائنه، و مثال ذلك:

شخص أحس بالبرد في مكان فقال:

- لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة

أو- شغل المدفأة من فضلك

أو- أغلق النافذة

أو-هذه الغرفة ليست مجهزة بمدفأة

و هذا كله تعريض يلمح به صاحبه بأنه مصاب بالبرد في هذا المكان، فالمتكلم يلمح إلى شيء لا يريد أن يصرح به لأسباب متنوعة كالخوف و الاحترام أو عدم الإزعاج أو عدم الجراءة.<sup>7</sup>

هذه بعض الأمثلة التي توضح كيفية معرفة الاستلزام الحواري في الخطاب الأدبي، اعتماداً على منظور "غرايس" و ما أفاد به في مجال التنظير له.

و على العموم، فإن تحليل النص الأدبي تحليلاً تداولياً بحثاً عن الاستلزام الحواري فيه، يقتضي الوقوف على العبارات اللغوية و استخراج الأفعال منها، و القيام بتصنيفها، و تبين دلالتها و معانيها الضمنية، و من ثمة دراسة الاستلزام الحواري بربط الأفعال اللغوية بالسياق الذي أنجزت فيه لمعرفة المعنى الحقيقي للكلام.

2- ظروف نشأة الاستلزام الحواري و أهم أعلامه:

يعد الفيلسوف "بول غرايس" صاحب نظرية الاستلزام الحواري، فقد اهتم بالجانب التداولي في الخطاب، و جاء بأفكار جديدة حول التخاطب و التحوار خاصة، و

ذلك بعد نشره بحثا في سنة 1957 عنوانه "المعنى" (meaning)، والذي كان له صدى كبيرا في الساحة النقدية، حيث عمل على إبراز دور الاستدلال (inference) في التخاطب و أهميته و دور الدلالة العقلية كذلك.<sup>8</sup>

و في مقال آخر له نشره سنة 1975 عنوانه "منطق المحادثة" قسّم الدلالة إلى قسمين، دلالة طبيعية، و دلالة غير طبيعية، و تحدث عن كيفية إنتاج الخطاب و تأويله تأويلا غير تواضعي تحديدا، كما تناول مفهومين مهمين هما: الاستلزام الخطابي و مبدأ التعاون.<sup>9</sup>

يقصد "غرايس" بالدلالات غير الطبيعية أن القائل يقصد شيئا ما من خلال جملة معينة، فهو كان ينوي و هو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيته.<sup>10</sup>

بهذا يركز "غرايس" من خلال تحديده لمفهوم الدلالة غير الطبيعية على القصد من الكلام، و يبحث عن نوايا المتكلم، و كيفية فهم المستمع لهذه النوايا خلال التواصل اللغوي الذي يتم بينهما. فلكل كلام دلالة و قصد، و لكل متكلم نية ما من وراء كلامه يريد تبليغها للمستمع بطرق خاصة.

و بالنسبة للاستلزام الخطابي فإن مفهومه عند "غرايس" " يقوم على التمييز الأساسي بين ما يقال و ما يستلزم خطابيا. فالمحتوى الذي يبّله المقول يوافق المحتوى المنطقي للقول، أي المظاهر الصدقية. أما المستلزم خطابيا فيحدد سلبا بأنه ما يبّله بعد طرح ما يقال. بعبارة أخرى تخص الاستلزمات الخطابية أساسا المظاهر غير الصدقية للأقوال."<sup>11</sup>

و لتوضيح الفرق بين المظاهر الصدقية للقول ومظاهره غير الصدقية، نأخذ المثالين (1) و (2):<sup>12</sup>

(1) صحيح أن زيدا لساني

(2) من المدهش أن يكون زيد لسانيا

فلكي يكون (1) صادقا يجب أن تكون القضية "زيد لساني" صادقة، وهذا أمر ليس ضروريا البتة في (2)، إذ من الممكن جدا أن تكون القضية "زيد لساني" كاذبة، وتكون الجملة بأكملها صادقة إذا كان الإخبار بأن زيد لساني أمرا غريبا.

أما بالنسبة لمبدأ التعاون فقد تحدث "غرايس" عن الدور الذي يقوم به المتخاطبون خلال التواصل و التفاعل اللغوي، فهم لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب، بل إنهم يقبلون ذلك التفاعل و يتعاونون عليه، و الفكرة الأساسية في مبدأ التعاون هو أن المتخاطبين عندما يتحاورون، إنما يقبلون و يتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل. فهناك دائما هدف مشترك، إذا انعدم، لن يكون ثمة سبب للتواصل، و قد لا يتم التواصل على الأرجح<sup>13</sup>. فهذا هو قصده من التواصل التي يتم بين المتخاطبين و الذي يبنى على مبدأ التفاعل و التعاون، الذي يتم من خلال مراعاة جملة من القواعد و الشروط من أجل نجاح التواصل و تبليغ المراد من الكلام.

لقد تأثر "سيرل" بأفكار "غرايس" و بنى عليها نظريته للأعمال اللغوية، إذ يرى أن "لقائل جملة ما مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته و الإعلام بهذا المقصد بموجب قواعد تواضعية تتحكم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة"<sup>14</sup>، و هذا التصور يقترن كثيرا من تصور "غرايس" للدلالة غير الطبيعية و للاستلزام الحواري، و مبدأ التعاون، و إن كان "سيرل" قد نقد "غرايس" في عدم اهتمامه الكافي بمفهوم الدلالة التواضعية.

كما أن الفرق بينهما أن "غرايس" ميّز ضمنيا بين مظاهر ثلاثة هي: الدلالة التواضعية، و الإشارة، و القصد، في حين أن "سيرل" لم يميز إلا مظهرين هما الإشارة (الدلالة الطبيعية) و الدلالة التواضعية، و هو يرجع الدلالة غير الطبيعية إلى الدلالة التواضعية.<sup>15</sup>

لقد أسهم الكثير من الفلاسفة و الباحثين في التأسيس لنظرية الاستلزام الحواري، و التعريف بحدودها و مبادئها، فضلا عن "غرايس" الذي يعتبر رائد الاستلزام الحواري هناك أعلام آخرون كان لهم الفضل كذلك في بلورة نظرية الاستلزام الحواري، نذكر منهم:

إرفنغ غوفمان، جون غمبرز، فان ديك، باريه، هينتج، باتسون، هابيرماس، فاتسلافيك، سيرل، وغيرهم....

### 3-مبادئ الاستلزام الحوارية:

يعد الاستلزام الحوارية من أهم المبادئ البراجماتية اللسانية(التداولية)، ويعني أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام(مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية، وسلامة القول، و قبوله من قائله، وملاءمته مستوى الحوار".<sup>16</sup>

الاستلزام الحوارية بهذا المعنى أساسه المحادثة التي تكون بين شخصين، في سياق معين، و بشروط تواصلية معينة، إذ إن العلاقة بينهما هي علاقة تؤطرها محددات اجتماعية وتفاعلية.

و إطار المحادثة، هو إطار نظرية أساسية في التداولية: نظرية قوانين الخطاب(أو مبادئ المخاطبة conversational maxims) التي أنشأها "بول غرايس"، وهذه القوانين تشكل المبادئ المنظمة لكل محادثة ينبغي على كل متكلم أن يراعيها، والمحادثة باعتبارها عملا اجتماعيا للعلاقات بين البشر، فهي محكومة بمبدأ التعاون الذي يؤسس تأويل معنى الملفوظ.<sup>17</sup>

إذن، هناك مجموعة من القوانين التي يجب أن يلتزم بها المتخاطبون حتى تتم عملية التخاطب، وفي حال مخالفتها وعدم الخضوع لها لا ينجح التواصل بطبيعة الحال. وبما أن المبدأ التعاوني في الحوار يعد ركيزة أساسية في التداولية، وأداة مهمة من أدواتها في آن، فإن اتباع قواعده يؤدي إلى نجاح عملية التخاطب، وهذه القواعد هي كالآتي:<sup>18</sup>

- 1- الكمية/ الكم: وتعني أن يقدم المتكلم القدر المطلوب من المعلومات، لا أكثر ولا أقل، وتتعلق هذه القاعدة بمقدار المعلومات أو كمها، لا بصدقها أو ملاءمتها.
- 2- الصدق/الكيف: وتعني أن يكون المتكلم صادقا، فلا يقدم معلومات خاطئة، أو معلومات لا يستطيع أن يبرهن على صحتها.

3- الملاءمة: وتعني أن تكون معلومات المتكلم و مساهماته ملائمة للحوار، فلا تخرج عن الموضوع، لأن "لكل مقام مقالاً".

4- الطريقة: وتعني أن يكون المتكلم واضحاً و منظماً، فيتجنب الغموض و الرطانة، و يخاطب الناس على قدر عقولهم و تخصصاتهم و خلفياتهم المعرفية. هذه هي الشروط الأساسية للحوار، و التي يجب على المتكلم مراعاتها في مجمل الحوارات و التفاعلات الإنسانية حتى يضمن نجاح تواصله.

لقد قام بعض النقاد المهتمين بالتداولية بتطوير نظرية الاستلزام الحواري لـ"غرايس"، وذلك لما تحويه من عناصر حوارية مهمة، و من أشهر أولئك النقاد "هانريش" الذي أضاف بعض التعديلات منها: الجمع بين مبدئي الكم، و الكيف، كما قام "صادك" بتقليص بعض مبادئ "غرايس"، و عالج بعض المفاهيم الخطابية في مبادئ المحادثة عنده، و أضاف معايير أخرى لاختبار هذه المفاهيم، لكن "ويلسون" و "سبرير" نقدا مبادئ "غرايس"، لأنها لا تعالج كل قضايا النصوص الأدبية و القانونية، و أنها بحاجة إلى إضافات لتستوعب نصوص مجالات أخرى، و استثنيا منها مبدأ المناسبة الذي جعلاً منه أساس نظرية سميها "نظرية المناسبة"، و هي تقوم بتفسير الخطاب و ظواهره البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، و تعد في الوقت نفسه نظرية إدراكية.<sup>19</sup>

و هكذا تم توسيع مجال نظرية الاستلزام الحواري من قبل هؤلاء العلماء، الذين اتخذوا أفكار "غرايس" أساساً لكل ما نظروا له، و إن كان بعضهم قد خالفه في الكثير من التصورات النظرية في مبادئ المحادثة، و قدم بديلاً عنها كما هو الحال عند "ويلسون" و "سبرير" على سبيل المثال.

#### 4- جذور نظرية الاستلزام الحواري في الفكر اللغوي العربي القديم:

إن مبدأ الاستلزام الحواري مبدأ راسخ في التراث اللساني العربي، ففي بعض نصوص الفكر اللغوي العربي القديم توجد أفكار مشابهة لما أورده "غرايس" حول قضية الاستلزام الحواري و غيرها من القضايا التداولية.

و أبرز مثال على ذلك ما قاله "الرازي": "إن اللفظ إذا وضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه"، و هذا الانتقال يعني عدم وجود الافتراض في معنى الجملة، و لكنه

اتصل برابط عقلي أو طبيعي أو اجتماعي، وهو عند "عبد القاهر الجرجاني" معنى المعنى، قال: "إن المعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ. أما معنى المعنى فهو أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"<sup>20</sup>، وهذا ما ذكره "غرايس" عند تحديده لمفهوم الاستلزام الحواري، بأن معنى الكلام يستلزم معنى آخر غير المعنى الصريح.

لقد كان معظم اللغويين العرب القدماء كابن جني، و الجرجاني، وابن خلدون، و السكاكي يربطون اللغة أثناء تعريفها، بالغرض من استعمالها. وينظرون إلى الأغراض بوصفها أساس كل كلام. يقول "الجرجاني": "وجملة الأمر أن الخبر، وجميع الكلام، معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره و يناجي بها قلبه، و يراجع فيها عقله، و توصف بأنها مقاصد و أغراض"، و يضيف "و الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم و مقصوده"<sup>21</sup>.

بهذا، ركز العلماء العرب على القصد من الكلام، وهو ما ذهب إليه "غرايس" من خلال نظرية المحادثة، التي تحدث عنها في مقاله المنشور سنة 1975 (منطق المحادثة)، و التي أشار منها خلالها إلى أن كل محادثة من ورائها نية (قصد)، يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب، و قد حدد كيفية الوصول إلى المقصد من الكلام بالاستعانة بمقام الكلام.

لم يهتم اللغويون العرب القدماء بدراسة اللغة فقط، وإنما اهتموا كذلك بالمتكلم و أكدوا على أهميته في إنجاز الخطاب، و من أقوى مظاهر اهتمامهم بالمتكلم خطابه و طاقاته و قدراته اللغوية، فقد تحدثوا عن ثلاثة أنماط من القدرة و هي كالاتي:<sup>22</sup>

1- قدرة لسانية، و تعني معرفة المدلولات معرفة قائمة في النفوس بصورة سابقة عن وضع الألفاظ الدالة عليها، و دليل ذلك يقول الجرجاني: "أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرف بها، حتى كأنهم لم يكونوا قالوا: "رجل" و "فرس" و "دار" لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس".

ب- قدرة لغوية: وهي المتعلقة بمعرفة قواعد لغة محددة. إلا أن هذه المعرفة تستلزم القدرة السابقة، إذ المتكلم: " لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه".

ج- قدرة خطابية: وهي التي تمكن المتكلم من إنجاز خطابه وتنظيمه تبعاً لمتطلبات المقام، ووفقاً للمرامي التي يريد بلوغها. وغالباً ما كانوا يحيلون على هذه المعرفة بـ "الفصاحة" و "البلاغة" و على اعتبار أن: "الفصاحة عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضعي اللغة"، فإن هذه القدرة تستلزم معرفة نسق اللغة التي هي مادتها.

فقد تحدث اللغويون العرب عن القدرة في الكلام، مثلما تحدث عنها التداوليون الغربيون، الذين اهتموا بالمتكلم وقدرته في إنجاز الخطاب وتحقيق الهدف منه خلال التواصل، مع مراعاة المقام، فلكل مقام مقال، ولكل حادث حديث.

لكن علماء اللغة العرب تحدثوا عن مفهوم القدرة بمصطلحات مختلفة متباينة كـ "الطبع" و "البديهة" و "السليقة" و "الملكمة"، و مقصودهم بهذه المفاهيم لا يقف عند حدود القواعد النحوية الصرف، وإنما يتعداها إلى قواعد الخطاب أو التواصل.<sup>23</sup>

و إذا تحدثنا عن الوعي البلاغي بمفهوم الاستلزام الحوارية عند السكاكي مثلاً، و الذي يعتبر نموذجاً أكثر استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي و شروطه، خصوصاً من خلال كتابه "مفتاح العلوم"، فبالعودة إلى هذا الكتاب نجد أن السكاكي قد ناقش الكثير من المسائل اللغوية و عرضها بطريقة شاملة.

لقد قام السكاكي في كتابه ذلك بمناقشة العبارات اللغوية بالنظر إلى بنيتها المكونة لها، و من ثم النظر إلى محتواها الداخلي، بحثاً عن الغرض من الكلام، هذا الكلام الذي قد يكون مفرداً أو مركباً، و الكلام المركب يفترض فيه أن يكون مطابقاً "لمقتضى الحال"، أي لما يجب أن يتكلم له. و في هذا السياق يقول: "إن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة. لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها و سابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق. و السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئاً: الخبر و الطلب... و ما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل."<sup>24</sup>

فدلالة الكلام المفرد تختلف عن دلالة الكلام المركب، لأنه في حالة المركب سيكون الكلام دالا على الكثير من المعاني، على اعتبار ارتباطه بمقتضى الحال، في حين أن الكلام المفرد لا يستوعب الكثير من المعاني والدلالات.

إن عبارة "تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" التي وردت من خلال "السكاكي" في كتابه "مفتاح العلوم" تظهر جمعه بين المستوى الدلالي والمستوى التداولي في علم المعاني، وقد اقترح بعض النقاد أن تساغ بنية النحو الثلاثية الأبعاد عند السكاكي على الشكل الآتي:<sup>25</sup>

1- المستوى الصوتي و الصرفي و المعجمي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا، صوتيا، صرفيا، معجميا؛ أي المفرد.

2- المستوى التركيبي الدلالي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا قضويا؛ أي المركب.

3- المستوى التداولي: و هو مستوى تؤدي فيه العبارة فعلا غرضيا تأثيريا، أي مطابقة الكلام المركب لما يجب أن يتكلم له.

و بالنظر إلى "المستوى التداولي"، فإننا نجده أكثر المستويات ارتباطا بالاستلزام الحواري، إذ يتم من خلاله البحث عن معنى الكلام و الغرض من التلفظ به، أي علاقته بالمتكلم، هذا من جهة، و من جهة أخرى الاهتمام بالسياق الذي ينجز فيه الكلام، أي مدى مطابقته لمقتضى الحال لمعرفة المعنى الصريح من المعنى المستلزم.

#### خاتمة:

خلاصة القول، أن الاستلزام الحواري مفهوم مركزي في النظرية اللسانية التداولية، يؤكد انتقال البحث اللساني الحديث من التنظير للخطاب، إلى دراسة عملية التخاطب في حد ذاتها، خلال التواصل الذي يتم بين المتخاطبين، مع مراعاة السياق و دوره في الكشف عن المعنى المراد تبليغه، و قد تعرض الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، لكن ليس باعتبارها مفهوما كما هو الحال عند الغربيين بل باعتبارها إشكالا دلاليا، يظهر في الخطاب من حين إلى آخر، و قد قدم اللغويون العرب عدة اقتراحات

لوصف الاستلزام الحواري و استقصائه من خلال علمي البلاغة و الأصول على وجه التحديد، لكن هذه الاقتراحات ظلت في إطار ملاحظة الظاهرة الخطابية و البحث عن معانيها و أغراضها في علاقتها بالسياق أو المقام، و لم تكن معمقة و قائمة على أسس واضحة كما هو الحال عند التداوليين الغربيين، الذين قدموا مجموعة من القواعد التي يتمكن من خلالها المحلل التداولي تحليل الخطاب بطريقة منهجية دقيقة، و فضلا عن ذلك بينوا كيفية دراسة الاستلزام الحواري في الخطاب الأدبي، و كيفية الوصول إلى المعنى، بالانتقال من الدلالة الصريحة للكلام إلى الدلالة الضمنية المستلزمة مقاميا.

### . قائمة الإحالات:

- 1 العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني(من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2011، ص7
- 2 محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية(دراسة المفاهيم و النشأة و المبادئ)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص88
- 3 العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني(مرجع سابق)، ص 7-8
- 4 المرجع نفسه، ص15
- 5 جميل حمداوي: من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، (د.ط)، 2014، ص96-97
- 6 عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية (سلسلة علوم اللسان عند العرب)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2012، ص237
- 7 المرجع نفسه، ص237-238
- 8 المرجع نفسه، ص235-236
- 9 ينظر: أن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم(علم جديد في التواصل)، تر: سيف الدين دغفوس و آخرون، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص54
- 10 المرجع نفسه، ص53
- 11 جاك موشلر، أن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة و الباحثين، إشراف: عز الدين مجذوب، مراجعة: خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، (د.ط)، 2010، ص265-266
- 12 المرجع نفسه، ص266
- 13 فيليب بلانشيه: التداولية(من أوستن إلى غوفمان)، تر: صابر حباشة، دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2007، ص84

- <sup>14</sup> آن روبول، جاك موشلاز: التداولية اليوم (مرجع سابق)، ص 54
- <sup>15</sup> المرجع نفسه، ص 54
- <sup>16</sup> محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية (مرجع سابق)، ص 87
- <sup>17</sup> صابر الجباشة: التداولية والحجاج (مداخل ونصوص)، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سورية، ط1، 2008، ص 20
- <sup>18</sup> بهاء الدين محمد مزيد: تبسيط التداولية (من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي)، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 40
- <sup>19</sup> محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية (مرجع سابق)، ص 94-95
- <sup>20</sup> المرجع نفسه، ص 87-88
- <sup>21</sup> العياشي أدراوي: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني (مرجع سابق)، ص 24
- <sup>22</sup> المرجع نفسه، ص 23-24
- <sup>23</sup> المرجع نفسه، ص 24
- <sup>24</sup> المرجع نفسه، ص 25-26
- <sup>25</sup> المرجع نفسه، ص 27-28

الأبعاد التداولية في تفسير القرآن الكريم، تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور نموذجا.  
**Pragmatic dimensions in the interpretation of the Noble Qur'an, interpretation of  
 "Atahrir and Atanwir" as a model.**

طالبة دكتوراه: حساني سهيلة.

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة تليجي عمار-الأغواط، الجزائر.

Hasanisouhila2017@gmail.com

**ملخص:**

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف عند القراءة التي تبناها الشيخ ابن عاشور وهي القراءة التفاعلية التي تهتم بعدة عناصر؛ كالنص والقارئ والسياق، وتمازجها البنائي باعتبار أن لكل متلق أفقه التداولي الذي يوافق الأفق الموضوعي المتواضع عليه. والذي جعلني أختار السمات التداولية عند الشيخ بن عاشور رحمه الله تصوراته التجديدية بخصوص علم التفسير وصلته بدائرة علوم القرآن والمخاطبين به من خلال المقدمات العشر التي قدم بها تفسيره وجاءت في عديد من المواقف متحررة من سلطة التراث.

كلمات مفتاحية: التفسير، التداولية، اللغة، القرآن، الخطاب.

**Abstract:**

This study seeks to search for the analytical mechanisms adopted by Cheikh Al-Taher bin Achour in his interpretation of the Quran, by studying the following elements:

-levels of significance and elements of the communicative process.

-multiple meanings for one word.

-intention and Interpretation.

**Keywords:** Interpretation; communicative process; pragmatics; language; discourse.

المؤلف المرسل: سهيلة حساني، الإيميل: Hasanisouhila2017@gmail.com

## 1. مقدمة:

تعد التداولية حقلاً لسانياً يهتم بالاستعمال أو الانجاز للغة فهي تأخذ بعين الاعتبار المتكلم والسياق، وشروط التخاطب الهدف من الخطاب لفهم كفاءات الإنشاء والتأويل. والباحث في الدراسات التراثية العربية الإسلامية في مجال التفسير خصوصاً، يجد من الأفكار النيرة ما يشد لب الباحث ويستقطب جهده، ونعتم في هذا البحث إبراز المنهج التداولي عند الطاهر بن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير ونحاول التطرق للمقاربات التداولية المعروضة ومقاربة خططها وطرائقها التحليلية مع التي وظفها الشيخ بن عاشور في قراءته للنص القرآني، وتفتيشه عن المعنى وعن قصيدة الخطاب القرآني.

كما نسعى إلى الوقوف عند القراءة التي تبناها الشيخ وهي القراءة التفاعلية التي تهتم بعدة عناصر؛ كالنص والقارئ والسياق، وتمازجها البنائي باعتبار أن لكل متلق أفقه التداولي الذي يوافق الأفق الموضوعي المتواضع عليه. والذي جعلني أختار السمات التداولية عند الشيخ بن عاشور رحمه الله تصوراته التجديدية بخصوص علم التفسير وصلته لدائرة علوم القرآن والمخاطبين به من خلال المقدمات العشر التي قدم بها تفسيره وجاءت في عديد من المواقف متحررة من سلطة التراث.

- الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (1879-1973) وتفسيره التحرير والتنوير:

ولد الشيخ في قصر حدة للأم الوزير محمد العزيز بضاحية المرسى في شمال تونس 1879 أبوه الشيخ محمد بن محمد بن الطاهر الأول بن محمد بن الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور<sup>1</sup>. حفظ القرآن في سن السادسة وتلقى دروساً في اللغة العربية ومبادئ الشريعة الإسلامية وفي جامع الزيتونة ببنوغيه أكثر وفيه حصل على شهادة التطويب<sup>2</sup>.

وقال عنه الشيخ محمد البشير الأبراهيمي «علم من الأعلام الذين يعدهم التاريخ من ذخائره، فهو إمام متبحر في العلوم الإسلامية مسائل في الاستدلال واسع الثراء في كنوزها نافذ البصيرة في معقولها.....»<sup>3</sup>.

- مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة في فنون مختلفة في الشريعة الإسلامية وفي الدراسات اللغوية والأدبية بالإضافة إلى الشرح والتحليل والتحقيق والتعليق، منها المطبوع ومنها المخطوط وأهم هذه المؤلفات وأضخمه شكلاً ومضموناً «تفسير التحرير والتنوير» الذي يقع في خمسة عشر مجلداً.

وكتاب مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، التوضيح والتصحيح في أصول الفقه. موجز البلاغة، كشف المغطى في أحاديث الموطأ، أصول التقدم في الإسلام، ومن مؤلفاته أيضاً الوقف وأثاره في الإسلام.

## 2- تفسير التحرير والتنوير:

سمى ابن عاشور تفسيره بـ «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»<sup>4</sup> ثم اختصر هذا الاسم باسم التحرير والتنوير من التفسير. ومن أهم مصادر هذا التفسير: تفسير الكشاف لزمخشري، المحور الوجيز لابن عطية، ومفاتيح الغيب للرازي، وتفسير البيضاوي، وتفسير الشهاب الألوسي، وما كتبه القزويني والقطب والطبي عن الكشاف، وما كتبه الخفاجي على البيضاوي وتفسير أبي السعود وتفسير القرطبي، وتفسير الطبري، وكتاب درة التنزيل المنسوب لفخر الدين الرازي.<sup>5</sup>

وتكلم عن دلالة التمثيل والايجاز والتلميح والمبالغة والاستطراد والاشترك والتسامح<sup>6</sup>، هي دلالات لا يكن بناؤها أو انجازها كما لا يمكن فهمها وتحليلها إلا باستحضار أطراف التخاطب أي المتكلم والمخاطب والتداوليات الحديثة أولت عناية كبيرة للبنى الإضمارية وصلتها عنصري المتكلم والمخاطب وباعتبار التفاعل اللساني وغير اللساني الذي يوجه الكلام ويحدد مساره ويرى ليتش Leech بأنه لا يمكننا فهمنا للكلام دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، هاته عنصري المتكلم والمخاطب.<sup>7</sup> هاته الأخيرة التي هي أطراف أساسية هامة لا غنى عنها في العملية الخطابية.

## 3- المنحى التداولي عند ابن عاشور:

تتشعب وتتداخل عناصر التحليل التداولي وقد يصعب استقصاؤها، لذلك اخترنا منها ما كان عند الشيخ ابن عاشور متصلا بمسألة القراءة والتأويل وبعض متعلقاتها، وهي كلها مباحث تداولية عن المعنى ومنها:

3-1/ مستويات الدلالة وأطراف التخاطب: يميز الشيخ ابن عاشور بين مستويات لدلالة في خطابه حيث تحدث عن الفرق بين تفسير الباطنية وتفسير الصوفية<sup>8</sup>.  
فيبين من تلك المستويات الدلالية التداولية:

دلالة العبارة في مقابل دلالة الإشارة. وتحدث عن دلالة المخالفة ودلالة الرمز ودلالة التضمن ودلالة الالتزام ودلالة الاقتضاء ودلالة لحن الخطاب ودلالة فحوى الخطاب والدلالة العرفية والوضعية والأصلية....<sup>9</sup> وهي أطراف من الدلالة تبين مدى وعي الشيخ

بتصرفات الدلالة في التداول. وتجلياتها انطلاقاً من الظهور إلى الخفاء ومن النصية إلى درجات الاضمار التي يحتاج معها المخاطب إلى جهد في إدراكها يتفاوت حسب قدراته التأويلية وحسب الاستعمال التداولي. كما تكلم الشيخ في دلالة الكناية والتهكم والتعريض<sup>10</sup> وهي دلالات تداولية يستدل على المعنى المقصود فيها باجرا استدلالات خاصة، إذ يقول: «وليس من الإشارة في الأصول بدلالة الإشارة وفحوى الخطاب وفهم الاستغراق في المقام الخطابي ودلالة التضمن والالتزام».

### 2-3/ قضية تكوثر المعنى واللفظ واحد:

تختلف المقاربات في الدرس التداولي في مسألة تعدد المعنى وقد نقل لنا منها الشيخ ابن عاشور بعض الآراء. واختلاف الأصوليين في تناولها والترجيح بين المعاني. وانتقد طرق ومذاهب في الترجيح، كما بسط مذهب الجمع بين المعاني والدلالات في معاني التأويل. والشيخ ابن عاشور انطلق في تأسيسه للحديث المشترك من منطلق معجزية النص القرآني يقول: «فالقُرآن من جانبه إعجازه يكون أكثر معاني من المعاني المعتادة التي يودعها البلغاء في كلامهم، وهو لكونه كتاب تشريع وتأديب وتعليم، كان حقيقاً بأن يودع فيه من المعاني والمقاصد أكثر ما تحمله الألفاظ في أقل ما يمكن من المقدار، بحسب ما تسمح به اللغة الوارد هو بها ليحصل تمام المقصود»<sup>11</sup>

ويميز ابن عاشور بين أصناف من دلالات المشترك ويقول «ثم إن معاني التركيب المحتمل فص عدم قد يكون بينهما العموم والخصوص، فهذا النوع لا تردد في جمل التركيب على جميع ما احتمله، ما لم يكن عن بعض تلك المحامل صارف لفظي أو معنوي مل حمل الجهاد في قوله تعالى: «ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه» (العنكبوت) على معني مجاهدة النفس في إقامة شرائع الإسلام ومقاتلة الأعداء في الذود عن الإسلام»<sup>12</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ ابن عاشور نفسه ما ذهب إليه التداوليون المعاصرون حين تحدثوا عن المشترك باعتباره ظاهرة دلالية تداولية في نفس الوقت مثل (مارتن)<sup>13</sup> واهتم كذلك بها كليز وبتعدد المعنى والعلاقة بين الأشكال النحوية والمنطقية بذلك.<sup>14</sup>

وتحدث ابن عاشور عما راج بين المفسرين والأصوليين وأرباب الكلام من تداخل المجاز مع الاشتراك في بعض التحاليل والذي نجده يتكرر عند بعض التداوليين.<sup>15</sup> غير أن الشيخ لا يترك المناسبة من غير أن يسجل موقفه من الخلاف مجتهدا في وضع الحدود.

ويفرق بين المجالين الدلالين الأول الحقيقة والثاني المجاز كما هو تعريفه بين القرينتين موفق جدا، فقريئة المجاز مانعة من إيراد المعنى الحقيقي وقريئة المشترك غير مانعة، وهو ما يسمح بقبول تعدد معاني القرآن جميعها التي يحتملها السياق وهو مذهبه المختار، يقول شارحا منهجه الذي ارتضاه «والذي يجب اعتماده أن يحصل المشترك والتركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات سواء كانت المعاني حقيقة أو مجازية محضة مثال استعمال اللفظ المفرد في حقيقته ومجازه قوله تعالى: «ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر.....» الحج 18 فالسجود له معنى حقيقي وهو وضع الجبهة على الأرض، ومعنى مجازي وهو التعظيم واستعمل فعل يسجد هنا في معنياه المذكورين.<sup>16</sup>

ومثال استعمال المركب المشترك قوله: «ويل للمطففين» (المطففين 1) فمركب ويل يستعمل خبرا ويستعمل دعاء وقد حمله المفسرون هنا على كلا المعنيين، وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني، أو ترجيح بعضها على بعض، وقد المفسرون غافلين عن تأصيلا هذا الأصل، فلذلك كان الذي يرجح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من القرآن يجعل غير ذلك المعنى ملغى. ونحن لا نتابعهم على ذلك. بل نرى المعاني المتعددة التي يحتملها اللفظ دون الخروج عن معنى الكلام في تفسير الآية<sup>17</sup>.

إن تأويل المشترك مفردا ومركبا فيما يقدمه الشيخ ابن عاشور يطرح اشكالية النص الذي لا يقدم نفسه دائما بشكل مباشر، وإنما يأتي في كفاءات مختلفة وراءها مقصدية المرسل. والظروف التي يروج فيها النص، وجنس النص وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف استراتيجية.<sup>18</sup>

3-3/ التناسب بين الدلالة والتداول: التزم الشيخ في تفسيره التناسب انطلاقا من رأي فخر الدين الرازي، وبرهان الظنين البقاعي في كتابه " نظم الدرر في تناسب الآيات

والسور<sup>19</sup> والشيخ ابن عاشور رغم اجتهاده في طلب المناسبات الا أنه من باب الموضوعية لم يمنع امكانية وجود فراغ تناسي بين بعض الآيات إذا نظر إليها من جهة ترتيب نزولها وفي صلتها بموقعها المتأخر والمتقدم عن زمن نزولها ومعلوم أن ترتيب الآيات في القرآن الكريم لم يخضع لترتيب النزول، وإنما هو أمر توقيفي حصل فيما بعد بأمر من الرسول "صلى الله عليه وسلم"، أي أن التشكيل النهائي للنص القرآني وهندسته ربانية ولا اجتهاد فيها، ومثل هذا كثير لقوله تعالى: "سيقول السفهاء" البقرة 142، يقول ابن عاشور: قد خفي موقع هذه الآية من الآيات التي بعدها لأن الظاهر منها أنها أخبار عن أمر يقع في المستقبل، وأن القبلة المذكورة التي كانت في أول الهجرة وأن التولي عنها هو نسخها باستقبال الكعبة، فكان الشأن أن يترقب الطاعنين بعد هذا التحويل، والسورة نزلت متتابعة والأصل موافقة التلاوة للنزول في سورة واحدة، إلا ما ثبت أنه نزل متأخرا ويتلى مقدما. والظاهر أن القبلة المقصودة هي بيت المقدس وهي قبلة اليهود ولم يفصل المفسرون وأصحاب النزول في هذه النقطة. واستقر الشيخ على وجود مناسبة بدیعة وهي أن الآيات التي قبلها تكرر فيها التنويه بإبراهيم وملته والكعبة، ولعل هذا ماثرا لأن يقول المشركون ما ولى محمدا عن قبلة ابراهيم، وجاءت الاشارة في الآيات السابقة بقوله تعالى "ولله المشرق والمغرب" البقرة 115.<sup>20</sup>

وجعل الشيخ التناسب لا يقتصر على القرآن فحسب، بل قد يدخل في جملته الوحي بمفهومه العام بما فيه نصوص السنة. ولا ينبغي وقوع التعارض بينهما باعتبار أن التناسب هو طلب الانسجام بالنظر في النصوص. والأصل ان يفسر بعضهما بعضا. ويقول الشيخ ابن عاشور عن علاقة بعض أسباب النزول السياقية بالنص القرآني "" ومن هذا القسم ما لا يبين مجملا ولا يؤول متشابهها، ولكنه يبين وجه تناسب الآيات بعضها مع بعض".<sup>21</sup>

وطلب التناسب أو المناسبة له مراتب عند الامام ابن عاشور يبتدئ من أدنى مستويات الدرس اللساني، ألا وهو تناسب الأصوات فيما بينها مرورا بتناسب الكلمات في النظم إلى

تناسب السور وهو كله أمر توقيفي لا مدخل للتوفيق فيه إلا من جانب الكشف عن أسرار التناسب الظاهرة والخفية.

كما أن التناسب عند الشيخ مرتبط بمسألة القراءة والتأويل وارتباطاً قويا من جانب تطلب التأويل لعلاقات السابق باللاحق والسبب بالمسبب، والاقتضاء والتلازم وباقي العلاقات الأخرى، كما أنه مرتبط بمسألة التذوق وهي مسألة نفسية من متعلقات التلقي، ونقل الزركشي عن عز الدين بن عبد السلام " المناسبة علم حسن ويشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط. والقرآن نزل في نيف وعشرين سنة، في أحكام مختلفة شرعت لأسباب مختلفة. وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض.<sup>22</sup>

إن تأكيد الشيخ ابن عاشور على انسجام القرآن ووحدته من خلال تناسب آياته.<sup>23</sup> يطرح قضية تداولية ألا وهي مكنم الانسجام أهو النص أم نوعية القراءة؟ وهل الانسجام معطى بنيوي أم استراتيجية تعتمد على إشارات نصية؟ بمعنى أن الالتحام الذي يبينه التأويل ليس التحاماً داخلياً، ولكن بالأحرى التحام خارجي عن النص ولاحق به<sup>24</sup> والبحث عن الإجابة تقرير بالدليل الخطابي والبرهاني على أن وحدة النص القرآني داخلية بنيوية، وهي دليل على أن كلام الله واحد، والوحي كله واحد، قرآناً وسنة، ولهذا قال ابن القصار: «الكتاب والسنة.....كلها كالأية الواحدة»<sup>25</sup>.

#### 4- أهم القضايا التداولية عند ابن عاشور:

##### 1-4) القصد والتأويل:

يقرر الشيخ ابن عاشور في المقدمة الثانية من تفسيره أن من مطالب التفسير "معرفة جميع مراد الله"<sup>26</sup> كما يذهب إلى «أن القرآن أنزله الله تعالى كتاباً لصلاح أمر الناس كافة رحمة لهم لتبليغهم مراد الله منهم»<sup>27</sup> قال الله تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ» النحل 89، فكان المقصد منه صلاح الأحوال وليست معرفة المراد سوى معرفة القصد والمقصد، وهذه المعرفة من جملة ما تتقناه الدراسات التداولية، ولما كانت الغاية من التأويل إدراك القصد من الخطاب، «فإن التأويل يختلف عن التفسير في إصابة أعماق النص والكشف عن طاقاته»<sup>28</sup>.

فالمعنى الذي نبحت عنه في طبقات الخطاب وترسباته ليس سوى القصد والغرض الذي من أجله كانت اللغات وكان التواصل. وفي هذا يقول ابن جني عبارته المشهورة في تعريف اللغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم».<sup>29</sup> فالمعنى الذي نبحت عنه في طبقات الخطاب وترسباته ليس سوى القصد والغرض، الذي من أجله كانت اللغات وكان التواصل، وفي هذا يقول ابن جني عبارته المشهورة في تعريف اللغة لأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>30</sup>

ويحرص الشيخ ابن عاشور على القصد والمقاصد في عملية التأويل فينقل قول السكاكي. في حاجة المفسر لعلم البيان موضحا «لأن الكلام الحكيم يحتوي على مقاصد جلية ومعاني غالية لا يحصل الاطلاع على جميعها أو معظمها إلا بعد التمرس بقواعد بلاغة الكلام المفرغة فيه».<sup>31</sup>

ويطابق الشيخ ابن عاشور بين قصد المتكلم وقصد الكلام فيرى أن مراد الله من كتابه هو بيان التصاريح التي تحفظ مقاصد الدين، وأودع ذلك في ألفاظ القرآن وقال تعالى: «كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ» سورة ص الآية 29. وطريقة معرفة القصد أو القصد عند الشيخ ابن عاشور هو النظر في ألفاظ القرآن لا غير، وليس عجا ووجود مبدأ "الاتصال اللازم" بين القصدية واللفظية فلا ينفصل هذا عن ذلك فالمقاصد كما رأينا تخفى فلا تعرف بالقول. أو بما يقوم مقامه القول من شواهد الحال ومن اهتمامات الشيخ ابن عاشور ببحث القصد التداولي حديثه عن تنوع ورود القصة الواحدة في القرآن «ومنها أن يكون يعرض القصة المذكور في موضع، مناسبا للحالة المقصودة من سامعها.....وبذلك تتفاوت بالإطناب والايجاز على حسب المقامات ألا ترى قصة بعث موسى كيف بسطت في سورة طه وسورة الشعراء وكف أوجزت في آيتين في سورة الفرقان<sup>32</sup> «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا (35) فَقُلْنَا أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا (36)» الفرقان 35-36.

كما نبه الشيخ ابن عاشور على نوع من القراءات الباطنة للقرآن الكريم، وهي قراءات قديمة بحيث يكون المؤول للنص على نزعة أو مذهب فيأول القرآن وفق رأيه

ويصرفه عن المراد، وهذا الوضع التأويلي المختل يطرح بكل جدية سؤال حدود التأويل. والشيخ ابن عاشور لم يكن غافلا عن أهمية هذا السؤال. ولهذا نجده يقرر أن شرط توفر الفهم عند المؤول «ألا يخرج عما يصلح له اللفظ عربية ولا يبعد عن الظاهر إلا بدليل. ولا يكون تكلفا بينا ولا خروجا عن المعنى الأصلي حتى لا يكون كتفاسير الباطنية»<sup>33</sup>

(2-4) القراءة التفاعلية :

من أحد رهانات الشيخ ابن عاشور معالجة هذه المسألة التأويلية يقترح البديل التداولي، إن القراءة التي ينادي بها الشيخ ابن عاشور القراءة التفاعلية التي تتجاوز نفسها في كل لحظة فنجد فيها درجات الاستقبال والتلقي النفسي الإيماني، وهي التي تطمح إلى الكشف على الدوام عن الجديد الممكن في النص القرآني بالقرآن باعتباره لغة الوحي فهو لا يختص بفئة من الناس أو زمانا مخصوصا وإنما هو خطاب للحقيقة البشرية.

« والنص القرآني الذي افترضناه خطابا للحقيقة الإنسانية لا يني يخرج مكوناته للإنسان في كل عصر، فينهل منه الانسان دون أن تضعف طاقاته عن العطاء»<sup>34</sup> ويجب الشيخ ابن عاشور على القراءات الحاجبة أو السلبية « أما الذين جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب أن لا يعدو ما هو ماثور، فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها ولم يضبطوا مرادهم الماثور، فإن أرادوا به ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من تفسير بعض الآيات، إن كان مرويا بسند مقبول من صحيح أو حسن، فإذا التزموا هذا الظن لهم فقد ضيقوا سعة معاني القرآن وينابيع ما يستنبط من علومه»<sup>35</sup>.

ويرى الشيخ ابن عاشور أن القراءة التفاعلية هي التي ترقى إلى مصاف القراءات التداولية نظرا لتوفر شرط الراهنية والمباشرة، وهذا الشرط هو سر التجديد والتجدد. والقراءة التفاعلية تستضمر دون شك قراءات سبقتها طوال مسيرة التلقي النصي، فهي لا تستطيع التخلص منها تمام التخلص، ولكنها تجعل القارئ يسعى إلى أبعد الحدود الممكنة للنص.

### (3-4) سياق التنزيل :

تكلم الشيخ ابن عاشور في المقدمة الخامسة عن أسباب النزول ويميز بين أنواعها، إذ يقول «وقد تصفحت أسباب النزول التي صحت أساسيتها فوجدتها خمسة أقسام<sup>36</sup> «ومن الناحية التداولية يمكن تمييز نوعين من أسباب النزول :

النوع الأول : ويعدده الشيخ ابن عاشور شرطا في فهم المراد، والمقصود من النص، فلا بد من البحث عنه، ومنه تفسير مهمات القرآن، ومن الأمثلة عن ذلك قوله تعالى : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا » (المجادلة 1)، فالضمير والموصول لا يعينان الشخص حتى تعرف المعنى بالقصة ، وعلى من تعود ، وفي الآية الكريمة نجد مفسر الضمير خارج النص، أي يحيل على خارج النص أو ما يسمى بالإحالة المقامية ، فتكون المراقبة تداولية وليست لغوية<sup>37</sup> ومثال آخر هو قوله تعالى « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » (المائدة 44) يقول الشيخ ابن عاشور «فإذا ظن أحد أن (من) للشرط أشكل عليه كيف يكون الجور في الحكم كفرا ، ثم اذا علم أن سبب النزول هم النصارى علم أن (من) موصولة وعلم أن الذين تركوا الحكم بالإنجيل لا يتعجب منهم أن يكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم<sup>38</sup> وعليه فمعرفة أسباب النزول من هذا الجانب بالذات مبنية على تعرف الإعراب أو الأوضاع التركيبية وعلى معرفة الدلالة أو المعنى، وهذا طريق لتأويل النص بأجمعه تداوليا، إن (من) في العربية على أربعة وجوه شرطية واستفهامية وموصولة ونكرة موصوفة<sup>39</sup>، وقد يأتي النص يحتملها كلها إلا أن يفرق بينهم بسبب سياق خارجي يكون بمنزلة القرينة الخارجية.

النوع الثاني : وهو دون الشرط، ولكنه مكمل للفهم ولا يفيد تخصيصا أو تقيدا ، لأن الحكم وإن تعلق بقصة وسياق فهو ضارب في عموم اللفظ ، لا بخصوص السبب كقول أم سلمة رضي الله عنها : «يغرو الرجال ولا نغزو» فنزل قوله تعالى : (( وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ )) النساء 32.<sup>40</sup> يتبين من هذا الذي أتينا عليه أن النص لا يعيش خارج سياقه، كما أنه لا يمكن قراءته من مفاتيحه إلا بالقدر الذي يستوفي فيه المستدل شرط استجماع عناصر سياق تنزله، وهذه قراءة تأويلية خاصة «تحاول العودة

إلى زمن النص، كي تقرأ مفرداته بمعانيها السائدة آنذاك ، فلا تسقط عليها معاني زمن آخر<sup>41</sup>»

ولا ينبغي النظر للأسباب السياقية لتنزيل القرآن ببساطة مخلة، تحمل على الاعتقاد بأن الإشكالات التأويلية للنص القرآني تنحل بمجرد الإحاطة بها، وذلك لأنها تطرح إشكاليين شديدي التعقيد من وجهة نظر الشيخ ابن عاشور :

الأول: إن أسباب النزول موضوع اختلاف وتباين في الروايات لها عند كل فريق ما يكفي لتوجيه كل رواية والأصل في هذا الإشكال قد ينحل نسبيا، إذا ربطنا عملية التنزيل بموافقة أحوال الصحابة على تباين بينهم في الفضاءات المكانية والحالية لنزول الوحي.<sup>42</sup> الثاني: حيث ان أسباب النزول على ما بينها من اختلاف تشكل نسبة ضئيلة من السياقات التي حفظت، وهي محدودة عددا، فعن ابن سيرين قال: «سألت عبيدة عن شيء من القرآن، فقال اتق الله، وعليك بالسداد فقد ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن».<sup>43</sup>

- إذا كان الشيخ ابن عاشور يجد العذر للمصنفين في هذا العلم إلا أنه يلوم على المفسرين الذين لم يراعوا النقد لهذه السياقات المرورية، ويتحققوا منها لإفادة الدلالة القرآنية، ويقول الشيخ: «ولكني لا أعذر أساطين المفسرين الذين تلقفوا الروايات الضعيفة فأثبتوها في كتبهم ولم ينهوا على مراتبها قوة وضعفا» وعلى قدر علم المؤول بسياق النزول تزيد دلالة النص القرآني ويرتقي فهمه.
- 5-خاتمة :

حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نكشف عن الأبعاد التداولية للشيخ ابن عاشور في تفسيره الخطاب القرآني وما يتصل به من قضايا تداولية، مثل المناسبة المقامية والسياقية وبعض الاستراتيجيات الخطابية.

وللمنهج التداولي آليات تؤهله لتحليل الخطابات بجميع أنواعها دينية، أو قانونية أو سياسية.... وقد بين الشيخ ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير ومقدماته النظرية، علاقة المفسر المركبة مع النص وركز على اشتغال المفسر بالخطاب القرآني

في بحثه عن القصد وإيضاح الأساليب والقواعد المتبعة لبيان أثره في الخطاب، باعتبار هذا الأخير فعل تواصل قصدي بالدرجة الأولى.

## 6-الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup>أنظر مي ثامر مفتاح العلي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في تفسيره التحرير والتنوير، دار الثقافة الدوحة قطر، 1994، ص19.
- <sup>2</sup>محمد الحبيب ابن خوجة، جوهر الإسلام عدد4، ص12.
- <sup>3</sup>محمد الحبيب ابن خوجة، محمد الطاهر ابن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر 2004، ص169.
- <sup>4</sup>أنظر محمد الطاهر بن عاشور تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص9/8.
- <sup>5</sup>أنظر ابن الخوجة، محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، ص320.
- <sup>6</sup>ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص36.
- <sup>7</sup>Leech G- The principals Pragmatics, London, Lo, gman, 1983, P4.
- <sup>8</sup>يونس علي محمد، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2006م، ص208.
- <sup>9</sup>الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر والدار الجماهيرية للنشر، ج1، ص36.
- <sup>10</sup>ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص93.
- <sup>11</sup>ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص93.
- <sup>12</sup>المرجع السابق، ج1، ص96.
- <sup>13</sup> Martin Robert pour une logique du sens contemporaine-Paris colin 1968.P17.
- <sup>14</sup> Kleir Georges la sematique du prototype Paris Puf 1990.
- <sup>15</sup>ألفة يوسف، تعدد المعنى في القرآن، تونس، دار حر للنشر، ط1، 2003، ص34.
- <sup>16</sup> ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص98.
- <sup>17</sup> المرجع السابق ج1 ص 99
- <sup>18</sup>التأويل مفتاح محمد. مجهول البيان، الدار البيضاء. دار تيقال للنشر ، 1990 ص89.
- <sup>19</sup>ابن عاشور. التحرير والتنوير. مرجع سابق ج1 ، ص 8.
- <sup>20</sup>المرجع السابق ج 2 ص 5.
- <sup>21</sup>المرجع السابق ج1 ص 50
- <sup>22</sup>المرجع السابق ج1 ص 117.

- <sup>23</sup>خطابي محمد .لسانيات النص ، مدخل الي انسجام الخطاب ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ط 1 1991 ص 193
- <sup>24</sup>رمضان يحي- القراءة في الخطاب الأصولي- الاستراتيجية والاجراء، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1 2007، ص226.
- <sup>25</sup>ابن القصار، المقدمة في الأصول، تحقيق محمد بن الحسين السليمانى، بيروت، دار المغرب الإسلامي، ط1، 1996، ص59.
- <sup>26</sup>ابن عاشور التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص20.
- <sup>27</sup>المرجع السابق، ج1، ص36.
- <sup>28</sup>«عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، الرياض، دار الرشيد، 1980م، ص152.
- <sup>29</sup>ابن جني، الخصائص، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986، ص34.
- <sup>30</sup>ابن جني، الخصائص، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986، ص34.
- <sup>31</sup>ابن عاشور التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص19
- <sup>32</sup>ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص31
- <sup>33</sup>المرجع السابق، ج1، ص44.
- <sup>34</sup>النيفر احميدة النص الديني والتراث الإسلامي، بيروت دار الهادي، ط1 ، 2004 ، ص94.
- <sup>35</sup>ابن عاشور التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص29.
- <sup>36</sup>المرجع السابق، ج1، ص47
- <sup>37</sup> الفاسي الفهري. الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية -سلسلة اللسانيات، تونس، عدد5، 1981، ص83.
- <sup>38</sup>ابن عاشور ، التحرير والتنوير، مرجع سابق ،ج1، ص: 50
- <sup>39</sup>الانصاري ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الاعارِب، ت: مازن المبارك، محمد علي، دمشق ، دار الفكر، ط1، 1992م ، ص432
- <sup>40</sup>الترمذي محمد بن عيسى سنن الترمذي، ت: محمد أحمد شاكر وآخرون بيروت دار إحياء التراث العربي ،ج5، حديث رقم 3022 ص137
- <sup>41</sup>النيفر ، النص الديني والتراث الاسلامي ،مرجع سابق ص167.
- <sup>42</sup>ابن عاشور التحرير والتنوير، مرجع سابق ، ج1، ص: 43.
- <sup>43</sup>المرجع السابق ، ج3، ص: 350

## La pragmatique : entre dimensions épistémologiques et philosophie du langage

Dr Yamina Benachour et Nour El Houda Ouaddah  
 Université 20 aout 1955 SKIKDA  
 Yamina.benachour@yahoo.fr

### ملخص:

تعتبر التداولية علما حديثا، اذ يعود تاريخ ظهوره إلى خمسينيات القرن الماضي كما امتد الى التسعينيات. بالإضافة إلى ذلك، يكشف لنا التاريخ أن ظهوره هو كذلك بنائه يُعزى أولا وقبل كل شيء إلى حالة توصف بأنها "أزمة فلسفية" حدثت في نهاية في القرن التاسع عشر، أين تم إدراج مسألة "اللغة" بقوة في الفكر والاستنباط، لدرجة أن التيارات الفكرية المختلفة عادت إليها لتتهل من منهلها الوافر. بعد ذلك بقليل، عايش ظهورها حالة من التساؤل الذي شمل المحاور الثلاث: الرياضيات والمنطق الكلاسيكي وكذلك الميتافيزيقيا التقليدية في محاولة لاكتشاف مغاور التداولية. وقد كان الفضل الكبير للجهود التي بذلها فلاسفة اللغة، على غرار: جون أوستن، وجون سيرل، وإتش بول جريس (وهم رواد هذا التخصص) في بلوغ التداولية أشواطا كبيرة مقارنة بصغر سنها. سنركز من خلال هذه المساهمة على المحطات الرئيسية التي ميزت علم التداولية، ولا سيما سياق ظهورها وتطورها وكذلك مجالاتها النظرية، وخاصة تلك المتعلقة بفلسفة اللغة والتداولية المعرفية والتداولية المتكاملة، كما سنرى تأثير الفلسفة على مناهج اللغة المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التداولية، اللسانيات، فلسفة اللغة، التداولية المعرفية.

### Résumé :

La pragmatique reflète une discipline toute récente. En effet, son émergence remonte aux années 50 et s'étale jusqu'aux années 1990. En outre, l'Histoire révèle que son apparition ainsi que sa construction sont d'abord imputables à une situation qualifiée de « crise de la philosophie », survenue à la fin du XIX<sup>ème</sup> siècle, où la question du « langage » était inscrite dans une ambiance prestigieuse à tel point que les différents courants de penser y fait retour. Ensuite, son émergence a vécu une conjoncture au triple mise en cause : celui de la mathématique, de la logique classique ainsi que de la métaphysique traditionnelle. C'est grâce aux efforts fournis par les philosophes du langage à savoir : John L.

## La pragmatique : entre dimensions épistémologiques et philosophie du langage

---

Austin, John R. Searle et H. Paule Grice (les précurseurs de cette discipline) que la pragmatique a traversé de longs chemins par rapport à son jeune âge.

Nous allons mettre l'accent à travers cette contribution sur les grandes périodes qui ont marqué la pragmatique, notamment le contexte de l'émergence, son évolution ainsi que ses domaines théoriques, notamment la philosophie du langage, la pragmatique cognitive et celle intégrée, comme nous allons voir l'impact de la philosophie sur les approches du langage.

**Mots clés :** la pragmatique, la linguistique, la philosophie du langage, la pragmatique cognitive.

## Introduction

Dans un contexte émouvant marqué par une forte présence interdisciplinaire, née la pragmatique : cette nouvelle discipline considérée comme « jeune ». En effet, ses véritables fondements théoriques remontent aux années 50, plus particulièrement entre les années 1950-1990. Toutefois, son jeune âge n'était plus une entrave qui freine son développement : la pragmatique a traversé de longs chemins en construisant de fortes relations avec les autres sciences, tant dans le secteur des sciences humaines ou celui des sciences cognitives. De ce fait, il nous paraît clairement que le contact ou l'échange des disciplines et des sciences les unes des autres constitue le catalyseur du développement, du fait que chaque discipline va emprunter voire inspirer ses fondements théoriques d'autres sciences voisines ; c'était bien évidemment le cas pour la pragmatique en tant qu'un nouveau visage dans le monde des pensées.

### 1. L'horizon théorique

À ses débuts, la réflexion de type pragmatique ne semble entretenir aucun rapport avec celle linguistique, du fait qu'elle ressortit à une série d'interrogations nettement philosophiques. Si bien qu'elle a fini –dans bien de cas- par se fondre et se confondre avec des études d'ordre linguistique, la pragmatique marque sa naissance de la philosophie du langage par excellence.

En effet, l'émergence et la construction du domaine pragmatique paraient imputables à une situation de crise philosophique, survenue à la fin du XIX<sup>ème</sup> siècle, à la faveur de laquelle, multiples courants de pensée ont remis en relief la question du langage. Évidemment, la conjoncture porte essentiellement sur le triple mise en cause des mathématiques, de la logique classique et de la métaphysique traditionnelle. Cette crise de la rationalité a le mérite de rendre les théoriciens -plus que jamais- sensibles au paramètre langagier. Effectivement, le fait est que les langues naturelles (langage ordinaire) sont impropres par bien des aspects aux opérations de calcul<sup>1</sup> : équivocité (ambiguïté), subjectivité (affectivité), circularité (réflexivité),...etc.

### 2. Histoire d'un succès

#### 2.1. Qu'est-ce que la pragmatique ?

Le terme pragmatique issu du grec désigne « action, exécution, accomplissement, manière d'agir, conséquence d'une action, ... ». C'est au philosophe et sémioticien américain Charles W. Morris (notamment en 1938) qu'on vante les mérites de bien être le premier à l'utiliser pour définir paradoxalement une

## **La pragmatique : entre dimensions épistémologiques et philosophie du langage**

---

discipline inexistante auparavant : « la pragmatique constitue cette partie de la sémiotique qui s'engage au traitement du rapport qui s'entretient entre les signes et les usagers des signes ». Il se voit que cette définition déborde largement le domaine linguistique ; donc la pragmatique semble aller plus loin tout en abordant deux disciplines à la fois : il s'agit de la sémiotique, qui s'intéresse à l'étude des signes, ainsi que le domaine humain, en d'autres termes : « les usagers des signes »<sup>2</sup>.

### **2.2. Une distinction entre la pragmatique « philosophique » et la pragmatique « linguistique »**

#### **2.2.1. La pragmatique philosophique ou « pragmatisme »**

Ce terme est employé pour désigner un courant de pensée relevant de la philosophie analytique dont Peirce paraît le chef de file. Ce courant a eu une influence remarquable sur l'ensemble des sciences humaines que sociales. En effet, les pragmatistes récusent les spéculations de la métaphysique en énonçant que tout ce qui existe n'échappe guère de l'action. De ce fait, les psychologues à l'époque s'interrogent sérieusement sur les apports de cette philosophie en axant leur travail sur le « comportement ». (La psychologie béhavioriste ou comportementaliste) tout en rejetant le modèle de l'introspection.

#### **2.2.2. La pragmatique linguistique, désormais (PL)**

Elle est fondée par Charles William Morris, considérée comme une discipline des sciences du langage, marquée par une filiation peircienne, et présentée comme l'étude de la relation des signes à leurs usagers/ utilisateurs ou encore « interprétants ». Effectivement, l'intérêt décisif de la pragmatique linguistique réside dans le travail des philosophes du « langage ordinaire », notamment Austin et Searle qui ont développé la théorie des « actes de langage »<sup>3</sup>.

### **3. L'évolution de la pragmatique**

La question théorique de savoir quel est le statut de la pragmatique par rapport à la linguistique reste encore présente : certains théoriciens estiment que la pragmatique fait partie intégrante de la linguistique, donc il s'agit « d'une pragmatique linguistique » ou encore « pragmatique intégrée ». Par ailleurs, la pragmatique constitue pour d'autres une science bien autonome dont le paradigme prépondérant semble aujourd'hui « la pragmatique cognitive ».

Des années 1930 aux 1990, l'évolution de la pragmatique se résume en trois grandes étapes marquantes<sup>4</sup> :

#### **3.1. Les années 1930- 1940 : La pragmatique radicale formaliste**

C'est déjà dans les années 1930 et 1940, que la tradition sémioticienne et logiste anglo-saxonne, pilotée par Peirce et Morris, considère que tout système de

signes que ce soit du langage naturel ou celui artificiel se construit essentiellement : d'une syntaxe chargée de l'étude de la concaténation des signes entre eux, d'une sémantique étudiant la signification conventionnelle des signes (elle traite la relation entre les signes et leurs référents dans le monde, qui peuvent être de trois ordres : d'abord, les objets du monde, ensuite les états, événement, actions vérifiées au travers des objets du monde, et enfin l'ensemble des valeurs de vérité vrai/faux. Elle est constituée également d'une pragmatique qui s'occupe aux études de la relation existante entre les signes et leurs utilisateurs.

Évidemment, dans cette conception, la pragmatique ne reflète pas une discipline à part entière, cependant elle se manifeste à travers un état de projet. En effet, son domaine semble extrêmement étriqué, autrement dit : elle se contente d'un petit nombre fini de termes dans le système linguistique, le fait qui pose problème à l'analyse, notamment les déictiques que ce soient de personne, de temps ou de lieu. Il se semble que les théories sémioticiennes sont à la fois linéaires (cela signifie que syntaxe, sémantique et pragmatique entrent en jeu successivement), et modulaires (autrement dit : syntaxe, sémantique et pragmatique sont indépendantes).

### **3.2. Les années 1950-1970 : les philosophies du langage**

Depuis Aristote au IV siècle avant notre ère, la philosophie du langage cherche la réponse des questions de sorte que : que désigne comprendre un message linguistique ? Qu'est-ce que le sens d'un mot ou d'une phrase ? Que signifie saisir une signification ?

Dès le XIXème siècle, et dans une perspective positiviste, suivant la crise dite « des fondements » des mathématiques à la charnière des XIXème et XXème siècles, naît le désir de découvrir aux mathématiques des fondements venant de la logique. En fait, cette nécessité de bien vouloir créer une logique universelle pourvue d'un langage abstrait similaire à celui des mathématiques va offrir une grande pousse pour le développement de diverses branches de la logique formelle, qui se dotent pour leurs démonstrations de langages artificiels complètement dépourvus d'équivoque. Il est à noter que les mathématiciens-philosophes reflètent les tenants de ce courant de pensée, dont l'Allemand Frege, les Britanniques Whitehead et Russel, ainsi que les Américains d'origine allemande : Carnap et autrichienne Gödel font les représentants principaux. D'ailleurs, ces penseurs constituent les fondateurs de la première philosophie analytique, dont le principe est de remonter d'une proposition à d'autres reconnues vraies afin de la déduire plus tard. En outre, par le truchement de la logique, un pont paraît jeté entre l'étude des mathématiques et celle du langage.

C'est au fil des années 1950- 1960, et dans la mouvance de ces travaux que s'inscrivent les philosophes du langage anglo-saxons, notamment les philosophes britanniques P. Strawson, J.L. Austin, P. Grice, ainsi que ceux américains W. Quine et J.R. Searle. À la différence de leurs précurseurs, leur innovation porte sur les langues naturelles, ou encore langage ordinaire et non celui artificiel. De plus, ils vont arriver à ouvrir véritablement la voie à la pragmatique, en observant que le rôle majeur que joue le langage dépasse la description du réel à l'exergue de l'action : il s'agit bel et bien de la « théorie des actes de langage ». De ce fait, le champ d'application de la pragmatique se trouve joliment élargi. Dès lors, la pragmatique prend finalement son plein essor et acquiert le statut de discipline à part entière<sup>5</sup>.

### **3.3. Les années 1980- 1990 : Pragmatique cognitive vs pragmatique intégrée**

L'apport des philosophes du langage anglo-saxons a permis à la pragmatique de prendre tant d'importance et d'intérêt, même si elle n'a pas eu une définition assez précise. Cette discipline a marqué alors des évolutions suivant deux courants distincts : le 1<sup>er</sup> s'exerce sur le territoire anglo-saxon, et fait de la pragmatique une science bien particulière et une discipline autonome : il s'agit bien entendu de « la pragmatique cognitive ». Le 2<sup>ème</sup>, semblant relativement limité, voit en elle une discipline « fille de la linguistique », cela reflète l'avis des chercheurs français, relevant de « la pragmatique intégrée » (à la linguistique).

#### **3.3.1. La pragmatique cognitive**

C'est à partir des années 1980 (parfois dès 1970) que la pragmatique s'ouvre sur un nouvel horizon et de nouveaux développements, étend son territoire à des domaines bien récents, comme elle se fixe de nouvelles finalités. De ce fait, elle est classée, tout comme la linguistique, faisant alors partie des sciences expérimentales. La linguistique et la pragmatique paraissent ainsi des sciences voisines et complémentaires, du fait qu'elles appartiennent au même ensemble de sciences, cela leur permet encore d'être susceptibles de rencontrer les différentes disciplines connexes.

#### **3.3.2. La pragmatique intégrée**

Certains chercheurs français à savoir J. Cl. Anscombe, O. Ducrot, Fr Récanati et C. Kerbrat-Orecchioni postulent que la pragmatique se surajoute à la sémantique dans le but de rendre compte des aspects non- abordés auparavant, notamment la description de la situation de communication ainsi que ses conditions de réussite, l'étude des déictiques (de personne, de temps et de lieu) qui s'interprètent relativement à la situation de communication, il paraît clairement que cela échappe du champ de la linguistique. C'est à la fin des années 1970 que les

linguistes français A.M. Diller et Fr. Récanati définissent la pragmatique : « elle étudie l'utilisation du langage dans le discours, et les marques spécifiques qui, dans la langue, attestent sa vocation discursive<sup>6</sup> ».

#### **4. Les domaines théoriques associés à la pragmatique**

##### **4.1. J.L. Austin (1911-1960) : la théorie des actes de parole**

##### **L'hypothèse performative**

Personne ne nie l'apport de J.L. Austin pour la pragmatique. En effet, ses recherches ont bien attiré d'attention du monde entier : il s'agit bien entendu d'une l'histoire du fondement d'une nouvelle discipline. Les présentes lignes<sup>7</sup> vont présenter les grandes traces laissées de leur héritage, dont nous avons effectué un survol des théories données afin de donner des éclaircissements en cet objet d'étude :

##### **a) L'illusion performative**

La continuation du « langage ordinaire » en objet de connaissance procède d'une opposition au logicisme. C'est dans ce contexte où se situe la théorie des actes de parole, conçue comme un dépassement de la conception classique du langage. John L. Austin conteste le primat de la phrase affirmative, semblant érigée par la conception représentationnaliste, en prototype de la verbalisation. En fait, l'illusion descriptive attachée à cette conception, a pris son lieu de la méconnaissance des autres valeurs linguistiques.

##### **b) Constatif/ performatif**

Dans sa version logiste, la grammaire traditionnelle ainsi que la philosophie du langage ne reconnaissent que deux types de formations linguistiques : les propositions dotées de sens, qu'elles soient vraies au fausses et les non-sens. De plus, Austin atteste que ces propositions éthiques ont bien attiré l'attention des philosophes. En effet, la considération de ce type d'énoncés ouvre une piste toute nouvelle à la compréhension du langage. De ce fait, Austin avance sa première hypothèse déclarant que les langues naturelles s'organisent autour d'une discipline fonctionnelle, qui tient position entre deux types d'énoncé : les énoncés constatifs décrivant un état de choses, ainsi que les énoncés performatifs permettant l'accomplissement d'un certain type d'action.

##### **c) L'hypothèse illocutoire**

Après la mise en cause partielle de la performativité, en l'absence considérable de critères décisifs, Austin se trouve dans l'obligation de refondre entièrement sa théorie des actes de parole. Néanmoins, l'amendement de la recherche consiste beaucoup plus dans une systématisation que dans un abandonne la perspective

première. En fait, la théorie de la performative paraît intégrée à une théorie générale de l'acte de parole qui l'englobe comme l'une de ses composantes.

### **d) Locutoire, illocutoire et perlocutoire**

Si le dire est le faire reflètent les deux facettes d'une même médaille, il incombe à la théorie de décrire avec précision en quoi consiste l'acte de dire, de même qu'il lui incombe de préciser en quel sens dire une chose, c'est le faire. À ce propos, Austin procède par étape. Au tout d'abord, il caractérise le fait de dire en envisageant les différents éléments faisant partie de la formation d'une locution, autrement dit, des sonorités signifiantes conformes à la grammaire de l'idiome visé, et la mise en contact de ces phrases avec un référent. C'est à ce stade de la recherche qu'Austin propose une nouvelle conceptualisation débouchant d'une nouvelle hypothèse. Cette dernière indique qu'un acte de parole est considéré en tant qu'un processus complexe, qui se recompose de trois actes étroitement intriqués : il s'agit bien entendu d'un acte locutoire, qui consiste en un acte de référence, c'est-à-dire le dit en tant que tel, un acte illocutoire qui porte sur ce qui est fait en disant ce que l'on dit, et un acte perlocutoire concrétisé par le fait de dire ce qui est dit.

### **e) Intention / langage**

Le succès relevant de l'hypothèse étendue conduit Austin à établir un classement des valeurs illocutoires. Il bat alors les fondements théoriques d'une typologie comportant essentiellement cinq rubriques, différenciés selon un ordre conceptuel : les verdictifs (acquitter, décréter,...), exercitifs (ordonner, démissionner,...), promissif (promettre, consentir,...), comportatifs (s'excuser, remercier, ...) et expositifs (affirmer, conjecturer,...).

## **4.2. P. Grice : l'intention de communication**

### **a) La perspective générale**

Vers les années 1957 et 1969, le philosophe Grice a posé les jalons fondateurs d'une théorie sémantique ainsi que d'une théorie pragmatique complémentaires, les deux semblent fondées sur l'hypothèse porteuse sur le caractère intentionnel de la communication. Grice, entend identifier l'expression de « signification non naturelle » désormais (Snn) comme étant la particularité des conduites langagières, que se soient verbales ou non. À ce propos, signifier quelque chose à quelqu'un se résume dans le fait d'instaurer une relation intentionnelle. Sachant que la Snn se diffère intrinsèquement de la signification dite naturelle que l'on attribue communément à des rapports causaux ayant cours dans la nature, tels que les exemples suivants : une coulée de lave, signe d'irruption vocalique, tel orage sera signe d'intempérie. Il est à noter que ce mode de signification correspond au concept d'indice donné par Peirce. En outre, Grice subdivise le domaine de la Snn

en deux types : celui du plan de la signification induite par l'intermédiaire d'un indice directe, et l'autre relevant du plan de la signification induite au moyen d'un indice explicite qui permet à autrui d'inférer l'intention qu'on veut lui communiquer.

### **b) La théorie de la conversation**

Cette seconde théorie reflète à la fois une réflexion approfondie sur les conditions de réussite de la communication, qu'une réflexion sur ses conditions de possibilité. Son objet se manifeste notamment sur le plan de son inscription dans l'histoire de la philosophie, où la détermination de ces principes s'apparente fortement au projet de formulation d'une éthique, autrement dit : une science des mœurs, que d'une recherche des fondements. En somme, l'entreprise de Grice s'efforce à caractériser l'éthique de la communication sous-jacente à la dynamique des échanges entretenus. De ce fait, elle cherche à donner les éléments de réponse de l'esquisse d'une critique de la raison communicationnelle. À côté de ce qu'un ensemble d'énoncés permet de pénétrer la signification en vertu des seules conventions linguistiques, Grice fait observer encore qu'il faut faire droit à un autre plan de signification obtenu par l'intervention des mécanismes sémantiques relatifs au contexte. Néanmoins, le destinataire développe un calcul sémantique lié à la mise en relief d'une inférence : dans le premier cas, il effectue des implications d'ordre conventionnelles, dans le second, des implications d'ordre conversationnelles<sup>8</sup>.

## **4.3. C. Perelman : l'alternative rhétorique**

### **a) Le contexte historique**

La réflexion de C. Perelman a pris lieu juste après le second conflit mondial, plus particulièrement, à partir du droit et de la philosophie du droit. De ce fait, son projet porte sans doute une marque de l'époque : ses efforts se focalisent alors pour conférer une base rationnelle à la gestion des conflits, ou plus précisément, grâce à la médiation rhétorique qui cherche bel et bien d'éviter que les conflits ne dégèrent pas en violence physique. En fait, Perelman et d'autres penseurs de la même génération étaient si influencés par ce courant à tel point où leurs écrits reflètent clairement une réaction aux excès du logicisme : « Une rupture avec une conception de la pensée et du raisonnement, issue de Descartes »<sup>9</sup>. Perelman voit que ce moment de la pensée grecque paraît sans conteste à l'origine d'une ligne de pensée débouchant à la limitation de la définition de la rationalité qui était centrée uniquement sur un seul raisonnement logico-mathématique.

### **b) Les enjeux**

La distinction entre les aspects du raisonnement 'relatifs à la vérité » et ceux semblant « relatifs à l'adhésion » demeure nettement convenable. Dans un

contexte contemporain, et loin de toute considération sur la technicité de genres oratoires spécifiques, Perleman a mis les bases des perspectives d'une néo-rhétorique, soucieux de caractériser les conditions permettant d'avoir un discours bien efficace. D'ailleurs, la logique conversationnelle se fonde-t-elle sur les modalités de l'argumentation persuasive ; dans cette optique, le discours confronté aux faits, doit bel et bien s'accommoder des valeurs et croyances relatives aux sujets engagés dans la communication.

### **c) Les principes**

C'est dans les perspectives de la rhétorique que les échanges semblent –avant tout– liées à la considération de principes théorico-pratiques, telle que l'idée répandue, et qui réclame que les sujets se font de la réalité, des valeurs ainsi que des croyances auxquelles ils adhèrent dans le but de justifier leurs propos et leurs conduites<sup>10</sup>.

## **4.4. Ducrot et la pragmatique intégrée**

Si la pragmatique intégrée rejoint à sa façon au renouveau de la rhétorique, elle se distingue par ses propres postulats et ses objets fixés de la nouvelle rhétorique de Perleman. Parallèlement, le contexte français était fortement marqué par un vif propage de la sémantique de l'énonciation de Benveniste, semblant axée sur l'identification des formes relevant de la subjectivité linguistique. Par ailleurs, le modèle supposé s'ouvre sur l'acquisition des principaux résultats de la philosophie analytique, particulièrement la conception intentionnaliste du sens. En effet, après les prémisses de sa recherche, Ducrot plaide en faveur d'un « structuralisme du discours idéal » susceptible de rendre compte du sens des énoncés, qui s'effectue notamment à partir des conventions linguistiques qui s'engagent dans le règlement de l'activité des sujets parlants.

### **a) La « machine du sens »**

En fait, le modèle prévoit deux composants majeurs dont l'activité s'avère complémentaire pour ce qui concerne la détermination du sens. D'une part, le composant linguistique, désormais CL, qui s'occupe de deux fonctions : au tout d'abord, il a pour tâche la détermination de la construction logico-grammaticale de la phrase, ainsi que de garantir son statut de « suite bien formée ». Par suite, le CL assigne aux phrases une signification. L'activité se déroule à partir d'une « hypothèse externe », tandis que le CL traite d'entités linguistiques hors contexte.

### **b) Le rendement du modèle**

Ducrot voit que l'expression « les mots d'un discours » signifie un ensemble de termes ayant un statut sémantique problématique. Cela désigne soit de mots vides, équivalents grammaticaux des connecteurs de la logique formelle, à savoir les conjonctions de coordination, soit de mots au contenu sémantique discret tel

que les interjections, ou encore des d'éléments adverbiaux susceptibles d'une multitude de valeurs d'usage pragmatique. En fait, ces divers termes actualisent en discours un vaste spectre de fonctions argumentatives potentielles. Il paraît clairement que l'analyse du comportement discursif de la conjonction illustre parfaitement le postulat portant sur la théorie de l'argumentation dans la langue<sup>11</sup>.

#### **4.5. La pragmatique cognitive : D. Sperber et D. Wilson**

Cette conception s'inscrivant en faux contre les postulats de la TAP, et liée intimement aux travaux de Sperber et Wilson récuse le conventionnalisme radical ainsi que l'identification du dire et de l'agir distinctifs de Austin et Searle. Par ailleurs, leur théoriciens affirment la primauté de la fonction descriptive du langage, comme-t-ils proposent une théorie de l'interprétation des énoncés, élaborées suite d'une relecture soignée de Grice.

##### **a) Code et inférence**

Certes, la conception cognitive du langage s'appuie en grande partie sur la mise en cause du modèle codique relevant de la communication, auquel elle substitue un modèle qualifié d'inférentiel. Pour Sperber et Wilson, l'histoire du langage, la philosophie du langage incluse constitue l'histoire d'une conception de la communication humaine complètement édifiée à partir du modèle du code. C'est en 1986, où Sperber et Wilson ont défini le code en tant qu'un système qui se charge de l'établissement d'une correspondance entre des messages internes et des messages externes, le fait qui permet aux deux dispositifs le traitement de l'information communicative, qu'il s'agisse d'organismes ou de machines de communication.

##### **b) La théorie de la pertinence**

La théorie de la pertinence, désormais (TL) formulée par Sperber et Wilson en 1989 constitue l'axe principal autour duquel se fonde la pragmatique cognitive. En effet, la TL a été élaboré dans un contexte particulier marqué par le prolongement de deux modèles, ayant notamment trait à la place de la pragmatique : au regard d'une théorie grammaticale ainsi que celle de l'esprit :

##### **- La TP et la conception générative du langage**

La théorie standard de la grammaire générative élaborée par Chomsky en 1957, postule l'autonomie de la syntaxe. De l'autre côté, la grammaire philosophique de Port Royal favorise l'universalité des représentations conceptuelles dont sont dérivées les différentes constructions formelles propres à chaque idiome. Dans cette mouvance, Sperber et Wilson trouvent que la grammaire générative calcule la représentation sémantique des phrases, sachant que cette dernière semble indépendante du contexte d'énonciation. En outre, ces mêmes données servent de

base à l'activité pragmatique relevant du locuteur, à l'interprétation des phrases énoncées en contexte.

### **- La TP et la conception modulaire de l'esprit**

C'est en 1983, où J. A. Fodor postule que l'esprit humain se caractérise notamment par son aptitude à traiter les perceptions du monde au moyen de modules cognitifs bien spécialisés s'occupant à transformer celles-ci en représentations. En effet, cette théorie des facultés estime la présence de deux sortes de modules : il s'agit d'une part, des modules périphériques, semblant relativement indépendants par rapport à la pensée. Ces derniers définissent le système d'entrée (SE) de diverses données perçues à l'état d'impression. D'autre part, se trouve les modules centraux correspondant au système central de la pensée (SC). Influencés par cette théorie, Sperber et Wilson trouvent que l'activité du système linguistique est régie notamment par l'activation du SE, autrement dit, les modules périphériques spécialisée. Corrélativement, l'activité cognitive de type pragmatique dépend largement au SCP, en d'autres termes, les modules centraux de la pensée<sup>12</sup>.

### **4.6. L'école de Palo Alto**

À cette époque, le spectre de la pragmatique culturelle s'est constitué progressivement. L'unité de vue fait encore défaut. Différentes contributions, souvent convergentes participent activement au développement du domaine attribué. Effectivement, c'est de façon tendancielle que pragmatique culturelle se confond avec la sémiotique, créant une multitude de sources, telles que la théorie des systèmes cybernétique, la philosophie analytique et l'anthropologie. Localisés en Californie, plus précisément à Palo Alto, ses précurseurs se sont regroupés au tout d'abord de G. Basteson, ensuite P. Watzlawick et E. T. Hall.

#### **a) Situation**

Avant l'avènement de l'école de Palo Alto, la majorité écrasante des théories adoptent le point de vue des sujets parlants- locuteurs, comme elles se limitent à l'étude de la communication verbale conçue dans un cadre assez restreint. Néanmoins, l'arrivée de l'école de Palo Alto amène de nouveauté : cette école adopte bien évidemment un parti pris méthodologique inverse envisageant l'étude des conditions communicationnelles à partir de la considération du système culturel global. De ce fait, ses chercheurs revendiquent les perspectives d'un constructivisme radical. En effet, cette tradition intellectuelle critiquée surtout par Vico, fonde les prétentions de la science sur la conviction à partir d'une construction fidèle de soi tirés des symbolismes, des œuvres de culture, biens matériel, etc<sup>13</sup>.

### **5. À partir de la pragmatique : portée philosophique d'une approche toute nouvelle du langage**

La philosophie qui ne cesse guère, ni d'alimenter la pragmatique en concepts novateurs, ni de tirer les leçons de cette discipline, dépasse largement le cadre de la « philosophie du langage » qu'elle était convenue d'avoir de façon restrictive. Il est temps alors que nous tiendrons compte au fait que la pragmatique arrive finalement à réorienter les regards vers les interlocuteurs sans se détourner pour autant de la langue. En fait, la complexité de dresser une posture bien appropriée de ces derniers oblige à repenser le concept de personne et de sujet. De ce fait, une profonde remise en cause du privilège phénoménologique de l'égo s'émerge. La juste considération de ce fait crucial et fondateur qu'est l'interlocution appelle une philosophie de la relation interpersonnelle. Effectivement, l'idée même de raison s'incarne aux mieux dans un contexte défini par un échange discursif, voire dans la controverse et la délibération, la validation intersubjective du savoir. De plus, la dimension éthique est aussi présente. Bien qu'elle parait au cœur, et de l'interrogation reposant sur la relation interpersonnelle, et de l'enquête porteuse sur la constitution de la communauté parlante, au niveau social. Ajoutons à cela l'idée de règle qui est capitale, du fait qu'elle permet de cerner le domaine de l'a priori constitutif, puis d'accorder à la pragmatique une portée transcendante<sup>14</sup>.

### **Conclusion**

Il parait nettement que l'avènement de la pragmatique était le résultat d'un combat des idées, philosophiques en premier lieu. Ensuite, d'autres sciences s'interviennent afin de bâtir les fondements théoriques de base qui vont lui cerner une définition bien déterminée, ainsi que pour lui garantir son autonomie. Durant toute cette période, la pragmatique a vécu des bouleversements radicaux, notamment dans le secteur social, du fait qu'elle s'intéresse aux interlocuteurs ou usagers de la langue. De plus, la pragmatique a atteint le secteur cognitif, ou celui de la cognition et des sciences cognitives avec beaucoup d'orgueil qu'elle comprend aujourd'hui des branches bien spécialisées dans l'étude et la recherche cognitive, autrement dit, la pragmatique cognitive.

## **Références bibliographiques**

### **Ouvrages**

- M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, éd Armand Colin.
- M. Bracops, Introduction à la pragmatique : les théories fondatrices : actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, éd, De boeck, duculot, 2<sup>ème</sup> éd.
- Langue français, Paris, 1979, n° 42, p3.
- M. A. Paveau et G. E. Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, éd Armand Colin.
- C. Perelman, 1988, Traité de l'argumentation.
- F. Armengaud, 1985, La pragmatique, éd Puf, 5<sup>ème</sup> éd, mise à jour, septembre 2007.

### **Articles et thèses**

M.Debono, Pragmatique, théorie des actes de langages et didactique des langues-cultures. Histoire, arrière-plans philosophiques, conséquences et alternatives. univ de Tours, p 423, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01376874/document>

<sup>11</sup> M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, éd Armand Colin, p 2006/2007.

<sup>2</sup> M. Bracops, Introduction à la pragmatique : les théories fondatrices : actes de langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée, éd, De boeck, duculot, 2<sup>ème</sup> éd, p15.

<sup>3</sup> M. Debono, Pragmatique, théorie des actes de langages et didactique des langues-cultures. Histoire, arrière-plans philosophiques, conséquences et alternatives.univ de Tours, p 423, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01376874/document>.

<sup>4</sup> M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, op. cite, p 27.

<sup>5</sup> M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, op. cite, p :29, 30.

<sup>6</sup> Langue français, Paris, 1979, n° 42, p3.

<sup>7</sup>M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, éd Armand Colin, p 209, 210, 211, 212.

<sup>8</sup> M.A.Paveau et G.E.Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, éd Armand Colin, p 209, 210.

<sup>9</sup> C. Perelman, 1988, Traité de l'argumentation.

<sup>11</sup>M. A. Paveau et G. E. Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, p 220, 221.

<sup>12</sup> M. A. Paveau et G. E. Sarfati, 2003, Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, p. 225, 226 et 227.

<sup>13</sup> Ibid. p .231.

<sup>14</sup>F. Armengaud, 1985, La pragmatique, éd Puf, 5<sup>ème</sup> éd, mise à jour, septembre 2007, p 97, 98.